القسم الثاني

المشاركة السياسية للقطاعات النسائية الحزبية

تتم المشاركة السياسية عــبر وسائل وقنــوات كثيرة ومتعددة، تشكل المساهمة في العملية الانتخابية والوصول إلى مراكز القرار أبرز أوجهها، كما تعتبر محاولة من المواطن أو المواطنة للتأثير في اتخاذ القرار وصنع السياسة العامة للبلاد. تتم هذه العملية إما باتباع الطرق الرسمية، مثل العضوية داخل الأحزاب والنقابات والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات الشعبية سواء بالترشيح أو التصويت، أو بالطرق غير الرسمية من خلال الكتابة والنقد والتأثير في الرأي العام وباتخاذ أسلوب المعارضة والاحتجاج عن طريق العرائض والإضرابات والمظاهرات والمسيرات من أجل التعبير عن موقف من سياسة معينة. لهذا لا يمكن الحديث عن التنمية بمدلولها العام والشامل بدون استحضار التنمية السياسية التي تعتبر المشاركة السياسية من طرف كافة الأطراف والفئات الاجتماعية رجالا ونساء أهم مظاهرها. لهذا كلما كانت مشاركة المرأة فاعلة كلما تمكنت من التأثير في السياسات والمخططات التنموية للبلاد.

يعتبر ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية ظاهرة عالمية لا تستثنى منها المرأة المغربية ويتجلى ذلك في حضورها الباهت في مراكز القرار المنتخبة والمعينة، مع الإشارة إلى التفاوت الحاصل بين الدول، والذي جعل البعض يقترب من تحقيق المناصفة كما هو الحال بالنسبة لدول الشمال الأوروبي، بينما لا زال البعض الآخر يحتل رتبا هزيلة جدا كما هو حال المغرب. فهل يمكن اعتبار العوامل المحددة لهذا الواقع واحدة بالنسبة لكل الدول؟ وما هي خصوصية التجربة المغربية ضمن التجارب العالمية والعربية؟ ما هو المسار الذي قطعته القطاعات النسائية للأحزاب كأحد مكونات الحركة النسائية المغربية في تجاوز هذا الضعف والوصول إلى مراكز القرار السياسي؟

الفصل الأول

القطاعات النسائية ومراكز القرار السياسي

مراكز القرار السياسي هي كل المواقع السياسية والإدارية التي تمنح المتواجدين فيها إمكانية اتخاذ قرارات تهم الشأن العام وتطبيقها، هي كثيرة ومتعددة منها ما يتم الوصول إليه عن طريق الانتخاب ومنها ما يتم الوصول إليه عن طريق التعيين. بالنسبة لمراكز القرار المنتخبة يمكن الحديث عن الأجهزة الحزبية، الجماعات المحلية والقروية، البرلمان، الغرف المهنية، المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، غرف التجارة والصناعة، غرف الصناعة التقليدية، ممثلي المأجورين، المجالس الإقليمية. أما بالنسبة لمراكز القرار التي تتم بالتعيين فهي: الجهاز الحكومي المكون من الوزراء والكتاب العامين وعمال الأقاليم والموظفين الساميين في الوزارات وغيرها من مؤسسات الدولة، والمؤسسات الاقتصادية كالأبناك والمقاولات ومراكز السلطة كالأمن والداخلية. يتم الوصول إلى الصنف الأول من مراكز القرار عن طريق الانتخابات الداخلية التي يشارك فيها المنخرطون في هذه الهيئات كالأحزاب أو المنظمات السياسية، أو عن طريق انتخابات عامة يشارك فيها كل المواطنين البالغين سن التصويت القانوني كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات الجماعية والتشريعية أو الحاملين لصفة مهنية تؤهلهم للتصويت كما هو الشأن بالنسبة للغرف المهنية.

يعتبر التمثيل السياسي في الهياكل المنتخبة جوهر الممارسة الديمقراطية، كما تعتبر الأحزاب السياسية إحدى القنوات الأكثر تأثيرا في بناء الممارسة السياسية الحديثة ومكونا من مكونات بناء السلطة بشكل ديمقراطي. فكيف تمارس الأحزاب المغربية هذه السلطة؟ وإلى أي حد تمارسها بشكل ديموقراطي؟ وما نصيب النساء في التمثيل السياسي سواء داخل الأجهزة المنتخبة أو داخل الأجهزة الحزبية؟ وما هي مكانة المغرب من حيث تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي؟

1- ضعف تمثيلية المرأة في مراكز القرار ظاهرة عالمية

تزخر الترسانة القانونية الدولية بمجموعة من الاتفاقيات والإعلانات العالمية حول الحقوق المدنية والسياسية الخاصة بالإنسان بوجه عام وأخرى خاصة بالمرأة على وجه التحديد، تهدف هذه الإعلانات والاتفاقيات إلى منح كل الأفراد كامل الحقوق ليتمتعوا بها على قدم المساواة دون تمييز "بسبب العنصر أوالدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي سياسي أو غير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو

الدولة أو أي وضع آخر."[1] فالمبدأ الأساسي في حقوق الإنسان هو عدم التمييز بين الناس في جميع المستويات وبسبب أي معيار كيفما كان. يعكس الواقع كافة أشكال التمييز بين الأفراد والجماعات، لذلك تم إصدار مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات الدولية تهم فئة أو جنسا أو ظاهرة معينة. تسعى تلك الخاصة بالنساء إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في مختلف المجالات خاصة المجال السياسي باعتباره المجال الذي بقيت المرأة مبعدة عنه بشكل كبير، أولى هذه المواثيق "اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة" الصادرة سنة 1952 التي تنص على ضرورة تساوي الفرص بين الرجال والنساء في المشاركة السياسية. تشير المواد الثلاث من هذه الاتفاقية إلى ضرورة فتح المجال للمرأة لممارسة حقوقها السياسية من تصويت وترشيح لكافة المناصب على قدم المساواة مع الرجل، لهذا نجد أن المواد الثلاث الأولى تنص على ما يلي:

المادة الأولى "للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز"

المادة الثانية "للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز"

المادة الثالثة "للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز"

سعيا وراء تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، صدرت عام 1979 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كافة المجالات بما فيها المجال السياسي، تنص هذه الاتفاقية على ما يلي:[2]

– ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية وأن تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في:

– التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

– المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام على جميع المستويات.

– المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

---

[1]- المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948.

[2]- المادة السابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام 1979.

تصبح الدول التي تصادق على هذه المعاهدات ملزمة بالعمل بمقتضياتها وذلك بملاءمة قوانينها الداخلية مع مضامينها، لكن الملاحظ أن الكثير من الدول لا تحترم هذا الشرط ولا تتخذ الإجراءات الضرورية لتفعيلها الأمر الذي يبقي تمثيلية النساء في مراكز القرار ضعيفة عند البعض وشبه منعدمة عند البعض الآخر. إن إصدار قوانين عادلة مسألة إيجابية وحاسمة في تغيير منظومة العلاقات بين الجنسين، لكن في غياب إجراءات حاسمة وقرارات سياسية واضحة، تصبح هذه القوانين عاجزة عن تجاوز ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة وتقلدها مناصب تسيير الشأن العام، توضح الأرقام التالية ذلك،[3] فخلال 52 سنة من تاريخ البرلمانات عبر العالم، وفي 41 دولة من بين 186 دولة متوفرة على مؤسسة تشريعية، تم انتخاب امرأة رئيسة للبرلمان أو لأحد المجلسين: حصل ذلك 77 مرة في الدول التالية: في 17 دولة أوربية، 19 دولة أمريكية، 9 دول من أمريكا اللاتينية، 3 دول إفريقية، دولة آسيوية واحدة، دولة واحدة من المحيط الهادي. تعتبر النمسا الدولة الوحيدة التي انتخبت فيها امرأة لرئاسة المؤسسة التشريعية قبل الحرب العالمية الثانية. أما عن نسبة تواجد النساء في البرلمان، فإلى حدود 1998 وعلى المستوى العالمي نجد أن 18 امرأة تشغل منصب رئاسة أحد المجلسين من ضمن 63 برلمانا و177 يتكون من غرفتين أي ما مجموعه 240 مجلسا. أما نسبة العضوات في البرلمانات فتصل إلى 6,11 % وتبقى هذه النسبة بعيدة جدا عن 30% التي اقترحتها خطة بيكين في 1995. كما أن 5,7% من البرلمانيات هن ناطقات باسم المؤسسة التشريعية. و5 دول فقط من دول العالم تشكل نسبة النساء فيها 30% من مجموع أعضاء البرلمان، وهي النسبة التي دعت خطة بيكين إلى تعميمها على كافة الدول. في هذه المدة كان المغرب يصنف ضمن الدول المتأخرة بحيث أن نسبة تمثيلية النساء لم تكن تتعدى 0,6%.

الملاحظ أن ضعف تمثيلية المرأة في مراكز القرار السياسي ظاهرة عالمية تمس جل البلدان المتقدمة منها والمتخلفة، الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء. فباستثناء تجربة الدول الاسكندنافية التي استطاعت فيها المرأة منذ النصف الثاني من القرن العشرين ولوج كل الهيئات السياسية تقريبا وبنسب عالية، فإن نسبة تمثيلية المرأة في معظم الدول سواء في أوروبا أو أمريكا أو غيرها تبقى نسبا ضعيفة ومتدنية. في بداية سنة 2000 صدر تقرير عن الاتحاد الدولي للبرلمانات يشير إلى أن تمثيلية المرأة على المستوى العالمي لا زالت ضعيفة سواء على مستوى السلطة التشريعية أو التنفيذية وأنها لم تعرف تحسنا منذ مؤتمر بيكين رغم التوصيات التي

[3]- هذه الإحصائيات منشورة في كتيب صادر عن مركز تكوين القيادات النسائية، *الحقوق النسائية بصيغة التأنيث* مجموعة نصوص عن الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، 2000.

خرج بها والتي التزمت بها الدول المشاركة،[4] وأهمها رفع مستوى تمثيلية المرأة في المؤسسات السياسية. واللافت للانتباه يقول التقرير هو عدم وجود فرق كبير بين دول الشمال باستثناء الدول الاسكندنافية ودول الجنوب، بل إن في هذه الأخيرة نجد المرأة في بعض الدول تصل إلى أعلى جهاز في السلطة كما هو الحال في بنغلادش، سيريلانكا، فلبين، باكستان، الهند. في حين نجد تمثيلية المرأة جد ضعيفة في الدول الكبرى الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واليابان. لم يسجل –حسب هذا التقرير– أي تقدم في الوضعية السياسية للمرأة في السنوات الأخيرة ولا زال التراجع يشكل القاعدة. ففي 178 برلمانا في العالم تصل نسبة تمثيلية النساء إلى 13,2% فقط في الغرفة الأولى ونسبة9,10% في الغرفة الثانية، بينما لا يتعدى عدد النساء اللواتي يترأسن البرلمان 24 امرأة وهو رقم لم يتغير منذ 1995. لا زالت البلدان الاسكندنافية تشكل الاستثناء وتنفرد بالنسب العالية حيث تصل تمثيلية النساء إلى38,9% تليها مجموع بلدان أوروبا حيث تصل النسبة إلى 15,5% وبلدان آسيا التي تشكل فيها تمثيلية النساء 9,14% وأمريكا 7,14% ثم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 9,10%، أما البلدان العربية فتأتي في المؤخرة حيث تصل النسبة إلى3,4% وفي البعض منها يسجل 0%.

إذا أخذنا كل تجربة على حدة، سنجد أن أعلى نسبة تمثيلية للنساء توجد في السويد وتصل إلى 42,7% متبوعا بالدنمرك 37,4% يليه بلد غير أوروبي وهو جنوب إفريقيا بنسبة 30%، ثم تأتي الدول الشرقية التي كانت تعرف تمثيلية عالية في ظل النظام الاشتراكي انخفضت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بحيث نجد روسيا حاليا في المرتبة 56 في العالم أي بنسبة 10,2% ويوغسلافيا في المرتبة 86 في العالم بنسبة 5,1% أما فرنسا فتأتي في الصف 52 بنسبة 9,10% وهي نسبة أقل من المتوسط في العالم.

تعكس هذه الأرقام ضعف تمثيلية المرأة في البرلمانات العالمية مع استثناء تشكله دول الشمال الأوروبي. بالرغم من أن التشريعات الداخلية لمعظم الدول تؤكد على حق المرأة في الترشيح والانتخاب بدون أي تمييز بين الرجل والمرأة، لا تزال النساء يعانين من التمييز والتفرقة في غالبية المجتمعات بسبب عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، مما يجعل القوانين المانحة للحقوق السياسية وغيرها تبقى ذات أدوار ثانوية أو غير قابلة للتفعيل واقعيا لأنها تصطدم بعقليات لا تؤمن بأحقية المرأة في المشاركة في المجال السياسي. كما تبين هذه الأرقام كذلك أن ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي ظاهرة موجودة حتى عند أعرق الديموقراطيات في

4- الساطوزي عزيز: *ضعف الحضور السياسي للمرأة في أغلب دول العالم*، مقال منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 6166، في 28 يونيو 2000.

العالم والدول التي عاشت ثورات اجتماعية وتحولات فكرية كبرى مثل أغلب الدول الغربية. حصلت المرأة الفرنسية على حق التصويت سنة 1944 بعد قرن من حصول الرجل الفرنسي عليه وبعد خوض معارك قوية،[5] مع ذلك ظلت نسبة تمثيلية النساء في البرلمان تقل بكثير عن المعدل الأوروبي العام الذي يصل لنسبة 12,6% كما تقل عن المعدل العام العالمي الذي هو11% .[6]

1-1 النموذج الاسكندنافي ومبدأ المناصفة

تشارك المرأة في دول الشمال الأوروبي في الحياة السياسية على أوسع نطاق الأمر الذي مكنها من احتلال أعلى نسب تمثيلية في العالم سواء في الأجهزة التشريعية أو التنفيذية، لهذا ارتأينا التطرق إلى هذه التجربة والوقوف عند الأسباب التي مكنت نساءها من تشكيل حالة نموذجية، هل هو استعداد هذه المجتمعات برجالها ونسائها لقبول مبدأ المساواة بين الجنسين؟ هل يتميز نضال المرأة الاسكندنافية بخصوصية معينة؟ أم أن الأسباب سياسية تعود إلى طبيعة النظم السياسية وأنماط الاقتراع؟

تتميز الدول الاسكندنافية وهي: السويد، الدانمارك، النرويج، فلندا وإسلندا بطبيعة خاصة على المستوى الاقتصادي، إذ تعرف ارتفاعا ملحوظا في المستوى المعيشي مقارنة مع باقي الدول الأوروبية

حصلت المرأة على حق التصويت في معظم هذه الدول في بداية القرن العشرين، ففي السويد مثلا مارست المرأة حق التصويت في 1862 على المستوى المحلي فقط، وقد عمم بشكل نهائي في 1919 فأصبح للنساء حق الترشيح والتصويت للمجالس الشعبية. لعبت الجمعيات الأهلية النسائية دورا بارزا في الوصول إلى لهذه النتيجة، ففي 1922 كانت نسبة 5% من النساء ممثلة في هذه المجالس، وصلت إلى 13% سنة 1928 أي في الوقت الذي لم تكن النساء في أغلب الدول الغربية قد حصلن بعد على حق التصويت. انتخبت امرأة وكيلة للبرلمان لأول مرة سنة 1971، وكرئيسة برلمان سنة 1991. تأخر تمثيل المرأة في السلطات التنفيذية مقارنة مع السلطات التشريعية، ففي سنة 1934 عينت امرأة وزيرة في الحكومة السويدية، ووصل العدد إلى 5 وزيرات سنة 1973، ثم أصبح يشكل نصف أعضاء الحكومة سنة 1991.

---

[5]- Laure, O. : « Souveraineté, représentation et droit de suffrage », in *Démocratie et représenta-tion*, Ed. Kimé, lieu ? 1995.

[6]- Gisèle H. : *Femmes : moitié de la terre moitié du pouvoir, Plaidoyer pour une démocratie paritaire*. Éd. Gallimard, Paris, 1994.

تغيرت هذه النسب بعد الإصلاح الدستوري و صدور قانون المناصفة سنة 2004 وتغيير نمط الاقتراع، مثلا نسبة النساء في السينا مرت من 5,9% سنة 1998 إلى 10,9 %سنة 2001 و 16,9 سنة 2004.

ارتبط النظام الديموقراطي في النرويج بالمساواة بين الرجل والمرأة منذ 1869 وعمم حق التصويت والترشيح على الجميع منذ 1903. أما في فلندا فقد وصلت 19 امرأة للبرلمان الفلندي في أول انتخابات عام 1907، وقد لعبت منظمة "حركة الاتحاد النسائي" دورا بارزا في تمكين النساء من هذه النتيجة.

يتضح من خلال هذه المعطيات والأرقام أن المرأة في الدول الاسكندنافية حصلت على حقوقها السياسية في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 وتمكنت من ممارستها بكيفية تدريجية، بذلك كان لها السبق في تسجيل أعلى تمثيلية في العالم وتحقيق المناصفة مع الرجل. ارتبط الوضع السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في هذه الدول بالبناء الديموقراطي "فكلما زادت درجة الديموقراطية زادت حرية المرأة وحصلت على المزيد من الحقوق والحريات."[7]

الملاحظ هو أن أفضل نموذج للمشاركة السياسية للمرأة يوجد في دول بها نظام ملكي دستوري، فالملك يملك ولا يحكم. تتبنى هذه الدول نظما برلمانية تمثل كافة القوى ويسمح بدرجة عالية من الشفافية في العلاقة بين القوى المجتمعية المختلفة والهياكل السياسية المسؤولة عن صنع القرار. يعتبر نظام التمثيل باللوائح الحزبية هو نظام الاقتراع السائد بأشكال مختلفة وهو الأكثر استجابة للتطورات المجتمعية والسياسية، عكس نظام الأغلبية المطلقة المنتشر في باقي الدول الأوروبية.

يضاف إلى العوامل القانونية، الحضور القوي للمجتمع المدني في الدول الاسكندنافية والدرجة العالية من التعايش المحققة بينه وبين أجهزة ومؤسسات الدولة ويتجلى ذلك في التعددية التشاركية النابعة من الحرية والمساواة المحققة بدرجة كبيرة بين كافة القوى في صنع القرار السياسي. تتحقق المشاركة هنا بصفة شمولية وبكامل أبعادها المعرفية والتعبيرية والتنظيمية والحزبية وانتهاء بالمشاركة الحكومية.[8] تستمد المشاركة قيمتها من التواصل الحاصل بين مختلف المكونات الثقافية والاثنية لهذه المجتمعات، الأمر الذي ساهم في تحويل هذه المجتمعات من مجتمعات إقطاعية ملكية تقليدية إلى ديموقراطيات صناعية حديثة. يضاف لذلك الطابع البرغماتي الاعتدالي الذي يوجه ثقافة هذه الشعوب ويحدو بها نحو الاعتدال ونحو الحلول الوسطى. يدعمه احترام القانون والدستور والتحكم في الصراعات الداخلية والإصلاحات التدريجية مما خلق استقرارا سياسيا قويا. في هذا الإطار تتخذ الأحزاب إجراءات تشجع على تكافؤ الفرص بين الجنسين يصل إلى أبعد الحدود. فمثلا قرر حزب العمل النرويجي عام 1934 تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 40%

---

[7]- شادي عبد العزيز: *التمثيل السياسي للمرأة في الدول الاسكندنافية، محاولة للفهم والتقييم والاستفادة*، مقال منشور في كتاب جماعي حول موضوع: المرأة والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، 2000، من ص 21 إلى ص 41.

[8]- نفس المرجع السابق، ص 30.

وفي 1977 قرر الحزب الديموقراطي الدانماركي نفس النسبة على لوائح الحزب في الانتخابات، ثم طورت هذه الأحزاب مفهوم التمييز الإيجابي الذي ذهب من تساوي الفرص إلى المساواة في النتائج وليس فقط في الإجراءات، ما دام التساوي القانوني لا يكون دائما متبوعا بالتساوي في الواقع. أي اختيار الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى مساواة فعلية، وقد خلق الحزب الديموقراطي السويدي درجة من المثالية في المساواة في الفرص بين الجنسين حيث قرر في 1994 أن تضم اللوائح الانتخابية نسبة متساوية من الرجال والنساء أي 50% من المقاعد تخصص للنساء ونفس الإجراءات بالنسبة لمناصب المسؤولية الحزبية.

أفرزت هذه المشاركة المكثفة للنساء في هذه البلدان ظاهرة إيجابية تمثلت في تزايد التنسيق والعمل المشترك بين البرلمانيات من مختلف الأحزاب متجاوزات بذلك الانتماءات والاختلافات الحزبية.

إن الانخراط الحزبي للمرأة الاسكندنافية أهلها لمشاركة واسعة على جميع المستويات، في جميع المؤسسات، التشريعية، التنفيذية والسياسية، كما جعلت تجربتها منفردة ومتميزة ضمن التجارب العالمية. ما يثير الانتباه كذلك هو أن عمل المرأة الاسكندنافية داخل البرلمان عمل جدي، ينصب على المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية وأحيانا السياسة الخارجية وبشكل خاص القضايا المتعلقة بالسلم الاجتماعي وتقليص العنف الفردي والجماعي والدفاع عن المهاجرين.

يمكن تلخيص أسباب تفوق هذه التجربة في كون النظام السياسي في دول الشمال ينطلق من التعددية التشاركية والنظم البرلمانية الدستورية والنظام الانتخابي بالتمثيل النسبي، يضاف لهذا الدور المتميز الذي تلعبه الجمعيات الأهلية وإرادة التغيير التي تطبع الأحزاب السياسية وفاعليتها في تحقيق المساواة. أفرزت هذه العوامل مجتمعة ثقافة سياسية متميزة وإيجابية قائمة على ترسيخ مبدأ المساواة الفعلية بين الجنسين ومنح المرأة دينامية تقوي مكانتها السياسية. أين تكمن خصوصية التجربة الاسكندنافية؟ لا توجد علاقة تلازمية بين ارتفاع المستوى الاقتصادي وارتفاع مستوى التمثيلية النسائية، بمعنى أن التغلب على الأزمات الاقتصادية والرفع من المستوى المعيشي لا يؤديان حتما إلى رفع تمثيلية النساء. مامنا تجارب كثيرة توفر فيها المعطى الأول وهي دول تعرف أعلى دخل فردي في العالم لكن غاب فيها المعطى الثاني تماما كما هو حال بعض الدول العربية وكذلك بعض الدول المتقدمة والديموقراطية.

1-2 تمثيلية المرأة العربية في الأجهزة المنتخبة

استفادت المرأة في العالم العربي من سياسة الانفتاح التي مكنتها من الاستفادة من التعليم بجميع أسلاكه، كحق من الحقوق المنصوص عليها في جميع المواثيق الدولية وجل القوانين المحلية، لكن بالرغم من ذلك ظلت نسبة الأمية مرتفعة جدا، إذ يتوقع أن تصل إلى 70 مليون أمي بحلول عام 2010، أخذا بعين الاعتبار الارتفاع المتوقع في البنية السكانية التي ستنتقل من 240 مليون نسمة سنة 1995 إلى 270 مليون سنة 2010. وفي بلدان المغرب العربي تصل نسبة الأمية في صفوف الإناث إلى 52% وفي صفوف الذكور 26%.

تمكنت المرأة العربية كذلك من دخول عالم الشغل، فأصبحت متواجدة في جل القطاعات العمومية والخاصة، وكذا في جميع القطاعات والمجالات، لكن نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ضعيفة لا تتعدى 20%، ونسبة النساء ضمن القوة العاملة 18%، وتعمل 52% من النساء في الخدمات أي المهن البسيطة ذات الدخل المتوسط أو الضعيف. وفي بلدان المغرب العربي تشكل النساء 16% في سوق العمل، تعمل النساء في مجال الخدمات بنسبة عالية، 69% في الجزائر، 54% في ليبيا، 28% في المغرب، 10% في تونس.[9]

من المحتمل أن يظل الطلب متزايدا على الأعمال الخدماتية وغيرها من الخدمات المرتبطة بالشركات التي يمكن الاستغناء عنها بسهولة أو تخفيض دخلها أو عدد العاملين بها مما يؤثر بشكل سلبي على الاستقلال الاقتصادي للمرأة وبالتالي يقلل من حظوظها في المشاركة في الحياة العامة والوصول إلى مراكز القرار.

أما عن نسب مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية ومراكز القرار، فهي أضعف بكثير من نسب مشاركتها في الحياة الاقتصادية، إذ تسجل نسبة تمثيلية المرأة العربية في الأجهزة المنتخبة أضعف نسبة في العالم بحيث لا تتعدى 3,7% في البرلمانات العربية، أما نسبة النساء العربيات اللواتي تمكن من الوصول إلى مناصب تمثيلية بمختلف مواقعها سواء في البرلمان أو المجالس الجماعية والمحلية فلا تتعدى 3,1%. في المغرب العربي تصل نسبة النساء إلى 7,3% أعلاها في تونس 6,7%. ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1998 إلى أن المرأة في تونس تحتل المركز الأول بين النساء العربيات في نشاطات الحياة العامة، إذ تحتل 12,7% من المناصب الإدارية في القطاعين العام والخاص، كما تحتل تونس المركز 74 عالميا بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. في المغرب توجد

9- أعمال الندوة الإقليمية حول: *المرأة العربية الإفريقية وتحديات القرن الحادي والعشرون*، من منشورات كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، 13 مارس -1 أبريل 2000، الدار البيضاء، ص 44.

النساء في المرتبة 82 وفي الجزائر يحتلن المرتبة 93 من بين 102 دولة. ومن ضمن 21 دولة عربية لا تشغل النساء أي منصب مسئولية في المنظمات الدولية والإقليمية حتى لو كانت موجهة لخدمة قضايا خاصة بهن في 14 منها.[10]

تناضل النساء في عدد من الدول العربية من أجل تقوية مشاركتهن في مراكز القرار كما هو الحال في المغرب وتونس، أما في معظم دول الخليج لا زالت النساء في مرحلة المطالبة بحق التصويت. ففي السعودية كبلد يمنع فيه تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات الحقوقية وحتى السلطة القضائية، كما يمنع إجراء أي انتخابات من أي نوع كانت، لا تتمتع المرأة بعد بأبسط الحقوق المدنية. فالنسبة العالية للأمية ومحدودية الدخل والتبعية الاقتصادية وعدم التمتع بكافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جانب العوامل الثقافية، كلها عوامل لا زالت تضع المرأة في كثير من الدول العربية في موقع ثانوي في الحياة العامة وتركز على صورتها التقليدية المحددة بوظيفة الإنجاب ورعاية الأسرة، وتجعل بالتالي نسبة مشاركتها في الحياة السياسية ضعيفة في بعض البلدان ومستبعدة إن لم تكن ضربا من الخيال بالنسبة للبعض الآخر في الوقت الراهن[11]. وعلى قلتها تتوزع هذه النسب بشكل لا متكافئ بين الدول العربية وذلك راجع لعدة أسباب على رأسها اختلاف المرجعية القانونية لدساتيرها في التعامل مع المرأة[12] إذ يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف وهي:

– الدساتير التي تعتبر أن التعامل مع المرأة يجب أن يتم انطلاقا من وضعها داخل الأسرة بالدرجة الأولى مع التركيز على وضعها كأم، تشترك في هذه النظرة جل دول الخليج العربي ومنها الكويت والإمارات العربية والبحرين وقطر واليمن والسودان..

– الدساتير التي تنظر إلى المرأة نظرة ذات بعدين، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للأسرة وفي نفس الوقت باعتبارها متعلمة وتساهم في الحياة العامة، لهذا تتبنى بعض الدول مقاربة تجمع بين الوظيفة التقليدية والوظيفة الحديثة في نفس الوقت ومن هذه البلدان الجزائر سوريا والعراق.

– أما النوع الثالث فيطرح مبدأ المساواة بين الجنسين مع التشديد على المساواة السياسية أساسا ومنها المغرب ومصر وتونس ولبنان.

---

[10]- المرجع السابق، ص 49.

[11]- كما هو الشأن بالنسبة للسعودية التي لا تملك فيها المرأة حتى حق قيادة السيارة، مما يجعل كل حديث في هذا الموضوع ملغى من الأساس. انظر مقال عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، في وجهة نظر العدد7، السنة الثانية، ربيع 2000.

[12]- طلال محمد: *المرأة العربية في الدين والسياسة*، دار النشر المغربية، 1998، ص 130.

رغم ما يبدو من اختلاف بين هذه المقاربات الثلاثة، فإن مضامينها متقاربة فيما بينها خاصة في حفاظها على النظرة التقليدية للمرأة والأسرة والتركيز على دور الدين والأخلاق وحب الوطن. انفرد الدستور المغربي في منح الحقوق السياسية للمرأة "الأمر الذي لا نجده في السياق العام للدساتير العربية بمختلف توجهاتها." [13]

3-1 تجربة المرأة في مصر والتراجع عن مبدأ الكوطا

ارتأينا الحديث عن التجربة المصرية لسببين رئيسيين هما:

1- تأسست الحركة النسائية المصرية في نهاية القرن التاسع عشر حيث بلورت منذ ذلك الحين نقاشا نظريا وتجربة ميدانية متميزة مما جعلها تتمتع بالسبق التاريخي ضمن الدول العربية.

2- سبق لمصر أن اعتمدت مبدأ الكوطا في الانتخابات البرلمانية في نهاية السبعينات، مما يسمح بإجراء مقارنة بينها وبين تجربة المغرب الحديثة في هذا المجال.

لم تحصل المرأة المصرية على حق التصويت والترشيح إلا مع دستور 1956 بعد مرور أزيد من نصف قرن من مطالبة الحركة النسائية بالحصول عليه. عرفت الحركة النسائية المصرية انطلاقتها الأولى في نهاية القرن التاسع عشر مع ثورة 1919 والنضال من أجل جلاء الاستعمار. قامت النساء في مصر بعدة محاولات لبناء إطار تنظيمي للحركة النسائية تتوج بتأسيس الاتحاد النسائي سنة 1923. رغم الوعي المبكر بأهمية الحصول على الحقوق السياسية وتأسيس عدد من التنظيمات النسائية القوية وصلت إلى حد تأسيس حزب نسائي[14] لم تتمكن المرأة في مصر من نيل حق التصويت والترشيح حتى 1952 مع ثورة الضباط الأحرار التي أكدت على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية. "لقد كفلت الدساتير المصرية للمرأة والرجل على حد سواء حق الترشيح والتصويت في الانتخابات، نصت المادة 62 من الدستور أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون"[15] توصل عدد قليل من الوصول للبرلمان كما تم تعيين امرأة في منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية. ولم تتعد نسبة مشاركتها في أول مجلس تشريعي 0,75% أما عدد النساء في المجالس المحلية فقد كان أكبر نوعا ما، إلى أن حصل

13- المرجع السابق، ص 138.

14- عفاف لطفي السيد: *المرأة في إطار المجتمع المدني والدولة، دراسة تاريخية حا لة مصر*، 1996. ورقة مقدمة في ندوة *"المشاركة السياسية في مصر"* مركز البحوث العربية، ديسمبر، 1993.

15- شعراوي جمعة سلوى: *المشاركة السياسية للمرأة*، نشرة الوكالة الكندية الدولية للتنمية حول المرأة والبيئة في مصر، 1993.

نوع من الانفتاح السياسي في نهاية السبعينات، بصدور القرار الذي نص على تخصيص نسبة 30 مقعدا للنساء في المجلس التشريعي، إضافة إلى حق الرئيس في تعيين عشرة أعضاء من بينهم امرأتين. وهكذا أصبحت 32 امرأة على الأقل تدخل مجلس الشعب بنسبة 9% بعد أن كانت في برلمان 1976 لا تتجاوز 2,20%، استمرت النسبة مرتفعة في برلمان 1984 بلغت 8,25% لكن هذه الإمكانية ستتوقف بموجب القانون الذي صدر عام 1986 فألغيت المقاعد المخصصة للنساء بحجة خرق مبدأ المساواة المنصوص عليه دستوريا، في نفس الوقت تم التخلي عن نظام الاقتراع باللائحة والرجوع لنظام الاقتراع الفردي، مما زاد في انخفاض نسبة تمثيلية المرأة في مجلس الشعب وذلك من 9% إلى 3,25 %. أدى هذا التراجع إلى القضاء على كل إمكانية للرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها مشاركة وازنة، تجلى ذلك بشكل واضح في انتخابات 1996 حيث انخفضت النسبة إلى 2,20% وهي نسبة قريبة من تمثيليتها قبل 1976. تضعنا التجربة المصرية أمام واقع إحدى الدول العربية وهي مصر البلد الذي حقق سبقا تاريخيا في مجالات عدة وعاش نهضة فكرية وإصلاحات سياسية، كما عرف أقدم وأكبر حركة نسائية عربية، لكنها لم تستطع أن تتحول إلى حركة جماهيرية مستقلة مما جعلها تعيش الانتكاسة مرتين، الأولى مع النظام الناصري الذي عمل على إيقاف المد الأول للحركة النسائية المصرية بحجة نشأتها في ظل النظام الملكي الذي عمل على إسقاطه، وفي المرة الثانية بسبب مقاومة الرجال وصعود المد الإسلامي، مما ساهم بشكل كبير في التراجع عن هذه المكتسبات، فتعثرت محاولة إدماج النساء في الحياة السياسية وتم التراجع عن القانون الذي منح المرأة المصرية نسبة 10% من المقاعد في مجلس الشعب فعادت إلى التمثيلية الباهتة التي لا تحمل أية دلالة لا على المستوى الكمي ولا على المستوى الكيفي.

2- تمثيلية المرأة المغربية في الأجهزة المنتخبة والمعينة

كما رأينا في القسم الثاني من هذه الدراسة ومن خلال قراءة الخطاب الذي أنتجته الأحزاب السياسية حول المسألة النسائية نلاحظ أن جلها يقر بضعف تمثيلية المرأة في الأجهزة المنتخبة ولا يتردد في استنكارها. في العقد الأخير بدأت جل هذه الأحزاب تدعو إلى ضرورة تجاوز حالة التهميش التي توجد عليها والعمل على إشراكها في الحياة السياسية والرفع من تمثيليتها، إضافة إلى أن الدستور كأسمى قانون في البلاد ينص على مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية. إلا أن الواقع تفصله مسافة بعيدة عن الخطاب والقانون حيث أن تمثيلية المرأة منذ إجراء أول انتخابات في المغرب هي تمثيلية جد ضعيفة، باستثناء تجربة الانتخابات التشريعية لشتنبر 2002 والتي تم خلالها اعتماد نظام الاقتراع باللائحة الوطنية منحت بموجبه المرأة 30 مقعدا أي ما يقارب نسبة 10%، إضافة إلى إمكانية الترشيح

عن طريق اللوائح الحزبية. كيف نفسر الهوة الكبيرة بين النص القانوني الذي يرمي إلى خلق فرص المساواة بين النساء والرجال ونتائج الممارسة الديموقراطية من جهة، وبين خطاب الأحزاب وواقع التمثيلية النسائية من جهة ثانية؟ بالفعل يتوفر البرلمان الحالي على 35 نائبة برلمانية من أصل 325 نائبا برلمانيا، لكنه من الصعب الاعتماد على هذا المعطى وحده في تحليل التمثيلية النسائية في مراكز القرار السياسي أو استخلاص النتائج. لأول مرة في التجربة الانتخابية المغربية يفعل إجراء الكوطا، لهذا من الصعب تقييم المشاركة السياسية للمرأة من خلال تجربة وحيدة ومعرفة حظوظ استمراريتها مستقبلا، خاصة أن الأحزاب السياسية تراجعت عن هذا المبدأ مباشرة بعد أقل من سنة في الانتخابات الجماعية التي أجريت في 2003، فعادت تمثيلية المرأة إلى 0,5%! كل حديث عن التمثيل السياسي للمرأة ينبغي أن يقف عند كل التجارب ويلامس كل الأسباب التي جعلت تمثيلية النساء في مراكز القرار ضعيفة ولمدة أربعة عقود، وكيف تم الانتقال من نائبتين في البرلمان إلى 35 نائبة، ولماذا لم يعمم مبدأ التمييز الإيجابي في الانتخابات الجماعية ل 2003.

منح أول دستور مغربي المرأة إمكانية التمتع بالحقوق المدنية والسياسية حينما نص في فصله الثامن على "أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، يحق لكل مواطن ذكرا كان أم أنثى أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية"، تكرر هذا الفصل في جميع الدساتير التي تعاقبت على المغرب، تبرز أهميته في تعامله مع المرأة والرجل على أساس مبدأ المساواة فيما يخص الحقوق السياسية، فهو النص الوحيد الذي تحدث عن المرأة وإمكانية تمتعها بالحقوق السياسية على الوجه الكامل، لكن هل حدد الدستور هذه الحقوق؟ وما الذي يقصده بالقول "من حق كل مواطن ذكرا كان أم أنثى أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد"؟ ماذا يعني مصطلح ناخب هنا؟ هل هو تأكيد على حق المرأة في المشاركة الكاملة في الانتخابات أم جعل الحقوق السياسية مختزلة في ممارسة المرأة لحقها كناخبة؟ لم يمنع الدستور المرأة من حق الترشيح لكنه حصر الحق السياسي في عملية التصويت، وعندما ننظر إلى النسب الهزيلة للمرأة كمرشحة وكمنتخبة والنسب العالية للمرأة كناخبة يمكننا أن نلمس هذا الربط بوضوح وأن "تنظر لهذا الفصل باعتباره تجسيدا لإرادة واضعي الدستور الذين من خلال تحريرهم للفصل الثامن كانوا يهدفون إلى التعامل مع المرأة كناخبة وكقوة عددية باعتبار وزنها في الهيأة الناخبة، هنا تختلط الحقوق السياسية بحق التصويت."[16] ينص الفصل الخامس من الدستور على أن "جميع المغاربة سواء أمام القانون" مما يعني أن الرجل والمرأة متساويان في كل ما له علاقة بالقانون ويمكن أن نفهم من ذلك، الحق في الترشيح

[16]- المصدق رقية: *المرأة و السياسة التمثيل السياسي في المغرب*، دار توبقال للنشر، 1990، ص 26.

كذلك. من الملاحظات التي يثيرها هذا الفصل أيضا والتي أسالت مدادا كثيرا عند كل مهتم بالمسألة النسائية هو أن تعامل الدستور كأسمى قانون مع المرأة اقتصر على الحقوق السياسية ولم يشر إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مما جعله حقا معزولا وناقصا يكرس الهوة بين أسمى قانون والقوانين الأخرى.

منح هذا الحق للمرأة بمقتضى ظهير غشت 1959 المنظم لأول انتخابات عرفها المغرب في 29 ماي 1960 أي قبل وضع أول دستور والتصويت عليه سنة 1962. منح هذا الحق من طرف واضعي الدستور ولم تتم المطالبة به كما هو الشأن بالنسبة للعديد من البلدان التي خاضت فيها الحركات النسائية نضالات مريرة من أجل الحصول عليه، ثم حق الترشيح بعد فترات طويلة من حصول الرجل عليه. منح حق التصويت للمرأة المغربية مع حكومة عبد الله إبراهيم وهو الزعيم السياسي الذي عرف بموقفه الإيجابي من المرأة حيث عبر عن ذلك في مناسبات عديدة، "يجب أن يكون التصويت على لائحة وبرنامج لا على أشخاص، وأن الحملات الانتخابية يجب أن تكون مدرسة لتعميم الوعي عند المواطنين والمواطنات".[17] منح هذا الحق مباشرة بعد حصول المغرب على الاستقلال وفي إطار تثبيت نظام التعددية الحزبية في ظل ملكية دستورية. لم يشكل منح الحقوق السياسية للمرأة آنذاك عائقا أمام تحقيق هذا الهدف بل بالعكس اعتبر مكسبا للأحزاب من أجل تدعيم وجودها.

عاش المغرب قبل الحصول على الاستقلال ومنح الحقوق المدنية والسياسية للنساء حدثا بارزا تمثل في الخطاب الذي ألقته الأميرة عائشة في طنجة سنة 1947 وهي سافرة بدون حجاب كإشارة إلى استعداد أعلى سلطة في البلاد للقطع مع مرحلة تاريخية وتدشين مغرب جديد تبنيه المرأة إلى جانب الرجل بانخراطهما معا في الحياة العامة.

يعتبر مضمون الفصل الثامن من الدستور مكسبا لا يستهان به بالنسبة للمرأة المغربية، خاصة أنه منح منذ أول دستور مغربي سنة 1962، ووضع المرأة مبدئيا على قدم المساواة مع الرجل في الحقوق السياسية والتي يمكن أن يفهم منها حق التصويت والترشيح خاصة إذا ربطناه مع غيره من الفصول، كالفصلين 5 و13. منح هذا الحق في بداية النظام الانتخابي في مغرب ما بعد الاستقلال، ولم يكن مرفقا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل المرأة طيلة هذه الفترة تشكل طاقة ناخبة بالدرجة الأولى، "ورهانا يستعمل في الصراعات من أجل السلطة السياسية."[18] ظل

---

[17]- إبراهيم عبد الله: *المرأة والسياسة في المغرب*، مقال منشور في مجلة عيون المقالات، عدد مزدوج 9- 10 1987.

[18]- المصدق رقية: *المرأة والسياسة التمثيل السياسي بالمغرب*، دار توبقال للنشر، 1990، ص 17.

هذا القانون وإلى حدود مارس 2003 يصطدم بقوانين تكرس دونية المرأة ولا تقر بمساواتها مع الرجل وعلى رأسها مدونة الأحوال الشخصية.

إن اختزال الحقوق السياسية للمرأة في حق التصويت ليس نتيجة مستخلصة من القراءة النظرية للفصل الثامن من الدستور فحسب، بل يظهر وبشكل جلي من خلال قراءة الوقائع كذلك، بحيث أن النسب المسجلة حول مشاركة المرأة كناخبة مهمة جدا تقترب من نصف عدد الناخبين في جميع الاستحقاقات التي عرفها المغرب، من استفتاء حول الدساتير المتعاقبة على المغرب ما بين 1960 و1996، وانتخابات جماعية ما بين 1960 و 2003 وانتخابات تشريعية ما بين 1963 و 2002، فباستثناء الانتخابات التشريعية لعام 2002 التي مكنت 35 امرأة من دخول البرلمان بموجب اللائحة الوطنية، لم تتمكن المرأة المغربية لمدة أربعة عقود، وفي باقي الاستحقاقات من الوصول إلى مناصب القرار السياسي إلا بنسبة 1%.

2-1 التمثيلية الباهتة للمرأة في المجالس المحلية

يأتي التمثيل السياسي كنتيجة لعملية الترشيح التي يتقدم بها المواطن أثناء الاستحقاقات الوطنية. فهي الخطوة الأولى الممهدة لعملية التمثيل السياسي، ورغم أنها ليست حاسمة فإنها مع ذلك ضرورية وتعبر عن مدى استعداد المرشح رجلا كان أم امرأة لخدمة الشأن العام. كما أنها تعكس مدى استعداد الأحزاب السياسية لتشجيع تمثيلية المرأة وإشراكها في تدبير الشأن العام. إن ضعف وهزالة نسب تمثيلية النساء سواء على مستوى الترشيح أو على مستوى التمثيلية يجعلنا ولمدة أربعة عقود أمام مؤسسات شبه خالية من النساء كجنس يمثل نصف المجتمع ونصف المصوتين. إن التمثيلية الضعيفة للنساء ما هي إلا نتيجة طبيعية لضعف ترشيحهن للانتخابات التشريعية والمحلية والمهنية، مما يجعل نسب تمثيليتها قريبة جدا من نسب ترشيحها.

أجريت أول انتخابات جماعية في المغرب سنة 1963 بعد صدور أول دستور سنة 1962، تقدمت خلالها 14 مرشحة من بين 25065 مرشح ولم تفز فيها أية امرأة، بينما سجلت نسبة مشاركة المرأة في عملية التصويت 45%. في دورة 1976 تقدمت 76 امرأة من بين 42638 مرشح وفازت 10 نساء لأول مرة في تاريخ الانتخابات في المغرب. سترتفع هذه النسبة قليلا في انتخابات 1983 إذ ترشحت 307 امرأة من بين 54162 مرشح وفازت 36 امرأة من ضمن 15500 نائب بنسبة 0,2%. في انتخابات 1992 ستصل هذه النسبة إلى 0,33% وذلك بفوز 77 امرأة من أصل 22237 مستشار جماعي. ستعرف هذه النسبة ارتفاعا طفيفا في انتخابات 1997 حيث تقدمت 1651 مرشحة من أصل 102179 مرشح وفازت 83 مستشارة جماعية من ضمن 23705

مستشار. أما في الانتخابات الجماعية التي أجريت في شتنبر 2003، فتمثيلية النساء لم تتعد 0,55% ترشحت خلالها 2412 امرأة من بين 122069 مرشح وفازت خلالها 127 مستشارة.[19]

تراجعت الحكومة والأحزاب السياسية في هذه الانتخابات عن مبدأ الحصة الذي تم العمل به قبل سنة فقط في الانتخابات التشريعية، وذلك رغم الاتفاق المبدئي الذي أبدته الأحزاب من أجل احترام مبدأ رفع تمثيلية المرأة كمرشحة، ورغم المجهودات التي بذلتها الحركة النسائية من أجل حث الأحزاب على ذلك. بإلقاء نظرة سريعة على اللوائح الحزبية يتبين أن النساء على قلة عددهن يرشحن في المراتب الأخيرة في اللوائح، رغم الدور الوازن الذي يمكن أن تلعبه المرأة في التدبير المحلي.

2-2 تمثيلية المرأة في الانتخابات التشريعية واللائحة الوطنية

لا تختلف تمثيلية المرأة في المؤسسة التشريعية عن تمثيليتها في المجالس المحلية. ظل البرلمان المغربي إلى حدود 1993 مؤسسة تشريعية منتخبة اصطلح عليها الكثيرون "قلعة ذكورية"[20] تمكنت المرأة ولوجها في الانتخابات التشريعية ل 1993 بتمثيلية رمزية، إذ تمكنت نائبتان فقط من الفوز فيها من ضمن 325 نائبا برلمانيا، واحدة من حزب الاتحاد الاشتراكي وأخرى من حزب الاستقلال، ما يعادل نسب 0,6%. لن تعرف هذه النسبة أي تغيير في الانتخابات التشريعية ل1997 التي شهدت إحداث الغرفة الثانية وضمت 275 مستشارا، تقدمت خلال هذه الدورة 87 مرشحة فازت أربع نساء، نائبتان في مجلس النواب ونائبتان في مجلس المستشارين، لم يطرأ على نسبة التمثيل أي تغيير وبقيت في حدود 0,6%.[21]

ظل الرفع من نسبة ترشيح النساء وتغيير نمط الاقتراع من الاقتراع الاسمي النسبي إلى الاقتراع العام باللائحة مطلب الحركة النسائية بمختلف مكوناتها خاصة القطاعات النسائية للأحزاب السياسية. لم تتعد نسبة ترشيح النساء طيلة خمسة استحقاقات تشريعية 1,5% ولم تتغير هذه النسبة إلا مع آخر دورة تشريعية في 2002 حيث وصلت إلى 10%. هذه النسبة على قلتها شكلت قفزة نوعية في التاريخ السياسي للمرأة المغربية وفي تاريخ البرلمان المغربي.

---

[19]- النتائج الأولية للانتخابات الجماعية الندوة الصحفية لوزير الداخلية، الأحداث المغربية العدد 1697، 15 شتنبر 2003، ص1.

[20]- مولاي رشيد عبد الرزاق: *وضعية المرأة المغربية*، منشورات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 1985.

[21]- Royaume du Maroc, Secrétariat d'Etat chargé de la protection sociale, de la famille et de l'enfance, *la femme marocaine en chiffres*. Source des données : direction de la statistique. 2000.

تضافرت عوامل كثيرة جعلت الفاعلين السياسيين يتخذون قرار العمل باللائحة الوطنية للنساء وهو إجراء سمح بمنحهن 10% من مقاعد المجلس التشريعي، أهمها تغيير نظام الاقتراع من الاقتراع الفردي إلى الاقتراع باللائحة، عزم الحكومة على انتخاب برلمان يتوفر على تمثيلية نسائية لا تقل عن 10%، تكثيف جهود الجمعيات والقطاعات النسائية وإلحاحها على رفع تمثيلية النساء في البرلمان المقبل إلى جانب الإخفاق الذي عرفه تفعيل مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية. كانت حكومة التناوب المعينة في 1998 تحت رئاسة عبد الرحمان اليوسفي كأول وزير اشتراكي من المعارضة، أول حكومة تجعل المسألة النسائية محورا من محاور عملها فأفردت في أول تصريح لها في 1 أبريل 1998 بندا خاصا بالنساء الهدف منه "تقوية مكانة المرأة" أكدت فيه على استعدادها للاهتمام بملف المرأة على كافة المستويات، التعليم، الصحة، محاربة الفقر، تغيير القوانين المجحفة في حقها والرفع من تمثيليتها في الحياة السياسية معتبرة أن "نجاح كل مشروع للتنمية يمر عبر الاعتراف بدور المرأة ومواطنتها الكاملة".[22] وسنة بعد تعيينها صاغت هذه المطالب في مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

من جهتها استغلت الحركة النسائية الحزبية الاستعداد الذي عبرت عنه الحكومة الجديدة، فعملت على توحيد جهودها من جديد والدخول في أشكال تنسيقية من أجل المطالبة بالرفع من نسبة ترشيح النساء وتبني نظام الاقتراع باللائحة، خاصة بعد وصول مشروع الخطة إلى النفق المسدود وتخلي الحكومة عنه ووضع الملف بين يدي الملك.[23] في هذا الإطار عملت أحزاب الكتلة على توحيد مواقفها اتجاه المسألة النسائية ودعم المطالب النسائية خاصة الرفع من نسبة الترشيح والتمثيل النسائيين. في بيان صادر عن أحزاب الكتلة بمناسبة 8 مارس 2001 أحدثت لجنة خاصة بالنهوض بوضعية المرأة والانكباب على إعداد ملف خاص يكون بمثابة "ميثاق للكتلة الوطنية خاص بالقضية النسائية".[24] في هذا الإطار سطرت مجموعة من المبادئ اعتبرتها أساسية يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

– التأصيل الدستوري لمبدأ المساواة وذلك بالتنصيص صراحة على المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

---

[22]- جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 6980، شتنبر 2002.

[23]- انظر نص الكلمة التي ألقتها السعدية بلمير (عضوة المجلس الدستوري) في كتاب: *مجموعة الوثائق والنصوص القانونية المتعلقة بوضعية المرأة*، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، الطبعة الأولى، ص 368-387، 2001.

[24]- جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 6420 8، مارس 2001.

– إقرار مدونة أحوال شخصية عادلة ومنصفة للمرأة تحترم هويتها الإنسانية وتؤسس علاقات أسرية قائمة على المساواة على أساس قواعد الشريعة الإسلامية والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

– إلغاء كل بنود التمييز في بقية القوانين الأخرى وإدخال إجراءات لحماية المرأة من كل أشكال العنف.

– إحداث مجلس أعلى لحقوق المرأة كمخاطب رئيسي فيما يتعلق بقضايا مناهضة التمييز.

– اعتماد آليات وإجراءات تتيح ولوج النساء كشريك كامل في مواقع القرار السياسي.

لبلوغ هذه الأهداف اقترحت أحزاب الكتلة اعتماد نظام الحصص (الكوطا) في الأجهزة الحزبية وفي الترشيحات لجميع الانتخابات المحلية والتشريعية والمهنية كآلية مرحلية ومؤقتة لتجاوز العقبات التي لا تزال تحول دون وصول النساء لمواقع القرار.

نلمس في هذا البيان تغييرا واضحا في خطاب أحزاب الكتلة الديموقراطية، حيث أعلنت ولأول مرة عن رغبتها بل وإيمانها بضرورة تغيير الوضع النسائي وتحسينه على كافة المستويات القانونية والاجتماعية والسياسية وتبنيها المطالب التي ما فتئت قطاعاتها النسائية تدعو إليها، وسعيا وراء تحقيق ذلك تقدمت باقتراحات وتدابير عملية من أجل رفع تمثيلية النساء في مواقع القرار أهمها نظام الاقتراع. في نفس الإطار طرحت لجنة التنسيق بين نساء الأحزاب الموضوع للنقاش مع قادة الأحزاب السياسية واقترحت نسبة 20% كحد أدنى. تكونت هذه اللجنة في البداية من نساء الأحزاب الوطنية، لكنها اتسعت فيما بعد لتشمل جل الأحزاب السياسية بما فيها حزب العدالة والتنمية الذي ناهض الخطة،[25] كإعلان عن استعداد النخبة النسائية لتجاوز خلافاتها حتى الجوهرية منها بغية الوصول إلى نتيجة محققة فيما يخص ولوج المرأة للبرلمان. بعد تحقيق الإجماع حول مسألة تمثيلية النساء في الأجهزة المنتخبة، دخلت هذه الإطارات في مرحلة لاحقة في حوار مع الحكومة ثم مع البرلمانيين، وبعد إجراء عدة مفاوضات، تمت المصادقة على مقترح لائحة وطنية تمكن 30 امرأة من ولوج البرلمان من طرف مجلس حكومي، ثم فيما بعد من طرف مجلس وزاري، وذلك باحتساب الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب. بموجب هذا الإجراء

---

[25]- نص البيان الذي أصدرته لجنة التنسيق النسائية للأحزاب السياسية المغربية بمناسبة 8 مارس 2002، وقعت عليه نساء أحد عشر حزبا، سبعة منها ممثلة في الحكومة، سبع من النساء الموقعات هن اليوم برلمانيات. جريدة *رسالة الأمة*، عدد 5959، 8 مارس، 2002.

تم تقديم أكثر من 700 مرشحة من طرف مجموع الأحزاب من بينهم 697 باللوائح الوطنية والباقي عن طريق اللوائح الحزبية، وهكذا تم الانتقال من برلمان يضم نائبتين إلى برلمان يضم 35 امرأة. من الناحية العددية يمكن القول إن اللائحة الوطنية مكسب تاريخي مهم نقل نسبة تمثيلية النساء من0,6% إلى 10% وهي نسبة ستضع المغرب في الصف الأول ضمن الدول العربية وفي مرتبة أحسن من بعض الدول المتقدمة مثل اليابان التي لا تتعد نسبة تمثيلية المرأة بها 4,6% وقريب جدا من إحدى الديموقراطيات العريقة كفرنسا 10,6% رغم أنه في نظر الجمعيات والقطاعات النسائية مجرد حد أدنى يجب أن يرقى إلى أكثر من 20%. أما من الناحية السياسية فاعتماد اللائحة الوطنية وتخصيص نسبة 10% كقرار نابع من إرادة كل المكونات السياسية للمجتمع المغربي حكومة وأحزابا وحركة نسائية اتخذ في ظرف سياسي معين بهدف الرفع من تمثيلية المرأة في الانتخابات التشريعية، لا يمكن أن نراهن عليه كحل للإجابة على كل التساؤلات المطروحة عن علاقة المرأة بالسياسة كعلاقة انفصال مطبوعة بالإقصاء والتمييز ومتجذرة في العقليات.

لا يمكن اعتبار وصول 35 امرأة للبرلمان تقليدا ترسخ في الممارسات الحزبية بل يمكن النظر إليه كحدث استثنائي ارتبط بحكومة التناوب وبالأساس بشخص الوزير الأول الذي دافع على القرار بقوة، لهذا تم التخلي عن إجراء التمييز الإيجابي في أقل من سنة بمجرد تعيين الحكومة الجديدة برئاسة وزير خارج التشكيلة السياسية المكونة للبرلمان، فلم يطرأ أي تغيير على نسبة تمثيلية المرأة في الجماعات المحلية في انتخابات 12 شتنبر 2003 وبقيت كما كانت عليه في السابق في حدود 0,5%. يدعو هذا الواقع إلى إعادة قراءة هذه التجربة وربطها بالصيرورة العامة للممارسة السياسية داخل الأحزاب. فالنسب الهزيلة لتمثيلية المرأة راجعة بالدرجة الأولى إلى طبيعة الممارسة السياسية داخل الأحزاب الأطر الرجالية التي تتخذ القرارات والتي لازالت تفتقد لإرادة حقيقية لقبول الاختلاط الجنسي في العمل السياسي. فمصادقة الأحزاب على العمل باللائحة الوطنية لصالح النساء لم يكن أمرا اختياريا بل كان أمرا اضطراريا، تخلت عنه بمجرد تحررها من هذا الالتزام، وفي أقل من سنة عادت إلى ترشيح النساء بنسب ضعيفة جدا. لم تلق أية معارضة من نسائها لأن النخبة القليلة العدد التي كان يمكن أن تحتج هي التي وقع عليها الاختيار في اللائحة الوطنية، كانت في هذه اللحظة تمارس التزاماتها في المؤسسة التشريعية. لا تضع الأحزاب ثقتها في كفاءة النساء معللة موقفها بأن حظوظ المرأة في الفوز ضئيلة وترشيحها يعني ضياع مقعد. من المنظور الرجالي للسياسة، إن ترشيح امرأة هو

تخل مسبق عن المقعد[26] والأحزاب غير مستعدة لهذا النوع من المجازفة. لقد كشفت الدراسة التي أنجزتها الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة حول مواقف برلمانيين من مختلف الأحزاب من المشاركة السياسية للنساء خلاصة مفادها "أن النشاط السياسي للنساء ليس ضروريا، ويظل مقبولا ما دام هامشيا"[27] بمعنى أن أغلب الرجال المتواجدين في مراكز القرار لا يرون ضرورة تقاسم هذه المراكز مع النساء، فيما يرى أغلب البرلمانيين أن مشاركة المرأة كناخبة ضرورية، لا يمكن الاستغناء عنها وجل الأحزاب تعمل جاهدة للرفع من عدد النساء الناخبات "في الحقيقة، إن الأحزاب السياسية تهتم اهتماما خاصا بالنساء كناخبات، لكونهن يمكن أن يساهمن خلال الحملات الانتخابية، بحضورهن في مساندة وتسهيل نجاح المرشحين الذكور، فهناك إجماع عند أصحاب القرار السياسي للاعتراف بأهمية مساهمة النساء في نجاح المرشح للانتخابات، إننا نعيش في مجتمع محافظ، فخلال الحملات الانتخابية يستحسن أن تقوم النساء بطرق الأبواب وفتح النقاش مع الناخبات ومحاولة إقناعهن بصواب مواقف المرشحين الذين يدافعن عنهم."[28] إن الأرقام والنسب الهزيلة لترشيح النساء وفوزهن في الانتخابات التشريعية والمحلية تعكس من جهة صحة تصريحات أغلب المسؤولين السياسيين ومواقفهم من مشاركة ودور المرأة في العمل السياسي، كما تعكس من جهة أخرى الهوة الساحقة بين التمثيلية الهزيلة للمرأة في الأجهزة المنتخبة وحضورها المكثف في صناديق الاقتراع. إن اختزال الحق السياسي في عملية التصويت التي تتم في لحظات زمنية معدودة يجعل المرأة مبعدة عن الشأن العام طيلة المدة الفاصلة بين الاستحقاقات، كما يحصر تمثلها للمشاركة السياسية في ذهابها لصناديق الاقتراع، ويجعل أزيد من 50% من النساء اللواتي يعانين من الأمية يخترن لونا أو رمزا سياسيا وهن في حالة عجز عن قراءة اسم الحزب الذي يحمل هذا اللون أو ذاك الرمز. من الصعب جدا فصل الوضعية السياسية للنساء عن وضعيتهن العامة داخل المجتمع، وهزالة تواجد المرأة في مراكز القرار السياسي تؤكد أن حق المرأة في المشاركة السياسية المضمون دستوريا هو حق ممنوح للأطراف المتصارعة على السلطة السياسية أكثر مما هو حق ممنوح للمرأة، وهذه أكبر خسارة للديموقراطية!

---

[26]- عبرت عن هذا الرأي كثير من النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات واللواتي رشحن أنفسهن ورفض منحهن الدائرة التي رغبن فيها أو رفض ترشيحهن لهذا السبب. لطيفة بناني سميرس من حزب الاستقلال، ونعيمة فرح من التجمع الوطني لأحرار، وشهادات أخرى.

[27]- الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين، *التمثلات السائدة لمكانة المرأة في المجال السياسي*، دراسة ميدانية، أبريل 2000.

[28]- نفس المرجع، ص 13.

3-2 المرأة في مراكز القرار المعينة

تظل نسب تمثيلية المرأة في مراكز القرار المعينة بدورها ضعيفة. فعلى مستوى الحكومة كجهاز تنفيذي ظلت موقعا للرجل بامتياز لأزيد من أربعة عقود ولم تصل المرأة إلى منصب مسؤولية حكومية إلا بعد وصولها للبرلمان بأربع سنوات. ففي 13 غشت 1997 وفي تعديل حكومي قبل بضعة أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية عين الحسن الثاني أربع نساء في حكومة مؤقتة في أربع وزارات وهن: نوال المتوكل في وزارة الشبيبة والرياضة، بنخضرة في وزارة الطاقة والمعادن، زليخة نصري في كتابة الدولة المكلفة بالتعاون الوطني والسيدة عزيزة بناني في منصب وزيرة مكلفة بالشؤون الثقافية. كانت مدة صلاحيتهن قصيرة بحيث تم التخلي عنهن مع وصول حكومة التناوب التي اقتدت بالخطوة الملكية فعينت امرأتين في منصب كاتبة دولة وهما معا من حزب الاتحاد الاشتراكي، نزهة الشقروني كاتبة الدولة المكلفة بالأشخاص المعاقين وعائشة بلعربي كاتبة الدولة مكلفة بالتعاون في وزارة الخارجية. كما أحدثت لأول مرة كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية وحماية الأسرة والطفولة ترأسها سعيد السعدي وهي التي أشرفت على وضع مشروع الخطة، لكن الزوبعة التي أثارها هذا المشروع انتهت بإعفائه من مهامه مع التعديل الذي عرفته هذه الحكومة في 7 شتنبر 2000، فتم الانتقال من 42 وزيرا وكاتب دولة إلى 32 وزيرا. كان منصب كاتبة الدولة ضمن المناصب المتخلى عنها، إذ تم تعيين عائشة بلعربي رئيسة بعثة المملكة المغربية لدى الاتحاد الأوروبي، فأصبحت الحكومة الجديدة تتوفر على كاتبة دولة واحدة وهي نزهة الشقروني كوزيرة منتدبة مكلفة بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة وإدماج الأشخاص المعاقين. أثار هذا الأمر ردود أفعال مختلفة وسط الرأي العام، كما اعتبرت بعض مكونات الحركة النسائية أن التضحية بمنصب كاتبة دولة بعد سنتين من التجربة ينم عن "تغليب هاجس موازين القوى والحسابات السياسية داخل أحزاب الكتلة وخارجها."[29] لقد تم التخلي عن السعدي ودمج كتابة الدولة التي كان يسهر عليها مع كتابة الدولة للمعاقين تحت رئاسة كاتبة دولة اتحادية وهي نزهة الشقروني. اعتبر هذا الإجراء بمثابة تخل ضمني للحكومة عن مشروع الخطة ووضعه في يد كتابة دولة تترأسها وزيرة اتحادية. نفس الموقف اعتبره أحد متتبعي هذا الملف بأنه "تخلي اليسار عن الحركة

[29]- فتحي نادية، *هل توزير امرأة واحدة معيار على التقدم السياسي؟* مقال منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي، 15 شتنبر 2000.

النسائية ونفض يديه منها، ولتنظروا إلى ما حدث لسعيد السعدي الذي أدب على عهد حكومة التناوب رقم 2 من خلال التخلي عنه".[30]

أما في حكومة ما بعد انتخابات 27 شتنبر 2002، فقد عينت ثلاث نساء وهن: نزهة الشقروني من الاتحاد الاشتراكي في منصب وزيرة منتدبة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ياسمينة بادو من حزب الاستقلال ككاتبة دولة مكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، ونجيمة غزالي طايطاي من حزب التجمع الوطني للأحرار في منصب كاتبة دولة مكلفة بمحو الأمية والتربية الغير نظامية، تم التخلي عنها في التعديل الحكومي الذي تم في 2004. كثيرا ما تخضع الحكومات المغربية لتعديل بعد فترة قصيرة من تعيينها، وفي التجربتين الأخيرتين تم الاستغناء عن النساء رغم تمثيليتهن الضعيفة.

أما بالنسبة لمناصب القرار الأخرى، فكلما ارتقينا سلم الوظائف السياسية العليا، كلما تقلصت المشاركة النسائية، إذ نلاحظ عدم وجود أية امرأة في منصب كاتب عام في الولاية أو العمالة أو منصب مدير عام. ففي مؤسسات نافذة نجد 9 مديرات فقط من أصل 330 مدير بنسبة لا تتعدى 5%، ومن أصل 838 رئيس قسم نجد 39 امرأة بنسبة 4%، أما في منصب رئيس مصلحة نجد 163 امرأة من أصل 2362 رئيس مصلحة بنسبة 1,6%. في السنوات الأخيرة تم لأول مرة تعيين نساء في بعض المناصب العليا كالمكتب الوطني للأبحاث والمساهمات المعدنية الذي عينت فيه بنخضرة على إثر الإعلان عن مخزون من البترول بمنطقة تانسيفت بشرق المغرب في 1999، في نفس السنة تم تعيين فتيحة بنيس على رأس المكتب المغربي للسياحة، وفي سنة 2000 عينت زليخة نصري كمستشارة للملك كمنصب ذي ثقل سياسي كبير، وثلاث نساء في اللجنة الملكية التي كلفت بتغيير المدونة، زهور الحر، نزهة جسوس، ورحمة بورقية، وهي مناصب تسمح للمرأة لأول مرة من التداول في قضايا لها طابع ديني. في نفس الإطار استطاعت المرأة اقتحام المؤسسة الدينية بشكل أكثر ثقلا بحيث ألقت ولأول مرة رجاء ناجي مكاوي أحد الدروس الرمضانية أمام مجلس ديني يضم الرجال فقط،[31] تكررت التجربة في السنة الموالية مع الأستاذة عائشة الحجامي أستاذة في كلية الحقوق بمراكش. كما عين الملك فوزية امنصار كرئيسة الوكالة الحضرية للدار البيضاء في شتنبر 2003. تم أيضا تعيين نساء في مناصب عميدة كلية ورئيسة جامعة وسفيرة منتدبة دائمة للمملكة المغربية لدى

---

[30]- في تدخل لعبد الهادي بوطالب في ندوة نظمتها الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة، منشور في أسبوعية الأيام، العدد 65، دجنبر 2002.

[31]- أستاذة التعليم العالي في جامعة محمد الخامس بالرباط حول موضوع "كونية البنية الأسرية في عالم الخصوصيات الكثيرة" 5 نونبر 2003، مجلة البنك الشعبي، مارس 2004.

اليونسكو، ثم مندوبة سامية للأشخاص المعاقين. لأول مرة كذلك تم تعيين نساء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمجلس السمعي البصري، والمجلس الأعلى للقضاء.

نسجل من خلال هذه التعيينات أن تمثيلية المرأة في مراكز القرار المعينة كانت شبه منعدمة وابتداء من 1994 شهدت هذه الوضعية تغييرا طفيفا ومحدودا لا يرقى إلى مستوى ما تتمتع به النساء من كفاءة على المستوى المهني. تبقى هذه التعيينات على قلتها انفتاح طريق كان مسدودا في وجه المرأة المغربية لمدة أربعة عقود مكنها من زعزعة الثوابت ومحو الصور السلبية عن علاقة المرأة بمناصب المسؤولية والسلطة كمواقع ظلت حكرا على الرجال.

2-4 تمثيلية المرأة في الأجهزة الحزبية

ليست تمثيلية المرأة في الأجهزة الحزبية أحسن من تمثيليتها في الأجهزة المنتخبة، إذ ظلت إما غائبة عنها أو متواجدة بشكل رمزي، ولم تعمل الأحزاب على تجاوز هذا الوضع إلا في مؤتمراتها الأخيرة التي عقدت جلها ما بين 2001 و2002 في خضم الدينامية التي عرفتها المسألة النسائية والحقوقية.

كانت تمثيلية النساء في الأجهزة الحزبية الوطنية والمحلية محدودة رغم أنها كانت تتفاوت من حزب لآخر. لا يمكن تصور الرئاسة إلا في يد شخصية رجالية وطنية أو سياسية معروفة. كان حزب الاستقلال أول حزب انتخبت فيه امرأة لأعلى هيأة سياسية وذلك في مؤتمره الحادي عشر المنعقد في أبريل 1982حيث وصلت امرأتان من بين 20 منتخبا للجنة التنفيذية وفق مبدأ الحصة الذي تم إقراره في حدود 10% لصالح النساء. أشاد الأمين العام للحزب بالحدث واعتبر أن حزب الاستقلال هو "أول تنظيم سياسي في المغرب يبوئ المرأة موقعا في قيادته، وهي إشارة إلى التطور الحاصل في المجتمع المغربي وعلى طلائعية الحزب."[32] أما المجلس الوطني فقد شهد ارتفاعا في تمثيلية النساء من 4% إلى 13%، وقد حافظ الحزب على هذه النسبة إلى حدود المؤتمر الأخير الذي عقد سنة 2001.

أما حزب التقدم والاشتراكية فهو ثاني حزب تصل فيه امرأة إلى أعلى هيأة سياسية، حصل ذلك في المؤتمر الرابع المنعقد سنة 1987 حيث انتخبت أمينة لمريني من بين 9 أعضاء في الديوان السياسي للحزب، و4 نساء من بين 71 عضوا في اللجنة المركزية. ارتفعت هذه النسبة في المؤتمر الأخير حيث انتخبت امرأتان في المكتب السياسي و25 امرأة من بين 156 عضوا في اللجنة المركزية.

[32]- أوردته رقية مصدق، كلمة الأمين العام في ندوة صحفية، جريدة العلم، العدد 11598، 26 أبريل، 1982.

ظل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خاليا من الحضور النسائي إلى حدود مؤتمره الأخير. في المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في 1984 ولأول مرة انتخبت 6 نساء من أصل 111 عضوا في اللجنة الإدارية، و4 نساء من أصل 71 عضوا في اللجنة المركزية. ظل تواجد المرأة في أجهزة الحزب ضعيفا إلى حدود المؤتمر السادس الذي انعقد في 2001 حيث تم اعتماد حصة 20% للنساء كمؤتمرات ومنتخبات في الأجهزة الحزبية، وقد كان الاتحاد الاشتراكي أول حزب يسن هذا المبدأ ويحترمه في انتخاب أجهزته الوطنية، الأمر الذي مكن أربع نساء من ضمن 21 عضوا ولأول مرة في تاريخ الحزب من الوصول إلى المكتب السياسي، بينما انتخبت 30 امرأة من ضمن 189 عضوا في اللجنة الإدارية.

بينما سجل غياب المرأة من الكتابة الوطنية التي انتخبها المؤتمر الأول لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي المنعقد سنة 1985 والمكونة من تسعة أعضاء، في حين تضمنت اللجنة المركزية 5 نساء من بين 55 عضوا. وقد ظلت هذه النسب على ما هي عليه حتى آخر مؤتمر قبيل حل المنظمة وانصهارها مع مكونات سياسية أخرى.

ظلت أجهزة التجمع الوطني للأحرار خالية من العنصر النسائي إلى حدود مؤتمره الوطني المنعقد في نونبر 2001، حيث انتخبت 3 نساء من بين 24 عضوا في المكتب التنفيذي، ومن ضمن 322 عضوا في اللجنة المركزية انتخبت 19 امرأة بنسبة تمثيلية 12%.

انتخب حزب العدالة والتنمية امرأة واحدة للأمانة العامة في أول مؤتمر أصبح يحمل فيه هذا الاسم. أما المؤتمر الأخير الذي انعقد في أبريل 2004 فقد أسفر عن نسبة لا تصل إلى 10%.

ليس هناك اختلاف كبير وواضح في تعامل الأحزاب المدروسة مع المرأة كمرشحة أو مسؤولة حزبية، فرغم اختلاف الجذور التاريخية والمرجعية الفكرية والسياسية لهذه الأحزاب وكذا تصوراتها للمسألة النسائية، بالرغم من توفر بعضها على قطاع نسائي واشتغال البعض الآخر بصيغ أخرى، فإن مواقفها من ترشيح المرأة لمناصب المسؤولية متقاربة جدا.

لكن رغم تقارب جل هذه الأحزاب في التعامل مع تمثيلية المرأة وحصر دورها في عملية التصويت، نسجل بعض الاختلافات الطفيفة بينها. يعتبر حزب الاستقلال أول حزب انتخبت فيه نساء لأعلى جهاز المسؤولية وذلك في بداية الثمانينات قبل تأسيس منظمة المرأة الاستقلالية، حينما أقر نسبة 10% للنساء في جميع العمليات التمثيلية من تحديد المؤتمرين إلى ترشيح الأجهزة المسيرة، إلا أنه لم يحترم هذه النسبة في جميع الهياكل المنتخبة. تلاه حزب التقدم والاشتراكية الذي انتخبت امرأة في مكتبه

السياسي في مؤتمره الرابع المنعقد 1987. أما المرأة في حزب الاتحاد الاشتراكي كأول حزب توفر على قطاع نسائي لم تتمكن من الوصول إلى المكتب السياسي إلا بعد مرور أزيد من ربع قرن على تأسيسه وهنا يمكن أن نسجل أن وجود قطاع نسائي في حزب ما ليس أمرا حاسما في رفع تمثيلية المرأة في مراكز القرار الحزبية والمنتخبة.

على مستوى البرلمان نسجل أن أولى النساء اللواتي انتخبن كن من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، انفرد الاتحاد الاشتراكي في اقتراح امرأتين للحكومة المعينة سنة 1998، بينما تأخر حزبا الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار في اقتراح نسائهما لحكومة 2002.

تعكس النسب الضعيفة لتمثيلية المرأة في مختلف الهيئات السياسية، سواء في المؤسسة التشريعية أو التنفيذية أو في مناصب القرار العليا، حجم اللامساواة والتمييز بين الرجال والنساء على المستوى السياسي. جعلت هذه النسب المحدودة مواطنة المرأة ولمدة أربعة عقود تتحدد في كونها مواطنة ناخبة بالدرجة الأولى، وحصرت كينونتها السياسية في حملها بطاقة الناخبة وتوجهها إلى صناديق الاقتراع ومنحها أصواتها للرجال. بحصر المشاركة السياسية في عملية التصويت تصبح المواطنة السياسية للمرأة مواطنة تمييزية ناقصة تعمق الهوة بينها وبين السياسة وبينها وبين الرجل من حيث علاقتهما بالسلطة. عملت هذه الوضعية أيضا على تعميق النظرة المغلوطة عند الفاعلين السياسيين الذين ما فتئوا يذكرون الفصل الثامن من الدستور بكثير من الاعتزاز متجاهلين أن استثماره الصوري لا يساهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقدر ما يساهم في تقوية مواقعهم السياسية وتثبيت علاقتهم بالسلطة. أما تجربة اللائحة الوطنية كإجراء انتخابي سمح بوصول 35 امرأة للبرلمان لا يمكن الاعتماد عليه في تجاوز المعيقات المركبة والمتداخلة التي تعوق انخراط النساء بشكل فعال في الحياة السياسية ما دامت الأحزاب قد تخلت عنه في أقل من سنة، وما دام لم يتحول بعد إلى قاعدة ديموقراطية في الممارسة السياسية الحزبية تدفع نخبها من الرجال إلى تجديد علاقتها بالسلطة وتؤمن بأن الديموقراطية الحقيقية لا تبنى على حساب إقصاء نصف المجتمع. في هذا الإطار يمكن استحضار تجربة المرأة المصرية التي مرت من نفس المراحل في السبعينات من القرن الماضي لما منحها القرار الحكومي 30 مقعدا في مجلس الشعب تم التخلي عنه في الثمانينات، فأصبحت نسبة تمثيليتها جد ضعيفة كما كانت عليه من قبل.

نفس الواقع نلاحظه على مستوى الأجهزة الحزبية التي ظلت تمثيلية النساء بها شبه منعدمة إلى حدود المؤتمرات الحزبية الأخيرة التي عقدت في مطلع الألفية الثالثة، والتي سمحت لبعض النساء بالوصول إلى الأجهزة الحزبية وذلك بنسب متفاوتة من

حزب لآخر. فالانتماء الحزبي للمرأة المغربية هو انتماء من الدرجة الثانية أبقاها لمدة عقود على هامش الممارسة السياسية.[33] كما جعل قطاعاتها الحزبية تنظيمات صورية، بدون سلطة، لا تتمتع بحق اتخاذ القرار، ولا بحق الدفاع عن ترشيح نسائها للانتخابات، وإنما تنظيمات تهيئ النساء للقيام بالحملات الانتخابية لصالح الرجال (كما صرحت بذلك بعض المسؤولات، وكما ورد في بعض التقارير النسائية) وتنتج نخبا نسائية بدون سلطة غالبا ما تتحول ممارستها السياسية إلى ممارسة محكومة بهواجس وحسابات مرحلية، لهذا تعتبر المشاركة السياسية للنساء المنتميات للأحزاب مشاركة مبتورة وناقصة، لم تمكن النخبة النسائية بعد من أن تصبح قوة ضاغطة تمتلك سلطة اتخاذ القرار.

إذا كانت هذه النتائج مستخلصة من التقارير النسائية الحزبية والقطاعية فإن مواقف الرجال لا تنفيها وفي نفس الوقت لا تستنكرها. يتجلى ذلك في النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي سجلت مواقف النخبة السياسية من البرلمانيين الرجال، حيث أن مواقفهم من تحديد أسباب إقصاء النساء من مراكز القرار ليست متباعدة رغم اختلاف انتماءاتهم السياسية، تعود في نظرهم إلى العوامل التالية: "السياسة عالم ذكوري، عالم غريب عن القيم النسائية، عالم وسخ، ولا أخلاقي، يستعمل وسائل لا تقبل بها النساء"، أكد جل المستجوبين أن "الأحزاب السياسية لم تجدد أطرها القيادية، وتعمل على حرمان الأعضاء الجدد وإقصاء النساء من مراكز القرار السياسي، بل تمنعهن حتى من دخول حلبة المنافسة، إن الزعامة تجعل الآفاق مقفلة وتزيف قواعد اللعبة الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية" لهذا تستخلص الدراسة أنه "بالنسبة للجميع، وبطريقة واضحة تظل الاعتبارات الانتخابية هي المهيمنة وليس هناك أي إرادة حقيقية للنهوض بأوضاع النساء في هذا المجال. فالنساء كتلة ناخبة لا يمكن تجاهلها لأنها تمثل قاعدة انتخابية عريضة، ولأن الدستور يعترف لها بحق التصويت، وبالتالي لا يمكن تغييبها على مستوى الخطاب، لكن "أن يصبحن مرشحات فهذه قضية أخرى"، والأدهى من ذلك أن أصحاب القرار السياسي أنفسهم يروجون بسخاء لهذه العقليات التي يشجبونها عند الاقتضاء، كشكل من أشكال المقاومة المقنعة، الواعية أو غير واعية لإشراك النساء في الحقل السياسي.[34]

تعبر هذه التصريحات بقوة عن الشروط السوسيوثقافية المتحكمة في العلاقة بين الرجال والنساء وعلاقتهما بالسلطة، وهي لا تقل أهمية عن الشروط السياسية والقانونية. "فيما يخص علاقة كل من الرجال والنساء بتوزيع السلط ليس هناك

[33] - Genviève, F. : *Quand gouverner n'est présenter ?* Revue Esprit, Mars-Avril, 1994.

[34]- الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة، دراسة ميدانية تحت عنوان: التمثلات السائدة لمكانة المرأة في المجال السياسي، أبريل 2000، الصفحات 24-25-26.

نموذج يتم فيه هذا التوزيع بشكل عفوي، ليس أمامنا أمثلة في التاريخ عن كون المساواة السياسية والاجتماعية تفرض نفسها بنفسها بدون صراع، بدون توتر، بدون إكراهات. لا يوجد على ما يبدو أي سبب يجعل الرجال السياسيين في مجموعهم يباركون بعضهم البعض على وصول امرأة أو نساء لميدان كان لحد الآن مقتصرا على وجودهم، وخاص بهم. كما أنه لا عجب في كونهم لم يحتجوا على العقبات الموضوعة أمام النساء، ولم يعملوا على إيقافها أو عدم استمرارها".[35]

[35]- Eliane, G. et Leen Van, M. : *Femmes et politique en Belgique*, à l'initiative du ministre Miet Smet, Ed. Racine, Bruxelles, 1998. p .20.

الفصل الثاني
القطاعات النسائية كمكون من مكونات الحركة النسائية

تعتبر المشاركة السياسية المرحلة التطبيقية لما يتلقاه الفرد عن طريق التنشئة السياسية، وهي عملية تتم إما بالطرق الرسمية المباشرة، كالانتماء للحزب والمشاركة في الانتخابات أو بالطرق الغير رسمية، كالكتابة أو رفض وضع معين أو الاحتجاج عليه. في ضوء هذه النسب الضعيفة لتمثيلية المرأة في مختلف مراكز القرار بما فيها الأجهزة الحزبية، يمكن أن نتساءل عن طبيعة وحجم المشاركة السياسية للمرأة، يمكننا افتراض أن المشاركة السياسية للمرأة لا زالت منحصرة في الطرق الغير المباشرة والتي تجعل منها حركة احتجاجية بالدرجة الأولى.

تتكون الحركة النسائية المغربية من القطاعات النسائية التابعة للأحزاب السياسية والجمعيات النسائية والحقوقية المدافعة عن مبدأ مساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والفعاليات المستقلة، كالباحثين والباحثات في قضايا المرأة والمدافعين عن حقوقها. وهي كباقي الحركات النسائية في العالم تصيغ مجموعة من المطالب اجتماعية وسياسية وقانونية تعمل على كل الواجهات النضالية والثقافية والسياسية لتحقيقها. يمكن تقسيم تاريخ الحركة النسائية المغربية إلى مرحلتين.

المرحلة الأولى يمكن اعتبارها مرحلة جنينية بدأت مع الحركة الوطنية إلى مرحلة الاستقلال.

المرحلة الثانية منذ الثمانينات إلى الآن.

نشأت الحركة النسائية المغربية في قلب الحركة الوطنية التي تشكلت في الثلاثينات من القرن الماضي بهدف مواجهة الاستعمار. تشكلت في إطار الأحزاب الوطنية، خاصة حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال ونمت تدريجيا داخل إطارات وفروع مهيكلة وخاضعة لضوابط تنظيمية. تمكنت هذه الحركة الجنينية منذ مراحلها الأولى من تقديم خدمات متعددة للنساء في المجالين الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى مشاركتها في المقاومة بمختلف أشكالها بما فيها المقاومة المسلحة، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال توقفت عن العمل لمدة ثلاثة عقود تقريبا،[36] إلى أن عرفت انطلاقة جديدة مع بداية الثمانينات.

---

[36]- لقد تطرقت إلى أسباب التوقف في الفصل المخصص لحزب الاستقلال من القسم الأول.

أصبح مصطلح الحركة النسائية كثير التداول في مختلف الأوساط السياسية والحقوقية والفكرية، كما نجده مدرجا في معاجم العلوم الإنسانية والدراسات النسائية، تستعمله معظم الباحثات والباحثين في الموضوع، ويعتبر كثير التداول عند مختلف الجمعيات والهيئات المدافعة عن حقوق النساء والأوساط الإعلامية خاصة الصحف والجرائد المتخصصة في الموضوع. لهذا ارتأينا ضرورة الوقوف عند هذا المصطلح وتحديد دلالته وأبعاده التاريخية والسياسية والنضالية والحقوقية.

1- الدلالة السوسيولوجية للحركة النسائية

يعرف معجم لاروس، الخاص بالسوسيولوجيا، النسائية "كحركة اجتماعية نشأت في القرن 19 من التناقض البارز بين مثال المساواة الذي أسسته الثورة الفرنسية وإبعاد النساء عن المدينة la cité. ظهرت الحركة النسائية في إطار الدفاع عن حقوق النساء. كان يجب أن يمر قرن ونصف من الزمن حتى ترفع أشكال التمييز ضد النساء بدءا من حق الشهادة على ما هو متعلق بالدولة المدنية 1897 إلى حق السلطة الأبوية الزوجية 1970 مرورا بحق التصويت 1944. بموازاة ذلك تم الدفاع عن الحق في التربية (المعادلة بين البكالوريا للذكور والإناث) 1924، ثم حق مزاولة كل الوظائف، بصدور قانون حول المساواة المهنية 1983، والحق في التحكم في الجسد (الحق في الإجهاض) 1975، الاعتراف بالاغتصاب الزوجي في بعض الدول، ومحاربة التحرش الجنسي.

كان للحركة الاحتجاجية لماي 1968 التي وجهت ضد التراتبية وطالبت بالحرية الجنسية أصداء خاصة على النساء، وأحدثت سنتين بعد ذلك "حركة تحرير النساء". رأت هذه الحركة في البطريركية ماهية كل سيطرة ذكورية- فرانش 1985- كما رفضت القضيبية والجنسوية (وهي مصطلحات ابتكرتها هذه الحركة) وخاضت بكل حزم وصرامة معركة حول الحق في استعمال موانع الحمل والإجهاض. تلح النسائية الجديدة على إعادة الاعتبار لبعض المميزات النسائية، الاعتراف بالتمييز ضد النساء والأفكار الجاهزة الجنسوية التي لها جذور عميقة في الحياة النفسية مما دفع هذه الحركة إلى الاهتمام عن قرب بالتحليل النفسي.

تتموقع حركة السبعينات في التطور العميق للمجتمع المعاصر، بحيث تأسست نماذج علائقية جديدة بين الرجل والمرأة وبين الآباء والأبناء، كما ساهم التحكم في الولادات في تثبيت المساواة بين الجنسين والاعتراف بتحرر العلاقات الجنسية كمصدر للراحة وليس فقط أداة للإنجاب. أصبحت الأمهات يساهمن أكثر في عالم الشغل، في الوقت الذي بدأ فيه الرجال يساهمون بشكل تطوعي في الأعمال المنزلية.

على مستوى العمل لا زالت الوظائف العليا التي تمنح السلطة والامتياز في أغلبها تقدم للرجال، بينما نجد النساء في الوظائف الدنيا الثانوية أو في المهن الخاصة بالمساعدة والتعليم. إن شروط وجود حركة نسائية لا زالت مستمرة إلى الآن. إذا كانت الحركات الجماهيرية لسنوات السبعينات قد توقفت فإن حركات ذات الطابع الفكري لا زالت موجودة مثل النقاش الأخلاقي حول "النساء الحاملات للجنين" أو الدراسات العلمية... إن المشاركة المستقبلية للنساء في عالم الثقافة، رغم أنها لا زالت مهمشة تسمح بإعادة التفكير بعمق في مسألة الاختلاف بين الجنسين."[37]

أضحى مصطلح النسائية حاضرا بكثافة في عديد من المجالات الفكرية والحقوقية وفي الخطاب الإعلامي. أشار معجم لاروس للسوسيولوجا إلى أن الاستعمالات الأولى للمصطلح تعود إلى القرن 19 وقد أطلقه بعض المطالبين بحقوق المرأة من الرجال والنساء والرافضين للتناقض البارز الذي حمله شعار الثورة الفرنسية "الأخوة، المساواة، الحرية "فالمساواة كمبدأ أساسي محدود في معناه خاصة في المشاركة في تدبير الحياة السياسية التي يعتبرها حقا للرجال دون النساء. مما شجع على ظهور حركة نسائية تطالب بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال في جميع المجالات، كما أشار التعريف إلى التدرج الذي عرفته المطالب المحققة كالمساواة في الشهادات المحصلة في التعليم وحق التصويت ثم حق التحكم في الحمل ثم المساواة المهنية إلى التأثيرات التي خلفتها احتجاجات 68 كالحرية الجنسية، لكن النساء لا زلن مبعدات عن ممارسة المهن العليا التي لا زالت حكرا على الرجال. انتهى التعريف السوسيولوجي إلى القول إن شروط استمرار وجود حركة نسائية لا زالت قائمة إن لم تكن على المستوى النضالي فعلى المستوى الفكري.

1-1 نموذج الحركة النسائية الفرنسية

نشأت الحركة النسائية الفرنسية في نهاية القرن 19 وبالضبط في سنوات 1870-1872 وقد مرت بمراحل كثيرة عاشت خلالها عدة إخفاقات وتعثرات ولاقت معارضة الأطراف الفاعلة في المجتمع الفرنسي سواء من الجمهوريين أو الاشتراكيين، لهذا كان لا بد من انتظار قرن ونصف من الزمن حتى تبدأ مطالب الحركة تتحقق تدريجيا. تشير المؤرخة الفرنسية ميشيل ريو سارسي في كتابها "تاريخ النسائية" إلى أن أول من استعمل المصطلح هو شارل فوريه في نهاية القرن 18 حيث عرف بفكره التجديدي، وقد أخذت نظريته من طرف الفاعلين الذين رغبوا في تفعيل مبادئ المساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية، تتلخص نظريته في الإيمان بأن التقدم الاجتماعي والتحولات التاريخية متوقفة على مدى تحرر النساء وتمتعهن

[37]- LAROUSSE, préférences, dictionnaire de la sociologie, sous la direction de Raymond B., Philippe B., Mohamed C, et Bernard-Pierre L. Paris, 1995, p. 101-102.

بالحرية. كما أن التقهقر الاجتماعي مرتبط بتأخر الوضع النسائي. ففكرة المساواة بين الجنسين قديمة جدا، بحيث أوردت المؤرخة الفرنسية اسم Poulain de la Barre كأحد المفكرين الذي اهتم مبكرا بالمسألة ونشر سنة 1673 كتابا تحت عنوان "المساواة بين الجنسين"، مما يبين أن الاهتمام بالموضوع على المستوى النظري يعود إلى منتصف القرن السابع عشر، لكن النسائية كاصطلاح أدخل بصعوبة في خطاب القرن التاسع عشر. كانت الكلمة تعني في البداية الرجل الذي يبدي نوعا من الود والتعاطف تجاه المرأة أو يساند القضية النسائية، وبسبب ذلك كان يعتبر رجلا ضعيفا فاقدا لرجولته وأقرب إلى طباع الأنثى، فتم نعت مثل هؤلاء الرجال بعديمي الرجولة لكن رغم المعنى القدحي الذي صاحب الكلمة وضدا على ذلك ورغبة في ضخه بشحنة إيجابية، فقد تبنته المناضلات النسائيات فيما بعد لحسابهن"[38] لم يستقر المصطلح على معناه الحقيقي أي حقوق النساء كواجهة أساسية للمساواة إلا في منتصف القرن التاسع عشر فأصبحت الكلمة تحمل معنى المساواة بين الجنسين أو الصراع من أجل المساواة والنضال من أجل تأكيد الذات، لا يتعلق الأمر بنضال فردي بل بنضال اجتماعي يضع هدف المساواة بين الجنسين في قلب انشغالاته.

في بداية القرن العشرين عمل التيار السان سموني على إبراز قضية المرأة على كافة المستويات، لذلك دعا إلى الانفتاح والتحرر والحرية، كما ألح على نشر التعليم وتعميمه على النساء كخطوة ضرورية لتحقيق المواطنة. ظهر في ظل هذا التيار عدد من الجرائد والمطبوعات التي كانت تنشر أفكاره بين مختلف الأوساط، وقد رفع هذا التيار شعار "اجعلوا النساء مستقلات عن الرجال" مما شجع الكثير من النساء على الالتحاق به بحثا عن سبل تطوير ملكاتهن الفكرية والأخلاقية. في نفس الفترة تأسست "جمعية المرأة الحرة." مع هذه الحركات بدأ الفكر النقدي يتسع وينتشر في كل الأوساط، كما أصبح ينظر إلى الحرية والمساواة كمبادئ بدون معنى ولا جدوى إذا لم تتحقق بين الجنسين ليستفيدا منها بنفس القدر والمستوى. فغياب المساواة بمعناها الجنسي يجعل نصف الإنسانية أي نصف المجتمع يتلقى الضربات من النصف الآخر. في هذه المرحلة أي النصف الثاني من القرن التاسع عشر رفع شعار "لا يمكن أن نتصور نوعين من الحرية ونوعين من المساواة ونوعين من الأخوة". فالمرأة يجب أن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في كافة المجالات وإلا أصبحنا أمام نوعين من الحرية والمساواة والأخوة. بدأت الحركة تطالب بالحق في المشاركة في الاستحقاقات كخطوة أولى نحو المطالبة بالحقوق السياسية، هذه الممارسة التي كانت تعتبر نشاطا ذكوريا بدون منازع. لم يبد أي طرف الرغبة في الاستماع إلى صوت النساء لا الجمهوريون ولا الاشتراكيون. كانت الحركة النسائية

---

[38]- في حوار مع ميشيل ريو سارسي، أجرته مريم جراف ولطيفة البوحسيني، الأحداث المغربية، مارس 2003.

تحاول إظهار زيف الادعاء بالكونية مادامت تقوم على إقصاء النساء، فبدأت الحركة تجمع عرائض تضم توقيعات المحتجين قبل أول مجلس دستوري سنة 1848، تعرضت هؤلاء النساء إلى بعض التهديدات من طرف الجمهوريين وتم التشكيك في هويتهن " كيف تتجرأ النساء على تكسير التراضي الجمهوري؟ فقط نساء عاديات يرفضن التفريق بين الحياة الخاصة والحياة العامة بالإعلان عن قانون فردي متميز"[39] لم يكن التاريخ الكلاسيكي منصفا لهؤلاء النساء بل اعتبر مطالبهن كحدث هامشي بدون صدى أو كما سمته المؤرخة ميشيل سورسيي اللاحدث le non événement فرغم حضورهن في الحوار السياسي وفي الميدان الاجتماعي، بقيت هؤلاء النساء في الظل وانمحت الآثار التي تركنها في العمل داخل الأندية وتم نسيانها بسرعة، والقليلات منهن من تمكن من الإبقاء على أسمائهن بفضل مثابرتهن ونضالهن المستمر، وقد استند المعارضون للحقوق السياسية للنساء على حجج من قبيل "اعتبار البيت هو المكان الطبيعي لهن. فالمرأة بحكم طبيعتها مطالبة باحترام وظيفتها الأساسية المتمثلة في الأمومة التي لا يمكن أن يقبل المجتمع بغيرها. لقد أصبحت النساء مستبعدات بشكل مزدوج: بحكم طبيعتهن وبحكم أن الفضاء العام خاص بالذكور... فالوظيفة الطبيعية للمرأة تتمثل في دورها الإنجابي، وفضاؤها الرئيسي هو البيت"[40] لم تكن المعركة من أجل المساواة والدفاع عن الحق في التربية والتكوين بالمسألة السهلة بحيث لم تتوفر النساء على مدرسة خاصة بتكوين المعلمات إلا بعد نضالات مريرة. لقد عانت النسائيات الفرنسيات طيلة تاريخ النضال النسائي الفرنسي من مآس كثيرة مثل القتل والانتحار والمنفى وقد واجهن عراقيل وإكراهات كثيرة ومتنوعة اختلفت حسب المراحل والسياقات التاريخية وكذلك حسب المعنى الذي يحدد به الفضاء العام في كل مرحلة تاريخية، لقد وجهت لهن التهم القاسية كالتطرف والغلو وتجاوز الحدود، كما اعتبر المجتمع الفرنسي غير مؤهل لمثل تلك المطالب خاصة الحقوق السياسية. هذا ما عبرت عنه المؤرخة الفرنسية في نفس الحوار بقدر ما زاد العناد والإصرار بقدر ما كانت ضربات القمع قوية وشرسة، وكلما كان أسلوب العمل قويا إلا وكانت المواجهة أعنف. فعلى سبيل المثال فضلت المناضلة كلير ديمار الانتحار سنة 1833 احتجاجا على ما اعتبرته نفاقا يفضح بالملموس التناقض بين المساواة المعترف بها قانونيا وعدم تفعيلها عمليا. "لم يكن الطريق أمام النسائيات الفرنسيات سهلا بل كان طويلا وشاقا، وقد كان إبعاد النساء عن الحياة السياسية هو السمة الغالبة لمختلف مراحل بناء الجمهورية، لهذا لم تحصل المرأة الفرنسية على حق التصويت حتى سنة 1944 كما أن الحقوق المدنية بدورها

---

[39]- Michèle R, S. : Histoire *du Féminisme*, Ed. La découverte, Paris, 2002, p. 48.

[40]- في حوار مع ميشيل ريو سارسي، مذكور.

لاقت أشد المقاومات باعتبارها مدخلا ضروريا لتثبيت مواطنة النساء وإكسابهن القدرة والإمكانية للمطالبة بالحقوق السياسية. كانت الحقوق السياسية تؤجل لأنه كان يعتقد أنها ستمكن النساء من التأثير على مسألة إصلاح القوانين المدنية من خلال عملية التصويت. إلا أن الملاحظ أنه من الناحية العملية لم تتمكن النساء الفرنسيات من تحقيق تقدم في الحقوق المدنية إلا في السبعينات لما حصلن على حق التحكم في الولادة سنة 1974، إذ مكنهن هذا الحق من إمكانية اقتحام الفضاء العام بشكل أفضل من ذي قبل.

تبدو المساواة مطلبا طوباويا نظرا إلى المقاومة الشديدة التي ووجه بها في كل المراحل النضالية، فالمساواة بمعناها العميق الذي يحيل على تعدد الاختلافات كانت تبدو صعبة التحقق في ظل مجتمع قائم على التراتبية الاجتماعية التي تجد تمظهراتها الأساسية في الأسرة كنموذج مؤسس على هيمنة جنس على آخر.

2-1 الحركة النسائية المغربية

إذا كان تاريخ الحركة النسائية الفرنسية يعود إلى قرنين من الزمن حيث قطعت مراحل طويلة مرت من خلالها بمحطات نضالية قوية سواء من أجل بناء ذاتها وتطوير طرق عملها أو في مواجهة الأطراف المعارضة لها، فإن تاريخ الحركة النسائية المغربية له مسار مختلف بحكم الظروف التاريخية والسوسيوثقافية المتحكمة فيه. من المستبعد جدا القيام بأية مقارنة في هذا الصدد، والهدف من استحضار الحركة النسائية الفرنسية هو التعرف على تاريخ إحدى الحركات النسائية العالمية البارزة التي واجهت عراقيل ومقاومات عسيرة قبل تحقيقها للمساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية ثم السياسية. أما الحديث عن الحركة النسائية المغربية فيقتضي استحضار الظروف التاريخية لنشأتها المتمثلة في التحولات السوسيواقتصادية التي عرفها المغرب مع دخول الاستعمار وما تلاها من تحولات على كافة الأصعدة، فما هي دلالة مصطلح الحركة النسائية المغربية؟

لم يحظ تاريخ الحركة النسائية المغربية بعد بالاهتمام المطلوب من طرف الباحثين والباحثات من مختلف التخصصات العلمية. هل تعود أسباب التأخر إلى كون الحركة النسائية المغربية لا زالت في مراحلها الأولى أم لعدم الاعتراف بها كموضوع جدير بالدراسات العلمية؟ هناك بعض الاستثناءات كسرت هذا الغياب، يأتي كتاب زكية داوود "النسائية والسياسة بالمغرب العربي"[41] في المقام الأول وهو كتاب صدر في بداية التسعينات، تطرقت الباحثة من خلاله إلى التاريخ السياسي للنساء المغاربيات في البلدان الثلاثة: تونس، الجزائر والمغرب، في الفترة الممتدة بين 1930 و1992،

[41] -Daoud, Z. ; *Féminisme et politique au Maghreb, soixante ans de lutte 1930-1992*, op. cité.

عرفت هذه البلدان في بداية هذه المرحلة مقاومة الاستعمار، أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة الاستقلال. وقد اعتبرت الباحثة أن الحركة النسائية المغربية عاشت مرحلة نعتتها "بالشتاء الطويل" امتدت من 1965 إلى 1985 وهي مرحلة لم تحقق فيها المرأة المغربية أية مكاسب سياسية. أما مرحلة 1985-1992 فهي مرحلة جديدة شهدت انفجار الطاقات النسائية في شتى المجالات تمكنت خلالها الحركة النسائية من الخروج من صمتها وإبراز ذاتها، وطرح ملفها المطلبي.

نعثر على دراسات محدودة في الموضوع منشورة على شكل مقالات أهمها دراستين لعائشة بلعربي[42] واحدة بالعربية عن "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد لمواطنة النساء" وأخرى بالفرنسية عن "الحركة النسائية المغربية" تطرقت من خلالهما إلى الظروف التاريخية لنشأة الجمعيات النسائية المغربية وإلى مجالات اهتماماتها (تنموية، اجتماعية، ثقافية، حقوقية، سياسية) انتماءاتها السياسية وملفاتها المطلبية.[43] ثم دراسة تاريخية لأمينة لمريني عن "الجمعيات الأهلية بالمغرب"[44] تناولت فيها تاريخ الجمعيات النسائية منذ التنظيمات النسائية الأولى التي نشأت في ظل الحركة الوطنية مرورا بالجمعيات التي نشأت بعد الاستقلال، إلى مرحلة التسعينات، مبينة مراحل التطور التي مرت منها. ثم نعثر على إشارات حول الموضوع في الدراسة الجامعية لعبد الرزاق مولاي رشيد: وضعية المرأة المغربية[45] إضافة إلى بعض الدراسات المنشورة في مجلات وطنية والكتب الجماعية مثل سلسلة مقاربات بأعدادها العشرة.

اعتبرت جل هذه الدراسات أن الحركة النسائية المغربية انطلقت في قلب الحركة الوطنية التي تشكلت في الثلاثينات من القرن العشرين كمكون من مكونات حركة المقاومة بمختلف أشكالها. نشأت في صفوف الأحزاب كحركة سياسية نضالية واعتبرت القضية الوطنية من طرد الاحتلال والحصول على الاستقلال هي قضيتها الأولى، أما المطالب النسائية فكانت تضعها في مرتبة ثانوية. لكن إلى أي حد يمكن اعتبار تأسيس هذه الجمعيات انطلاقة لحركة نسائية مغربية ؟

تحيلنا بعض الأبحاث والكتابات التاريخية في الموضوع إلى أن المغرب عرف شخصيات نسائية قمن بأدوار مهمة أثرت في الحياة السياسية والاجتماعية عشن في

42- عائشة بلعربي، *الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء*، مقال منشور في كتاب جماعي بعنوان: *وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي* تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، 1998.

43- Aicha B. : « Mouvement des femmes au Maroc » in *La société civile au Maroc*, *Approches*, Signes du présent, Edition SMER, 1992.

44- أمينة لمريني: *الجمعيات الأهلية في المغرب*، دراسة منشورة بكتاب جماعي تحت عنوان، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، 1999.

45 -Abderrazak M.R. : *la condition de la femme au Maroc,* op. cité, p. 132 à 147.

فترات تاريخية مختلفة، وكأمثلة يمكن ذكر كتاب عبد الهادي التازي "التاريخ الديبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم" أشار فيه إلى مشاركة المرأة المغربية في الحقل السياسي والدبلوماسي إلى جانب وجودها في الميدان الإنساني والحضاري والتعليمي في فترات مختلفة من تاريخ المغرب. كما قدم أسماء بعض النساء اللواتي تركن بصماتهن في التاريخ المغربي[46] مبينا أن المرأة تملك قدرات كبيرة تؤهلها للمشاركة الفعالة في الحياة العامة بمختلف مشاربها. أورد عبد الحق المريني في كتابه "دليل المرأة المغربية" مشاهير النساء المغربيات بدء بأول امرأة سياسية حكمت المغرب قبل الفتح الإسلامي وهي الملكة الداهية الملقبة بالكاهنة والتي حكمت المغرب عشر سنوات حتى داهمها حسان ابن النعمان في 82هـ وقضى عليها، وقد كتبت عنها عدة مؤلفات من الأدب والتاريخ الغربي، ثم كنزة الأوربية زوجة إدريس الأول والدور الذي لعبته في إرساء قواعد الدولة الإدريسية، وهكذا تحدث المريني عن عدد كبير من النساء اللواتي تركن بصمات في تاريخ المغرب في مجالات متعددة سياسية اجتماعية دينية من فقيهات عالمات شاعرات سياسيات دبلوماسيات متصوفات رحالات. كما أورد في كتابه أسماء عدة مؤلفات لفقهاء وعلماء الدين ومجلدات التراجم والآداب ومصنفات البحوث والدراسات الفقهية والأدبية عاشوا في فترات تاريخية متعددة وذكروا فيها مشاهير النساء. يمكن ذكر أيضا كتاب فاطمة المرنيسي "سلطانات منسيات"[47] المخصص لدراسة تاريخ النساء اللواتي مارسن السلطة السياسية في العالم الإسلامي والعربي في دول وأزمنة مختلفة، تحدث عن الألقاب التي أطلقت على النساء اللواتي مارسن الحكم في أرض الإسلام وهي الملكة، السلطانة، الست، الشريفة، الحرة، ثم خاتون في بلاد آسيا وتحيل على الأصل الأرستقراطي لكن المرأة الحاكمة لا يمكنها أن تحمل لقب الخليفة أو الإمام وهما اللقبان المعبران بقوة على منصب الحاكم في بلاد الإسلام، فلفظ الخليفة جوهر للتوحيد ورمز للسلطة الدينية والدنيوية ويحقق ذلك التداخل الكوني بين السماء والأرض بين الله كمشرع والخليفة كمنفذ للإرادة الإلهية و"في هذه الحالة يغدو إبعاد النساء عن الحكم منطقيا في ديانة توحيدية حيث الإلهي واحد ومذكر في نفس الوقت" فالمرأة يمكنها أن تحتل السلطة الدنيوية لكن دون أن تصل إلى مستوى تمثيل السلطة الروحية، أي الإمامة، لذلك لا تحمل لقب الخليفة. تحدثت المرنيسي عن خمس عشرة ملكة مسلمة اعتلين عرش الدول الإسلامية بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر واتسمن بكل السمات والعلامات الرسمية التي تثبت السيادة. اثنتان منهما فقط تمتعتا بالمقاييس الكاملة للحكم إذ ألقيت خطبة الجمعة

[46]- التازي عبد الهادي: *المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي، مغربيات مواطنات الغد*، نشر الفنك الدار البيضاء 1992.

[47]- المرنيسي فاطمة: *سلطانات منسيات نساء حاكمات في بلاد الإسلام*، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، 2000.

وضربت السكة باسميهما وهما أسماء 480 وأروى 532 للهجرة التي حكمت نصف قرن تقريبا. الشيء الذي لم تتمتع به أية حاكمة عربية أخرى. اختيار هذا الاسم للكتاب إشارة من المرنيسي للنسيان الذي طال هؤلاء النساء اللواتي تمكن من الجلوس على العرش وممارسة الحكم لفترات تاريخية متفاوتة. فكتابها هذا محاولة للتذكير بأن تلك الهوة السحيقة الموجودة الآن بين المرأة والسياسة ليست قدرا محتوما والتاريخ أكبر شاهد على ذلك.

لكن رغم هذه المحاولات وغيرها يبقى أن الموضوع لا زال في حاجة إلى البحث والدراسة. فإذا أخذنا بالمقاربة التاريخية الكلاسيكية سنلاحظ أنها تركز على الوقائع السياسية الكبرى وحياة الملوك والحاكمين والمشاهير من رجال السياسة والدين ولا تشير إلا نادرا إلى الفئات المكونة للمجتمع من عامة الناس، وبما أن النساء لا يوجدن في واجهة العمل السياسي والديني إلا نادرا، فلا تذكر أسماؤهن وأعمالهن رغم أن تاريخ الرجل مرتبط عضويا بتاريخ المرأة والأحداث التاريخية تصنع بمجهوداتهما معا، لكن الكتابات تهمل دور المرأة وإذا أشارت إليها فبشكل جد محدود وهذا ما عبر عنه أحد المؤرخين المغاربة من خلال قيامه بمحاولة أولية لدراسة تاريخ المرأة المغربية. "فالتاريخ السياسي الذي حظي بنصيب الأسد من الدراسات في القديم والحديث، نظرا إلى توفر مادته التاريخية لا زال ناقصا وتتخلله فراغات كبيرة لم تملأ بعد. ففي مصادر التاريخ الحديث مثلا نجد ذكرا لعدد معين من المعارك والحروب، لكننا لا نعثر إلا على أسماء البعض منها فقط.... حتى كتب التراجم والأعلام التي تخصص حيزا مهما للمشاهير في مجال السياسة والفقه والتصوف تركز على البعض دون البعض الآخر وغالبا ما يتم التركيز على العلماء الرسميين ويهمل سواهم، كما أننا نادرا ما نجد فيها إشارة إلى الفئات الأخرى المكونة للمجتمع من تجار وصناع وعامة الناس رغم الدور الذي يقومون به في الحياة العامة، ولا نجد فيها أيضا ما يساعدنا على تمثل وتصور حياة الناس العادية في الدور والأسواق والمزارع وفي المناسبات المختلفة. أما المرأة فهي موجودة، نحس بها، لكن بدون أن نجد لها ذكرا في المصادر المذكورة يناسب دورها الحقيقي في الحياة العملية"[48] ظل التاريخ الاجتماعي مثله مثل تاريخ المرأة مهملا حتى في كتابات المؤرخين المعاصرين، بذلك لم تنل المرأة كموضوع، الأهمية التي تمكننا من معرفة الأدوار التي لعبتها في التاريخ. وفي علاقة بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته أي شروط ظهور حركة نسائية مغربية، تشكل مشاركة المرأة في المقاومة بمثابة الإرهاصات الأولى لبناء هذه الحركة.

---

[48] - عثمان المنصور يلا، *تاريخ المرأة المغربية في العصر الحديث "مقاربة أولى"* دراسة منشورة في مجلة أمل عدد مزدوج 13– 14 حلقات في تاريخ المرأة بالمغرب، ص 150، 1990.

3-1 المقاومة النسائية المغربية، أية خصوصية؟

يمكن تصنيف الكتب التي ألفت عن تاريخ المغرب أثناء فترة الاستعمار والمقاومة من حيث تطرقها إلى مشاركة المرأة إلى صنفين:

كتب يغيب فيها تماما الحديث عن مساهمة المرأة المغربية سواء في البادية أو في المدينة وهي كتب لمؤلفين مغاربة وأجانب، يمكن ذكر كتاب عبد الله العروي *Esquisses Historiques* الذي خصص فيه جزءا للمقاومة لكنه لم يحتو على أية إشارة إلى مشاركة النساء.

كتب تناولت الموضوع في إطار دراستها للمقاومة المغربية بتوفير حيز صغير جدا لمشاركة المرأة المغربية في المقاومة: مثل كتاب ألبير عياش "المغرب والاستعمار" وكتاب عبد الحق المريني "المرأة المغربية في معارك النضال والمقاومة، دليل المرأة المغربية" وعبد الرزاق مولاي رشيد في أطروحته حول وضعية المرأة المغربية الجزء المخصص للمجال السياسي، كما يمكن ذكر اهتمام بعض الباحثين بالموضوع بحيث أفردوا له بعض المقالات والدراسات المنشورة في مجلات مغربية.

"فمع ما ذكرته وسجلته كتب التاريخ من أسماء عشرات الشهيدات اللواتي ناضلن إلى آخر رمق وهن متصدرات صفوف المجاهدين أو مؤازرات لإخوانهن الفدائيين، فلا يحق لنا إلا أن نسجل إجحافا ملحوظا بخصوص الاعتراف بدور المرأة المناضلة سواء بالحواضر أو الأرياف رغم أن حضورها كان مؤكدا إما كزوجة أو أم أو أخت أو ابنة."[49]

فلماذا إذن سكوت بعض المؤلفين على مشاركة المرأة في المقاومة ومواجهة الاستعمار؟ لماذا اكتفى بعض المؤلفين بإشارات طفيفة لا تصل إلى مستوى التعامل معه ودراسته كحدث تاريخي؟ هل المسألة تعود إلى المقاربة التاريخية التي يعتمدها بعض أو جل الباحثين والتي تتعامل مع الأحداث التاريخية البارزة فقط، أم أن المسألة تعود إلى كون أغلب المؤرخين رجالا، مما جعل كتابتهم للتاريخ تتم من منظور ذكوري تركز على الأحداث التي صنعها الرجال فقط، وإذا كان الأمر كذلك، فهل نحن بالضرورة في حاجة إلى أقلام ودراسات نسائية لكي تعيد الاعتبار إلى مساهمة النساء وإبراز الأدوار التي قمن بها، أم نحن في حاجة إلى تاريخ للنساء كتخصص علمي يعيد قراءة التاريخ من خلال إبراز أهمية الأدوار التي قامت بها النساء في صنع تاريخ حضارتهن؟ لا تنفرد المرأة المغربية بهذا الواقع ولم يتعرض تاريخها هي وحدها إلى الطمس والسكوت بل هو وضع تأثرت به المرأة ولا زالت

---

[49]- كرمي ماجدة: *دور المرأة المغربية في مقاومة الاحتلال الأجنبي بالحواضر والأرياف*، مقال منشور في جريدة العلم، العدد 18894، فبراير 2002.

في مجتمعات كثيرة وثقافات مختلفة،[50] وقد أدركت بعضها هذا النقص وحاولت في المرحلة المعاصرة تجاوزه. ففي الجامعات الفرنسية في مجال الدراسات والأبحاث التاريخية أصبح هناك فرع يعرف ب "تاريخ النساء" وهو مجال من مجالات البحث التاريخي التي تتمتع حاليا بمكانة بارزة في التاريخ الغربي. نشأ هذا التخصص في الربع الأخير من القرن العشرين، بينما تعود الاهتمامات الأولى به إلى القرن الماضي مع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شجعت على ظهور تيارات نسائية والتفكير في مكانة النساء في صنع الأحداث التاريخية، وابتداء من أربعينات القرن العشرين أخذت الحركة تفرض نفسها في الساحة الفكرية والسياسية تمثلت في مجموعة من الأبحاث والدراسات ذات المنحى الفكري والنضالي أدت إلى أقسام للدراسات النسائية خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تقول ميشيل بيرو "يندرج هذا التاريخ ضمن مجال أوسع: أبحاث حول النساء وتباين الجنس وهي مسألة تهم اليوم كل التخصصات التي تجد نفسها تتساءل حول مفهوم الكونية"[51] لقد ظهر هذا التخصص ليملأ النقص الكبير الذي ظلت تعرفه الكتابات التاريخية في هذا المجال وليجعل من تاريخ النساء مادة قابلة للإطلاع، وفي نفس الوقت ليتجاوز "المسح الذي تتعرض له آثار الفعل النسائي سواء في المجال العام أوفي المجال الخاص... والصمت الذي وضعهن فيه المجتمع منذ قرون والمرتبط بالتوزيع الغير عادل لآثار الذاكرة والتاريخ، هذا الحكي الذي نسي لزمن طويل النساء وكأنهن كن في ظلام أوخارج الزمن والأحداث"[52] فتاريخ النساء من شأنه أن يرجع النساء إلى سياق الأحداث والتاريخ ويعطي لوجودهن ولفعلهن معنى قابلا للفهم والمعرفة والنقد، كما بإمكانه أن يخرجهن إلى النور بعدما طالت إقامتهن في الظلمة، ظلمة التاريخ والفكر. يبدو أن جامعاتنا لا زالت خالية من الدراسات النسائية بما فيها تاريخ النساء، ولعل هذا الواقع الذي لا ينفرد به المغرب وحده هو الذي دفع ميشيل بيرو وجورج دوبي إلى الإشارة "إننا نحلم بتاريخ للنساء في الشرق وإفريقيا والذي على نساء ورجال هذه البلدان كتابته، سيكون بكل تأكيد مغايرا لتاريخنا، لأنه يفترض نظرة مزدوجة: نظرة حول أنفسهم ونظرة حولنا نحن".[53]

المقاومة النسائية حدث تاريخي اجتماعي جاء متزامنا مع المقاومة التي عرفها المغرب في مرحلة الاستعمار، كما أنها فعل نسائي، وبالرغم من أنها لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام العلمي فهي جزء من تاريخ النساء، هذا التاريخ الذي كما عرفته ميشيل بيرو يهم كل التخصصات، وليس التاريخ وحده. فالمؤرخ يمكن أن يعيد كتابة

[50]- Michelle P. : *Les femmes ou le silence de l'histoire*, Champs, Flammarion, Paris, 1998.

[51]- Michelle. P.ibidem, p. 15.

[52]- Michelle P.ibidem, p. 24.

[53]-Michele P. : *Histoires des femmes en occident,* vol I, Paris, Plon, 1990-1992. p. 16.

الوقائع التاريخية للمقاومة النسائية من وجهة نظر تاريخية وذلك باستعراض الأحداث والمواقع وعدد المشاركين والمناطق التي تواجدت فيها، أما في هذا البحث فالمطلوب هو التعامل معها من وجهة نظر سوسيولوجية وذلك بتحديد أبعادها الاجتماعية والثقافية وإبراز الأدوار التي لعبتها النساء المقاومات والتأثير الذي خلفه خروجهن إلى الميدان والاحتكاك بالرجل في فترة كان وضعهن الاجتماعي لا يسمح فيها بعد بذلك. كما أن المطلوب هو إظهار خصوصية المقاومة النسائية وأوجه اختلافها عن المقاومة التي قام بها الرجال.

المقاومة حركة اجتماعية تاريخية عرفها المغرب في المنتصف الأول من القرن العشرين لما كان خاضعا للاستعمار الفرنسي والإسباني، وهي بذلك حركة احتجاجية رفضت الاحتلال الأجنبي بقوة وسعت إلى القضاء عليه باستعمال أساليب المقاومة السياسية والمسلحة. لم تقتصر على مشاركة الرجال فحسب بل شاركت فيها النساء أيضا. حسب المؤرخين لم تكن أول مرة في تاريخ المغرب تخرج النساء لمواجهة الاحتلال، بل أن مقاومة المرأة للمحتل هي ظاهرة تاريخية قديمة "إن المقاومة النسائية بالمغرب ليست وليدة العصر الحديث، أو نتاجا لضغوط استعمارية أفرزتها ظروف المغرب خلال القرن العشرين بل إن مقاومة الاستعمار هو مبدأ وعقيدة عند المرأة المغربية ورثتها منذ الأزل، وفي التاريخ المغربي نماذج متعددة للمرأة المغربية المقاومة تكررت عبر العصور"[54] فتاريخ اليوم هو امتداد للتاريخ المشترك الذي صنعه الرجل والمرأة على حد سواء، كما يشير إلى ذلك عبد الهادي التازي "إن الفضل فيما بلغته المرأة اليوم يرجع إلى أولئك المتقدمات اللائى على كواهلهن توالت الخطوات وتسلسلت الحلقات"[55] لا ينفصل تاريخ المرأة عن التاريخ المجتمعي بشكل عام، هو تاريخ يمر في إطار سيرورة تاريخية تلتقي فيها الأحداث السياسية والاجتماعية كما تلتقي فيها الأدوار الرجالية والنسائية.

خضع المغرب إلى الاحتلال الفرنسي الإسباني منذ 1912 إلى 1956 وقد واجهه المغاربة بجميع الوسائل وفي فترات متفرقة قسمها ألبير عياش إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة المقاومة المسلحة (1912-1934) مرحلة المعارضة السياسية (1930-1946) ثم مرحلة الحركة الوطنية التي زاوجت بين النضال السياسي والنضال

---

[54]- دادي ماريا، *المقاومة النسائية بالمغرب الإسهام والخصوصية*، مقال منشور في الكتاب الجماعي تحت عنوان: *المقاومة النسائية بالمغرب*. نشر تحت إشراف المندوبية السامية والمجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجمعية آفاق نسائية والمجموعة الحضرية لمدينة فاس. المقاومة النسائية بالمغرب، ص33، 2004.

[55]- التازي عبد الهادي: *المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي*، نشر الفنك، الدار البيضاء، ص1997،7.

المسلح (1943-1955)[56] يمكن أن نتساءل عن طبيعة مشاركة المرأة، هل تمت في جميع مراحل وأصناف المقاومة، وما هو حجم مشاركتها.

شكل انخراط النساء في المقاومة المسلحة خطوة متقدمة في حركية المجتمع بوجه عام وفي تاريخهن بوجه خاص، إذ اعتبر هذا الانخراط خطوة جديدة وضعتهن في المحك الصعب وجعلتهن يواجهن واقعا جديدا. لقد كانت المهمة الأساسية للمرأة في مطلع القرن العشرين هي الاهتمام بشؤون الأسرة من تربية الأبناء ورعاية الزوج. فتحليل وضعيتها يضعنا أمام صورة كائن يعيش تحت سلطة الرجل أبا كان أو زوجا أو أخا، يعاني من ثقل العادات والتقاليد ولا يتوفر على أي تكوين علمي أو ثقافي، ومع ذلك استطاعت المرأة المغربية أن تتجاوز هذه المعيقات الاجتماعية والثقافية وتخرج للميدان وتحمل المناشير وتحفظ الأسرار وتتنقل من منطقة لأخرى وتحتك بالرجال، كيف تأتى للمرأة أن تتقلد مهاما كحمل السلاح؟ في ظل غياب كتابات حول الموضوع، نلاحظ أن المحاولات المحدودة التي بدأت بدراسة مشاركة المرأة في المقاومة اعتمادا على الإحصائيات والمعلومات التي تقدمها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، غير مضبوطة، وحسب دراسة قام بها محمد زاد انطلاقا من الملفات الموضوعة عند المندوبية والتي سلمت لأصحابها بطاقة مقاوم أن عدد الذين حصلوا على صفة مقاوم 28635 من بينهم 423 امرأة أي ما يناهز 2% فقط من العدد الإجمالي وهو عدد في نظره ضئيل جدا ومن الصعب أن يتطابق مع ما يسمح به الواقع من مؤشرات (شهادات من لم يطالبن بالبطاقة، واللواتي طلبنها ولم يحصلن عليها والأرقام المتوفرة عن العدد الذي استشهد..) فمن هن النساء اللواتي حصلن على بطاقة مقاومة؟ بمعنى آخر هل الأرقام المسجلة في المندوبية هي الأرقام الحقيقية؟ أسئلة شائكة تسمح بطرحها بعض الشهادات الشفوية التي اعتمدناها،[57] أسئلة تفرضها المعطيات الحالية، ولكننا لا نملك الإجابة عليها في ظل غياب مشروع بحث علمي ميداني حول الموضوع. ويدفع إلى استثمار الكتابات المحدودة حول الموضوع.

من بين المحاولات الأولى في هذا المجال نذكر الدراسة الميدانية التي قامت بها باحثة أمريكية[58] سنة 1992، استجوبت خلالها عددا من النساء اللواتي شاركن في المقاومة أغلبهن حاصلات على بطاقة مقاومة وكن في لحظة البحث في العقد السادس من أعمارهن أو ما فوق، انصبت الأسئلة حول مشاركة المرأة في المقاومة

---

[56]- عياش ألبير: *المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الاستعمارية*، تعريب عبد القادر الشاوي وآخرون، دار الخطابي، 1985.

[57]- قمت باستجواب عدد من النساء المقاومات خاصة من مدينة فاس والدار البيضاء، 1998-2001.

[58]- بيكر أليسون: *التاريخ والأسطورة، حكايات نساء المقاومة المغربية* تعريب ليلى أبو زيد، ملفات من تاريخ المغرب مجلة تاريخية سياسية من أجل معرفة الماضي لفهم الحاضر، العدد 15، نونبر 1997.

المسلحة ما بين 1953 – 1956. من خلاصات الدراسة أن ما كتب عن الحركة الوطنية المغربية قليل إلى درجة تدعو للدهشة، وأن ما كتب لا يشير ولو مجرد إشارة إلى النساء، وفي حالة وجودها يكون الهدف منها التقليل من شأنها ففي غياب التوثيق والاهتمام الأكاديمي بالموضوع يجب إعطاء الاهتمام للتقليد الشفوي الغني والذي نمته النساء أنفسهن وهذا دليل على حيوية وأهمية الأدوار التي قمنا بها. من خلال الاستجوابات التي أجرتها الباحثة انتهت إلى أن نساء المقاومة يشكلن فئتين، هناك مجموعة محدودة العدد من نساء الطبقة العليا متعلمات شاركن بالأساس في الحركة السياسية داخل تنظيمات تابعة للأحزاب السياسية كحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال ومجموعة أخرى مكونة من نساء فقيرات غير متعلمات اشتغلن في خلايا سرية في المقاومة المسلحة بالمدن والتي انطلقت سنة 1947. أسماء النساء اللواتي شاركن في المقاومة السياسية معروفة، قمن بأدوار بارزة خاصة في المجال الاجتماعي والتعليمي، أما النساء اللواتي شاركن في المقاومة المسلحة ظلت أسماء أغلبهن مجهولة وغير معروفة، لم يتحملن أية مسؤولية بعد الاستقلال، بل منهن من كانت مضطرة إلى تجديد طلبها للمندوبية السامية والإتيان بحجج كثيرة للاعتراف لها بما قدمته من خدمات والتمكن من الحصول على بطاقة مقاومة.

ركز معظم المؤرخين في دراستهم لهذه المرحلة من تاريخ المغرب على دور الحركة الوطنية والمفاوضات التي أجرتها باسم حزب الاستقلال، وإبراز الأدوار التي قام بها السياسيون وتجاهل الأدوار التي قام بها الفدائيون. فأغلب الباحثين يؤرخون انطلاقا مما هو مكتوب ومن الأحداث التي تم تدوينها متناسين ما لم تتم كتابته أي الشهادات الشفوية للمقاومين والمقاومات الذين دافعوا عن الاستقلال في الميدان والذي كان حضور المرأة فيه قويا، لهذا تقول أليسون بيكر: "لقد أهمل دور المرأة في المقاومة مرتين أولا لأنها عضو في الحركة التي أهملت وبخست قيمتها من لدن الباحثين والزعماء السياسيين، وثانيا لأنها امرأة مع العلم أن دور المرأة في التاريخ والمجتمع المغربيين لا يعطيها أية قيمة."[59] و"لأن التاريخ الشفوي لا يعبر عن الأحداث بقدر ما يعبر عن دلالاتها" اختارت أليسون بيكر استنطاق التاريخ الغير مكتوب من خلال الاستماع لأحاديث النساء اللواتي شاركن في المقاومة المسلحة معتبرة أن التعامل معهن بوصفهن راويات، لا مصدرا للخبر، والتعرف على العلاقة الوثيقة لهذا الحكي والأسطورة بما تحمله من مشروع وعقدة وحكاية. اتضح لها أن هؤلاء النساء يقدمن وجها آخر عن مشاركة المرأة المغربية في المقاومة، وهي مشاركة في رأيها تحمل حقيقة ذات بعدين، بعد تاريخي وبعد أسطوري "تتضمن

[59]- ألسون بيكر: مرجع مذكور.

الأسطورة المشروع، الحبكة والحكاية بينما التاريخ يتضمن البحث والسؤال والدراسة." [60]

تعتبر الدراسة التي قامت بها باحثة أمريكية الأولى من نوعها وذات أهمية تاريخية كبيرة في ظل غياب أبحاث مشابهة من طرف الباحثين والباحثات المغاربة. وجهت لها بعض الانتقادات نظرا إلى بعض الأحكام التي أطلقتها أو النتائج التي توصلت إليها كقولها إن خروج النساء للمقاومة في النصف الأول من القرن 20 كانت الأولى من نوعها، وهو طرح فندته إحدى فندته المؤرخات المغربيات التي اعتبرت أن مشاركة المرأة في مواجهة الاحتلال يعتبر تقليدا في تاريخ المرأة المغربية "فالمقاومات كانت لهن تقاليد عريقة في المشاركة لجانب الرجل في أحداث القبيلة ورفض كل حيف أو احتلال كيفما كان نوعه."[61] ولكن رغم ذلك تبقى هذه الدراسة الأولى من نوعها وقد ساهمت في تأريخ جزء غني من ذاكرة المغرب والمرأة المغربية من خلال الاستماع إلى نساء شاهدات على مرحلة المقاومة وهن الآن في آخر العمر، بمعنى أنها تعاملت مع ذاكرة هي قريبة من التوقف بحكم القدر الحتمي للإنسان الذي هو الموت.

المقاومة المسلحة عملية إبداعية عفوية[62] في بعض الحالات ومنظمة في حالات أخرى، كما أنها عملية معقدة تتطلب تخطيطا محكما ودقة متناهية في رسم العمليات التي يتم تنفيذها ضد المحتل، من خصوصيتها السرية المطلقة، هي سلسلة من الأعمال الواحد منها مرتبط بالآخر لا يتمكن الرجل بمفرده من تأديتها. لقد كان الرجل يخطط ويعطي التعليمات حسب تراتبية التنظيم أو الخلية التي يشتغل فيها ويوزع المهام على باقي أعضاء خليته ولكن يستعصي عليه وحده القيام بها بحكم المراقبة المشددة التي يخضع لها من طرف سلطات الاحتلال، فكانت هذه المهام تسند للمرأة التي بحكم وضعها الاجتماعي كانت تتحرك دون أن تخضع للمراقبة ولا إثارة الشكوك حولها، فما هي طبيعة المهام التي كانت توكل للنساء؟

حسب الدراسات المنجزة في الموضوع والشهادات التي تمكنت من جمعها من خلال استجواب بعض المقاومات يمكن تصنيف أشكال المساهمة النسائية في إخفاء السلاح أو الإشراف عليه في بعض المخازن الخاصة في حالة توفرها، وفي المنازل في حالة عدم توفرها بحكم تواجدهن الدائم في البيت. كانت المرأة تكلف بحمل السلاح

---

[60]- ألسون بيكر: مرجع مذكور.

[61]- العيساوي فاطمة : *أصول المقاومة النسائية بالمغرب*، أعمال الندوة العلمية حول: المقاومة النسائية بالمغرب، يومي 7و8 مارس 2003 بفاس نشر المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير بتنسيق مع المجموعة الحضرية لفاس ومجموعة آفاق نسائية، ص 28.

[62]- بنعدادة أسماء: بعض تجليات المبادرة من خلال مشاركة امرأة مقاومة، مقال منشور في سلسلة مقاربات، العدد 9، نشر الفنك، الدار البيضاء، فبراير 1999.

ومراقبته وتوزيعه عند الضرورة وذلك بنقله من منطقة لأخرى أو من مدينة لأخرى رغم ما يتطلبه هذا الأمر من قوة وما يمكن أن يجلبه من مخاطر في حالة اكتشافه، وما يجلبه من خوف وذعر للمرأة التي تقوم به. كانت المرأة المقاومة تقوم كذلك بمهام كربط الاتصال ونقل الأخبار والمعلومات والخطط لتنفيذ العمليات لأن شدة المضايقات كانت تمنع المقاومين من القيام بالاجتماعات بشكل منتظم. كما كانت المرأة تقوم بنقل المناشير وتوزيعها وتحريض الناس والاتصال بالمواطنين لإخبارهم بالمستجدات أو بموعد مظاهرة.

كانت النساء يحولن منازلهن إلى مراكز الاستقبال لكل من هو في حاجة إلى الإيواء حتى في حالة غياب الزوج، وسواء كن متزوجات أو مطلقات أو كان الزوج مقاوما أم لا، حفاظا على السرية التي هي شرط ضروري بل ومقدس في فعل المقاومة. إضافة إلى ذلك كانت النساء يتكلفن بمهام تساعد المقاومين ومنفذي العمليات على القيام بأعمالهم مثل تهييئ الطعام، خاصة اللواتي انخرطن في جيش التحرير أو المضطرات للتواجد في الجبال والمناطق الصعبة أو البعيدة حيث كن ينقلن المؤن والذخيرة والملابس وجلب الماء. بينما استقرت بعض النساء بأماكن تواجد التنظيمات ووحدات الجيش من أجل القيام بهذه المهمة بشكل متواصل رغم ما تطرحه الظروف المناخية أو الجغرافية من صعوبات. فهذه المهام على سهولتها لم تكن تمر بدون مخاطر.

إضافة إلى هذا، كانت النساء المقاومات يقفن إلى جانب عائلات المعتقلين والمتابعين الذين تتوقف موارد عيشهم وتبقى أسرهم في حالة عوز، يقمن بإسعاف الجرحى المقاومين الذين يتعذر نقلهم إلى المستشفيات خوفا من إلقاء القبض عليهم، وذلك بتضميد جراحهم وخياطة بطونهم التي فجرتها قنابل العدو والأعضاء المبتورة بواسطة خيوط ينتزعنها من مناديل ويعقمنها، تقول مارية دادي التي أوردت الشهادة أنها استقت هذه المعلومات من عند أحمد المنصوري في كتابه "كباء العنبر" ولقد رأت نموذجا من هذه المناديل بنفسها في معرض المندوبية السامية الذي أقيم على هامش ندوة المقاومة بمدينة خنيفرة في شهر نونبر 1999.[63]

شاركت النساء في مظاهرات وحركات احتجاجية ضد سلطات الاحتلال كانت تواجه بالقمع وإطلاق النار وتنتهي باستشهاد عشرات من الرجال والنساء. وأخيرا كانت النساء يقمن بجمع التبرعات المالية لشراء السلاح ودعم المقاومة التي كانت إمكانياتها محدودة. لا يمكن تصور أي نجاح للعمليات الفدائية دون هذه الخدمات التي كانت النساء يقمن بها، من نقل السلاح في ظروف اشتد فيها التفتيش والمراقبة

[63]- شهادة أوردتها مارية دادي في مقال المقاومة النسائية بالمغرب الإسهام والخصوصية، مرجع مذكور.

والحملات القمعية. كان وضع المرأة الطبيعي هو البيت والأولاد لذلك كان إخضاعها للتفتيش يتنافى كلية مع تقاليد المجتمع. استغلت المقاومة هذا الواقع السلبي وحولته إلى معطى إيجابي مكنها من الاستفادة من تفاني المرأة وتمكنها من أداء المهام التي تناط بها على خطورتها بشكل جيد. لم يكن هذا هو الدافع الوحيد الذي جعل المرأة تدخل إلى صفوف المقاومة، فكثير من المقاومات لم يسلمن من القمع، منهن من دخلت السجن وعذبت في مخافر الشرطة وتم استنطاقها بعدما كشف أمرها، كثير من المقاومات عرضن على المحكمة وصدرت في حقهن أحكام تصل إلى سنتين سجنا، ومنهن من أتلفت ممتلكاتهن بسبب المداهمة والتفتيش، هناك من أجهضت حملها من جراء الذعر أو التهديد، مع ذلك استمر التواجد النسائي في صفوف المقاومة لأن المرأة بدورها ضحية الاحتلال إما بموت أو اعتقال أو تعذيب أحد أفراد عائلتها. أو لتعرضها كالرجل إلى الاضطهاد والاحتقار والتهميش الذي فرضته ظروف الاحتلال. فدخول المرأة للمقاومة راجع لكونها لا تقل وطنية عن الرجل، فشاركت في جميع أنواع المقاومة السلمية منها والمسلحة، كما ساهمت في كل المراحل بالشكل المتناسب مع الظروف البيئية والاجتماعية والسياسية، فتوزعت مشاركتها على مختلف المناطق، في الشمال أثناء حرب الريف، وكذلك في الأطلس المتوسط والجنوب، دون أن ننسى المقاومة المسلحة في المدن.

منذ الأربعينات من القرن الماضي حصل تحول في طبيعة الحضور النسائي وأشكال المقاومة النسائية، إذ أصبح يتنوع ويتهيكل بكيفية منظمة في إطار أحزاب الحركة الوطنية، وقبل انطلاق الحركة المسلحة بالمدن في 1953 قامت أحزاب الحركة الوطنية بمحاولات لإدماج النساء في التعليم والتنظيم الحزبي، فعملت على تأسيس بعض التنظيمات النسائية اعتبرت الأولى من نوعها.

2- أولى التنظيمات النسائية المغربية

شهدت مرحلة الأربعينات من القرن العشرين ميلاد عدد من التنظيمات النسائية كانت جميعها تنتمي إلى الأحزاب السياسية. بالرغم من وجود الاختلافات السياسية والمذهبية والتنظيمية، فإن القاسم المشترك هو الدفاع عن القضية الوطنية في المقام الأول ثم إصلاح أوضاع المرأة وتشجيع تعليمها في المقام الثاني. فما هي هذه التنظيمات؟ وما هي ظروف نشأتها؟

2-1 الفرع النسائي لحزب الاستقلال

في 1944 تقدمت الحركة الوطنية المغربية بعريضة المطالبة بالاستقلال، وبهذا الحدث مرت إلى مرحلة ثانية في نضالها بعدما كانت في السابق تطالب بإصلاحات في ظل نظام الحماية. عرفت الأزمات الاجتماعية تفاقما كبيرا في هذه المرحلة

انعكست آثارها على الفئات الفقيرة بالدرجة الأولى مما أجج الصراع وزاد من حدته. في ظل هذه الظروف تأسس في صفوف حزب الاستقلال تنظيم تحت اسم الفرع النسائي لحزب الاستقلال.[64] لعبت نخبة من النساء وعلى رأسها السيدة مليكة الفاسي دورا بارزا في تأسيس هذا التنظيم الذي بدأ على شكل خلايا حزبية خاصة بالعنصر النسوي لأن مسألة الاختلاط لم تكن بعد أمرا مسموحا به، فعمل على استقطاب النساء من مختلف الشرائح الاجتماعية. أخذ عمل التنظيم بعدا اجتماعيا بالدرجة الأولى لهذا ركز على تعليم الفتيات والنساء من أعمار مختلفة ونشر الوعي الوطني في صفوفهن، ومساعدة الفتيات اليتيمات أو المنحدرات من أوساط اجتماعية فقيرة على متابعة الدروس. لعب الفرع النسائي لحزب الاستقلال دورا كبيرا في نشر الوعي السياسي في صفوف النساء وتشجيعهن على الانخراط في الحياة العامة وفي أسلاك التعليم من أجل تقوية تواجدهن في صفوف المقاومة، خاصة أن خروج المرأة للتعليم لم يتم دون مقاومات سواء من طرف المحافظين أو من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تعتبر أن "امرأة واعية تعني مجتمعا ثائرا".[65]

2-2 اتحاد نساء المغرب التابع للحزب الشيوعي المغربي

أدرك الحزب الشيوعي المغربي الذي كان يضم مغاربة وأوروبيين منذ سنواته الأولى أهمية الاهتمام بأوضاع المرأة لذلك عمل على خلق تنظيم للنساء عقد مؤتمره الأول في 24 سبتمبر 1944 وقد أراد أن يجعل منه "إطارا واسعا تنتظم فيه النساء من أجل تفتحهن وللتعبير عن مطامحهن... وفي ذلك تكمن أصالة هذا التنظيم الذي يسمى اتحاد نساء المغرب"[66] أدركت عضوات التنظيم منذ الانطلاقة أهمية الجانب المطلبي وضرورة رفض التصرفات ذات الطابع الأبوي باعتبارها تشكل خطرا على النهوض بأوضاع المرأة، فعملن على توسيع قاعدته. كان الاتحاد يضم نساء يهوديات ومسيحيات، لكنه كان يركز اهتمامه على استقطاب نساء مسلمات تجنبا لتهمة الكفر التي كانت تنسب لأعضائه. عمل على نشر الوعي الوطني في صفوف عضواته وقد ساهمت جريدته الشهرية "نساء المغرب" في القيام بهذا الدور. لم يهمل اتحاد نساء المغرب الأعمال الاجتماعية فعمل على خلق رياض للأطفال ومساعدة المحرومين منهم، ولجان ربات البيوت لمحاربة "السوق السوداء" كظاهرة تفشت بقوة في أواسط الأربعينات خاصة سنة المجاعة والتي كانت تحرم عددا من الأسر من الحصول على المواد الغذائية. وللتخفيف من حدة المشاكل المرتبطة بذلك، خلق الاتحاد لجانا لمحاربة الفقر عملت على توزيع وجبات غذائية في معظم أحياء المدن الكبرى

---

[64]- تطرقت إلى هذا التنظيم بتفصيل في القسم الأول في الفصل المخصص لحزب الاستقلال.

[65]- Daoud, Z.: féminisme et politique au Maghreb, op. cité, p. 247.

[66]- لمريني أمينة: *المرأة في الجمعيات الأهلية العربية حالة المغرب*، مرجع مذكور، ص 89.

خاصة الدار البيضاء، في نفس السنة نظمت تظاهرات حاشدة أمام المصالح البلدية احتجاجا على هذا الوضع.[67] توقف هذا التنظيم عن العمل قبل الاستقلال نظرا إلى الصعوبات التي واجهها بسبب اعتناقه الشيوعية.

2-3 جمعية أخوات الصفا التابعة لحزب الشورى والاستقلال

تأسست جمعية أخوات الصفا في أحضان حزب الشورى والاستقلال كحزب ولد من قلب الحركة القومية الاستقلالية عام 1946، عرف بتوجهه الليبرالي. كانت للحزب جريدة يومية باسم "الرأي العام" استغلت الجمعية صفحاتها لنشر مقالات عضواتها من أجل تشجيعهن على الكتابة والنشر. وقد كان الحزب يراهن على الجانب التحسيسي من أجل توعية القارئ بأهمية الكفاح من أجل الاستقلال وتنوير الرأي العام. كان الحزب يعتبر أن الرأي العام ليس اسم جريدة فحسب بل هدفا يجب تحقيقه من خلال الدور الذي تلعبه الصحافة في تنوير الرأي العام. يقول زعيم الحزب: "الرأي العام في عصر الحرية والديموقراطية معنوية رهيبة يخشاها الناس وتحسب لها الحكومات ألف حساب... وليس الرأي العام واحدا في سائر الأمم بل إنه يتفاوت فيها حسب درجاتها في الرقي بالعلم والتربية والنظام، فبقدر ما تكثر الشخصيات القوية الحرة المستقلة في المجتمع يقوى رأي الجماعة ويعظم شأنه ويضخم أثره."[68]

كان جل أعضاء الحزب يؤمنون بضرورة تغيير وضعية المرأة حتى يتسنى لها القيام بدورها التربوي والاجتماعي على أحسن وجه، لذلك دافعوا عن تعليمها وتحررها وعن ضرورة تجاوز حالة الضعف والجهل التي كانت تحيط بها. كان محمد بن الحسن الوزاني يؤمن بأن "المرأة شريك الرجل في الحياة الاجتماعية وأن نهضة الأمة برجالها ونسائها، لا بفريق من أعضائها دون فريق...لأن كل نهضة تقوم على الرجل دون المرأة إنما هي نصف نهضة"[69] إضافة إلى أن أعضاء الحزب كانوا يربطون القناعات بالممارسة، فكانوا يشجعون بناتهم وزوجاتهم والمرأة بصفة عامة على الانخراط في العمل السياسي وتحمل المسؤولية، مما جعلهم يساعدون نساء الحزب على تأسيس الجمعية ويقدمون الدعم الكامل لها.

---

[67]- في 10 نونبر 1944 تظاهرت 8000 امرأة حسب السلطات و15000 حسب الاتحاد، وكانت المظاهرة بدرجة من القوة أدت إلى نقل سلطة حماية النظام العام للعسكريين. أوردته أمينة لمريني عن كتاب لشكيب أرسلان. مرجع مذكور.

[68]- العمراني عبد الحي حسن: *أبطال الوطنية عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية*، الكتاب الأول، ص 95، 1996.

[69]- الوزاني محمد بن الحسن: *الإسلام والمجتمع والمدنية*، بيروت، مؤسسة محمد الحسن الوزاني، ص 196-223، 1986.

اعتبرت الجمعية أنها جزء من الحركة الوطنية المغربية تمثل الحركة النسوية الإصلاحية و"تحمل قسطها من رعاية القافلة التي تسير نحو هدف الأمة الأسمى والسير بها إلى مرماها الأبعد."[70] كما نددت بوضعية التخلف التي كانت توجد عليها المرأة حيث كانت تعيش تحت سيطرة الفكر الخرافي، وبما أن المرأة هي العمود الفقري للأسرة والتربية والمجتمع، عبرت عن إيمانها الراسخ بإمكانية تجاوز هذا الوضع وبناء مجتمع تسوده علاقات متكافئة تعمل فيه المرأة إلى جانب الرجل.[71]

راهنت جمعية أخوات الصفا بالدرجة الأولى على التعليم بمختلف أسلاكه وشعبه وجعلته على رأس أهدافها، بل رأت فيه المدخل الأساسي لكل تغيير ووسيلة لتحقيق باقي الأهداف، سواء على المدى البعيد أو القريب، لهذا دعت في مؤتمراتها إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعلم البنات من كل الطبقات الاجتماعية ومن كل النواحي والمناطق المغربية. مع التأكيد على تقديم المساعدات المادية لمن هن في حاجة إليها.

تميزت تجربة جمعية أخوات الصفا بكونها أول جمعية نسائية مغربية نشأت في الأربعينات من القرن العشرين رغم الشروط الصعبة لتلك المرحلة من ظروف الاحتلال وما ينشأ عنها من مشاكل على كافة الواجهات، وكذا وضعية الفقر والجهل التي كانت عليها المرأة المغربية، تمكنت من خلق إطار للعمل بشروط متقدمة شبيهة نسبيا بتلك التي تشتغل وفقها الجمعيات في المرحلة الراهنة كعقد المؤتمرات الوطنية، وتهيئ الأوراق التنظيمية وتحديد الأهداف والبرامج، وطرح مطالب مست مختلف المجالات الاجتماعية والتربوية والفكرية السياسية. كان عمل الجمعية متقدما مقارنة مع المرحلة التاريخية التي وجد فيها سواء على المستوى النظري حيث طرحت للنقاش قضايا شائكة ولم يكن تغييرها في تلك المرحلة يخلو من صعوبات كمنع التعدد ورفع الحجاب، أو على المستوى التنظيمي بحيث استعملت أساليب تنظيمية متطورة كانتخاب المكتب المركزي ومكاتب الفروع وعقد اللقاءات والاجتماعات بشكل منتظم وضبط العلاقات بين العضوات بشكل قانوني مما مكنها من تحقيق جزء هام من أهدافها رغم قصر المدة التاريخية التي اشتغلت خلالها. إن آليات العمل التي اشتغلت بها الجمعية في مجملها مهدت بها إلى العمل الجمعوي المهيكل والممارسة الديموقراطية المنظمة لذلك يمكن اعتبارها بمثابة الإرهاصات الأولى لحركة نسائية مغربية.

---

[70]- أم رجاء: من كلمة منشورة لها باسم أخوات الصفا في المهرجان السنوي الذي أقيم بالقصر الملكي بمناسبة عيد العرش، انظر الرأي العام، عدد 32 في 29 نونبر 1947. أورده محمد معروف الدفالي، مرجع مذكور.

[71]- في مقابلة مع زهرة الصقلي، عضوة في حزب الشورى والاستقلال، عضوة سابقة في جمعية أخوات الصفا، فاس 2002.

معظم النساء اللواتي تواجدن على رأس الجمعية كن من نساء فاس المتعلمات والمنحدرات من أوساط اجتماعية ميسورة كما كن جميعهن عضوات في حزب الشورى والاستقلال الأمر الذي خول لهن الحصول على تكوين سياسي. إلا أن تجربة أخوات الصفا لم تستمر طويلا نظرا إلى ارتباطها بحزب عاش مشاكل كثيرة ومتداخلة بسبب ما تعرض له من مضايقات من طرف منافسه حزب الاستقلال أدت إلى تقليص حجمه ونشاطه، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على نشاط الجمعية وتنظيمها. ومع ذلك ورغم قصر المدة التي عملت خلالها يمكن اعتبار تجربتها منفردة ومتميزة في تاريخ الحركة النسائية المغربية.

لم تحظ جمعية أخوات الصفا بالاهتمام الكافي من طرف الباحثين والباحثات في هذا المجال، لذلك لا يعرف عنها الشيء الكثير مما حرم الجمعيات النسائية التي تأسست فيما بعد من الاستفادة من تجربتها.

2-4 توقف أولى التنظيمات النسائية قبل مرحلة الاستقلال

شكلت مشاركة المرأة في المقاومة بصنفيها السياسي والمسلح، وتأسيس بعض التنظيمات النسائية واستفادة المرأة من أسلاك التعليم، المؤشرات الأولى عن ولوج المرأة المجال العام ولو في حدود ضيقة، والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية. تأسست هذه التنظيمات داخل الأحزاب السياسية التي ولدت في ظل الحركة الوطنية لمناهضة الاستعمار والدفاع عن الاستقلال، مما جعلها ترتبط بها وتتأثر بالأحداث السياسية التي تحدد واقعها ودرجة تطورها. فرغم أن هذا الارتباط كان هو القاسم المشترك بينها فإن أسباب توقفها اختلفت من تنظيم لآخر. لهذا يجوز أن نتساءل عن علاقة هذه التنظيمات بالأحزاب التي كانت تنتمي إليها، هل يمكن اعتبار هذه التنظيمات النسائية الثلاثة بمثابة قطاعات نسائية لتلك الأحزاب السياسية؟ فباستثناء التنظيم الذي كان تابعا لحزب الاستقلال والذي سمي بالفرع النسائي للحزب، أطلق على التنظيمين الآخرين اسم الجمعية، كانت تلك التنظيمات تعلن بوضوح انتماءها لتلك الأحزاب السياسية، ولكونها تتلقى منها الدعم الضروري على المستويين المادي والأدبي مما مكنها في فترة الأربعينات وبداية الخمسينات من لعب أدوار حيوية في أوساط النساء سواء في مجال التعليم أو التحسيس أو الخدمات الاجتماعية، كما تجلى تقدم عمل هذه التنظيمات النسائية على المستوى التنظيمي خاصة مع تجربة أخوات الصفا. إلا أن هذه التنظيمات لم تتمكن من بناء ذاتها وهيكلة إطاراتها بشكل مستقل. ورغم أن أسباب التوقف اختلف من جمعية لأخرى فقد تأثرت جميعها بالمشاكل التي اعترضتها وتأثرت بالمسارات السياسية التي عاشتها أحزابها ولم تتمكن من الخروج من دائرتها والتغلب عليها. ولكن مع ذلك

يمكن اعتبار هذه البدايات بمثابة مرحلة جنينية ونواة أولى لحركة نسائية مغربية، سوف تنطلق بعد ثلاثة عقود.

3- الجمعيات النسائية في مرحلة الاستقلال

توقفت الحركة النسائية الناشئة عن العمل بمجرد حصول المغرب على الاستقلال وسجل تراجع في الاهتمام بوضع المرأة من طرف الأحزاب وبدأ الموضوع تدريجيا يزول من برامجها، مقابل الاهتمام أكثر بإدارة أشكال الصراع حول السلطة. ومما زاد الأمر صعوبة القمع الذي كان مسلطا على الأحزاب الوطنية المرفوق بحملات الاعتقال في صفوف أعضائها فأصبحت بذلك الممارسة السياسية عملا يخيف الكثيرين وبالدرجة الأولى النساء. إضافة إلى عامل ذاتي متمثل في عدم قدرة هذه التنظيمات النسائية على الاستمرار في عمل لا يحظى بدعم الأحزاب أو في استقلال عنها، مما جعلها تتوقف لمدة ثلاثة عقود قبل أن تعرف انطلاقتها من جديد في بداية الثمانينات.

اعترف الدستور بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجال والنساء، تأكدت هذه المساواة في إمكانية وصول النساء للوظائف العمومية والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات والانخراط فيها. كانت هذه التشريعات بمثابة مكسب وسند قانوني للمرأة خاصة أنها منحت لها مباشرة بعد الاستقلال. لقد وجهت انتقادات للمادة الثامنة من الدستور بسبب اعترافها بالمساواة السياسية وتغييبها للمساواة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وكذلك لتناقضها مع نص المدونة الذي تعامل مع المرأة ككائن ناقص الأهلية. ومع ذلك كان من الممكن استثمار هذا الحق بشكل إيجابي من طرف النساء لولا الشروط التاريخية لتلك المرحلة والثقافة الأبوية التي كانت لا زالت جاثمة بكل ثقلها، الأمر الذي عطل تطوير تلك الإرهاصات الأولى واستكمال بناء حركة نسائية قوية، وتحقيق مشروع مجتمعي حداثي. لهذا شكل هذا الموضوع محور اهتمام الحركة النسائية المغربية وإحدى مطالبها الجوهرية منذ الإرهاصات الأولى في نهاية السبعينات (التقرير النسوي للقطاع النسائي الاتحادي) وانطلاقة جديدة للحركة النسائية في بداية الثمانينات. ونظرا إلى التداخل الذي سيحدث بين العمل السياسي الحزبي والعمل الجمعوي في معالجة قضايا المرأة خاصة في المطالبة بتغيير القوانين المجحفة في حق المرأة وتحسين تمثيليتها في مراكز المسؤولية، ارتأينا التطرق إلى نشأة الجمعيات النسائية بهدف إظهار الظروف التي أدت إلى ذلك التداخل.

1-3 الاتحاد الوطني للنساء المغربيات

رغم أن الحركة النسائية لم تعرف انطلاقتها إلا في بداية الثمانينات، إلا أن الساحة لم تخل من وجود جمعيات رسمية تهتم بقضايا المرأة أسست من طرف الدولة في موجة الصراع مع القوى التقدمية الوطنية. فمن أجل إيقاف نفوذها تم خلق إطارات تابعة للدولة بشكل مباشر كالاتحاد الوطني للنساء المغربيات أسندت رئاسته للأميرة فاطمة الزهراء، وتوفر على فروع في جميع مناطق المغرب. توفرت مجلة "عائشة" كمنبر إعلامي ناطق باسمها، من أهدافها التوجه للنساء في المجالين الحضري والقروي وتأطيرهن وتعبئتهن للقيام بأعمال توجه لمصلحة الدولة كالتعريف بأعمالها ومنجزاتها في مجال التكوين وترقية النساء وإدماجهن في التنمية. ركزت أنشطة الاتحاد على القيام بأعمال ذات طابع اجتماعي مثل محاربة الأمية وتعلم المهن اليدوية المدرة للربح وخلق تعاونيات في المجال القروي. استفاد الاتحاد من إمكانيات مادية كبيرة أهلته ليكون "أغنى من كل الجمعيات من حيث الجانب المادي والبشري، ما دام يستفيد من الدعم الغير مشروط للسلطات المحلية، الشيء الذي يسهل مساهمته في هذا النمط من النشاطات ومشاركته إلى جانب النساء القرويات"[72] يقوم الاتحاد أيضا بحملات تبرعية من أجل تقديم مساعدات طبية ومادية للمرضى والمحتاجين، وفي المجال الإشعاعي ينظم مؤتمرات وندوات وطنية وعربية وإفريقية، ويبعث عضواته للمشاركة في مثل هذه المناسبات للخارج. كما أنه يدعم السياسة الرسمية ويشيد بها في كل المناسبات، ولا يقبل من عضواته أن يخرجن عن التصورات السائدة داخل الاتحاد، واللواتي يفعلن ذلك ويعبرن عن رأي مخالف لا يتم استدعاؤهن للمشاركة في الندوات (المنظمة تنظيما سيئا) حول المرأة. يوجه لهن النقد بالخروج عن الإسلام، والرضوخ لحزب سياسي (بشكل ضمني تقدمي) وبالمساس بالمؤسسات... بهذا الأسلوب يتأكد الاتحاد من عدم الاقتراب من تيارات معارضة الأمر الذي من شأنه إزعاج الإيديولوجية المسيطرة."[73] لا زالت هذه الجمعية متواجدة لحد الآن وتمتع بنفس الامتيازات التي كانت لديها في السابق.

رأت المعارضة أن خلق جمعية الاتحاد الوطني للنساء المغربيات شكل من أشكال احتكار السلطة والوقوف في وجه أي تنظيم يعبر عن إرادة وطموح الشعب المغربي.[74]

[72]- بلعربي عائشة: *الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب: تأكيد مواطنة النساء*، مقال منشور في كتاب جماعي وعي المجتمع بذاته، تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، ص 118، 1998.

[73] -Moulaye Rachid, A. : *La condition de la femme au Maroc*, op. cité, p.232.

[74] - Ibidem, p.229.

3-2 الجمعية المغربية للتخطيط العائلي

تأسست هي الأخرى من طرف الدولة سنة 1971 لدعم سياستها في مجال الحد من النمو الديموغرافي الذي أصبح يعتبر أحد العوائق أمام التطور والتنمية. من أهدافها مساعدة العائلات على التخطيط العائلي وتنظيم الولادات والتحكم فيها عن طريق توزيع وسائل منع الحمل. تنظم حملات تحسيسية في هذا الاتجاه عن طريق زيارة المستوصفات والمراكز الصحية وتزويدها بما يلزم لمساعدة النساء، وكذلك زيارة النساء خاصة في الأحياء الفقيرة والمجال القروي.

3-3 الجمعيات المهنية

كما يشير إلى ذلك الاسم هي جمعيات مرتبطة بالمجال المهني، تعمل على التعريف بالحقوق المهنية للنساء في قطاع معين والتعريف بأهمية المهنة وبكل المجالات المرتبطة بها بما في ذلك إمكانيات التطور والترقي في السلم الإداري. تأسست أولى هذه الجمعيات وهي "فدرالية النساء ذوات المهن الحرة والتجارية" في نهاية السبعينات، إضافة إلى أهدافها المهنية كانت هذه الجمعية تطرح قضايا قانونية واجتماعية للنقاش بتعاون مع أطر بعض الأحزاب السياسية منها حزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية.[75] تأسس سنة 1979 "اتحاد النساء الجامعيات" كانت المبادرة من طرف نساء جامعيات من كلية الحقوق بالرباط ضمت الأستاذات والإداريات والعاملات في الجامعة، كذلك نساء أجنبيات متزوجات برجال مغاربة. النساء اللواتي كن وراء تأسيسها أعلن أنهن يعتمدن على مساعدة أطر حكومية من حزب التجمع الوطني للأحرار. في 1980 تأسست "الرابطة الوطنية للنساء الموظفات بالقطاعات العمومية والشبه عمومية"[76] هدفها الأساس التعريف بدور المرأة الموظفة والعمل على تشجيعها وخلق الفرص لها من أجل الترقي في المهنة، وكذلك المشاركة في الرفع من المستوى الثقافي والاجتماعي للنساء الموظفات سواء كن أطرا متوسطة أو عليا. هدف هذا النوع من الجمعيات هو التعبير عن الرغبة الملحة التي تبديها النساء سواء في مجال الوظيفة العمومية أو في مجال القطاع الخاص في الدفاع وتثبيت حقوقهن المهنية المعترف بها قانونيا وإثبات كفاءتهن في سوق الشغل واستغلال الإمكانيات المتاحة لهن للوصول إلى مناصب المسؤولية والترقي فيها ومواجهة الامتيازات التي تعود الرجال على جعلها في صالحهم.

[75] - Ibidem, p. 234.

[76]- *النساء الموظفات في المغرب*: بحث وشهادات تحت إشراف إدريس الكراوي، من تأليف مليكة غفران والحسين بلهاشمي، ترجمة فوزية الدكالي، دار توبقال للنشر، 2002، ص 84.

كان الهدف من خلق هذه الجمعيات هو ملء الفراغ الحاصل في تأطير النساء من مختلف المستويات السوسيومهنية ورفع التمييز الموجود بين الجنسين في مجال الوظيفة العمومية والشبه عمومية وكذا القطاع الخاص، وهو التمييز الذي يمسهن في مستويات كثيرة أهمها مجال الدفاع عن الحقوق المعترف بها دستوريا، كتكافؤ الفرص في الوصول إلى مناصب المسؤولية واحتلال مواقع التسيير. تقول إحدى الموظفات التي التحقت بالوظيفة العمومية منذ 1957 والتي اشتغلت في مناصب عدة تابعة لوزارة الداخلية ثم الفلاحة والسياحة ثم وزارة حقوق الإنسان، عن مسارها المهني: "لا أعتبر مساري المهني ناجحا، كان يجب أن أشغل منصب مسؤولية عليا منذ زمن طويل، جل رفاق دفعتي يشغلون مناصب عليا في المملكة... أعترف أنني كنت دائما مكافحة، رافضة الخضوع والاستسلام. قضيت وقتا طويلا في تخطي العقبات من أجل اكتساب مكانة لي ومن أجل الحفاظ عليها. لم يكن أبدا من السهل الإبحار وسط عقليات رجعية ومعادية للمرأة، في جو تسوده سوء النية... فالعائق الأول والأساسي: عداوة وكره الإدارة للنساء. في إطار مؤسساتي محض، حدث وأقصيت مرارا من بعض المهام بدعوى أنها "لا تليق" بامرأة. أليس هذا نوع من البتر؟"[77]

تمكنت هذه الجمعيات من ملء الفراغ الحاصل في مرحلة ما بعد الاستقلال في تأطير النساء أو تأهيلهن للحياة العامة، وانحصر دورها في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والصحية لفئات عريضة من النساء، وكذا في الدفاع عن حقوق فئة من النساء العاملات من مختلف الأسلاك، وذلك في سياق عام يتناسب مع التوجهات الرسمية، دون أن تبلور أي تصور حول المسألة النسائية.

3-4 الجمعيات التنموية

يهدف هذا النوع من الجمعيات إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء الفقيرات واللواتي لهن تأهيل متوسط أو ضعيف للدخول في عالم الشغل، وذلك عبر خلق قنوات ومجالات للاندماج في مهن مدرة للربح عن طريق تقديم الدعم المالي لهن على شكل ما يعرف "بالقروض الصغرى" تتواجد هذه الجمعيات بالوسطين الحضري والقروي، تتنوع أنشطتها حسب إمكانياتها والجهات المدعمة لها وحجم هذا الدعم إذ كلما كانت جهة أجنبية كان الدعم وافرا والأمر يتوقف أيضا على مدى نجاعة العمل الذي يقوم به الفاعلون في الجمعية. يصنف عمل هذه الجمعيات كذلك في إطار محاربة الفقر.

77- *النساء الموظفات في المغرب: دراسة وشهادات*، مرجع مذكور، ص 86.

4- الثمانينات وظهور الجمعيات الحقوقية والثقافية

تجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الرسمية والمهنية نشأت في العقود الثلاثة التي تلت مباشرة مرحلة الاستقلال، بينما نشأت الجمعيات المصنفة تنموية وحقوقية في بداية وأواسط الثمانينات، تطور عددها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة حيث أصبح يغطي عددا من المدن الكبيرة والمتوسطة. أشار الدليل الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى الديناميكية التي عرفتها الحركة الجمعوية المهتمة بالمرأة واتساع تنوع مجالات تدخلها، حصر عددها في 76 جمعية نسائية ظهرت 5,87% منها في الثمانينات، و32% سنة 1992.[78] جاء تأسيس هذه الجمعيات في فترة عرف فيها المغرب نوعا من الانفتاح السياسي رافق عقد الأمم المتحدة لسنة 1975 كسنة دولية للمرأة وإعلانها عن جعل العشرية 1975-1985 خاصة بها، إضافة إلى كون الاحتفال باليوم العالمي للمرأة بدأ يترسخ كتقليد عند معظم الهيئات السياسية والمدنية. ساهم هذا المناخ في تطوير فلسفة حقوق الإنسان بشكل عام وضمنها حقوق المرأة. انعكس هذا التحول على خطاب نخبة من النساء المغربيات أغلبهن ينتمين إلى فصائل اليسار المغربي. كانت البداية على شكل لجان نسائية داخل الجمعيات الثقافية والحقوقية كالجمعية المغربية لحقوق النساء التي تأسست سنة 1979، والجمعية المغربية لتربية الشبيبة التي تأسست في فجر الاستقلال 1956 وغيرهما. شهد المغرب في نفس الفترة ظهور عدد من النوادي النسائية خاصة في الرباط والدار البيضاء كانت تشتغل في دور الشباب وتركز في برامجها على دروس محو الأمية والقيام بحملات تحسيسية حول بعض الحقوق النسائية.

4-1 مجموعات البحث الجامعية حول المرأة

على مستوى الجامعات ظهرت مجموعات بحث حول المرأة حيث وجدت النخبة المتعلمة خاصة الجامعيات في البحث العلمي والكتابة والنشر وسيلة للتعبير والتحسيس بأهمية المسألة النسائية بهدف إخراجها من حالة الصمت الذي وجدت فيه طيلة الفترات السابقة. تشرف هذه المجموعات على أبحاث ودراسات من تخصصات مختلفة تبرز من خلالها أهمية القيام ببحوث في تاريخ المرأة وفي وضعيتها الاجتماعية والقانونية والثقافية والسياسية. فوظفت علوم كثيرة من آداب ولسانيات وتاريخ وعلوم إنسانية. هناك مجموعات استطاعت المواكبة والاستمرار، ومنها من اشتغلت فترة معينة ثم توقفت عن العمل.

---

[78]- انظر الدليل الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الصادر في يوليوز 1997، تحدث عن وجود 76 جمعية نسائية في نفس الموضوع أنجزت وكالة التنمية الأمريكية دراسة تحت عنوان:

Renforcement des ONG pour la démocratisation et le développement durable au Maroc, une enquête sur les ONG, février 1996, USAID.

تشتغل هذه المجموعات عبر واجهتين: الواجهة الأولى هي تنظيم ندوات وموائد مستديرة وإثارة نقاش جاد حول قضايا المرأة، كما تعمل على تشجيع البحث العلمي حول المسألة النسائية وخلق تواصل بين الأطراف المهتمة بالموضوع. أما الواجهة الثانية فهي الكتابة والنشر بصيغ مختلفة، كتب فردية وجماعية، دراسات ميدانية تنشر في مجلات وعلى صفحات الجرائد. لقد مكن النشر من إعطاء المسألة النسائية بعدا فكريا ساهم في خلق وتوسيع دائرة النقاش المخصص للموضوع، لكن هذه المحاولات على تنوعها تبقى محدودة جدا ومنحصرة في مؤسسات معينة.

2-4 الصحافة النسائية

إلى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى دور الإعلام الصحفي في التعريف بالمسألة النسائية وإبراز أهميتها. بدأ هذا الاهتمام أولا من طرف الصحافة الحزبية عبر تخصيص صفحات على جرائدها لنشر مقالات وآراء مختلفة حول المسألة، ثم عبر ظهور صحافة نسائية ممثلة في جريدة 8 مارس التي بدأت في الصدور في نونبر 1983. وقبل الحديث عن هذه التجربة تجدر الإشارة إلى أن الكتابة النسائية في هذا المجال ليست وليدة فترة الثمانينات بل تمتد جذورها إلى الثلاثينات مع بداية نضال الحركة الوطنية. غداة الاستقلال أصبحت الصحافة الحزبية بدورها تخصص صفحة للموضوع على جرائدها.

من بين المنابر الصحفية التي ساهمت في تطوير النقاش وبلورة الوعي بالمسألة النسائية بعض المجلات مثل: لاماليف الصادرة باللغة الفرنسية والأساس وشروق وغيرها. لكن هل تخصيص صفحات على بعض الجرائد للموضوع يسمح بالقول بوجود صحافة نسائية؟ يتطلب الجواب منا تحديد معنى الصحافة النسائية. ولماذا تسمى صحافة نسائية هل لأن المسؤولات عنها نساء؟ أم لأنها تكتب عن قضايا تهم النساء؟ أم لأنها موجهة للنساء؟ إن عناصر السؤال كلها حاضرة في الجواب. تجعل الصحافة النسائية من القضايا النسائية الموضوع الرئيسي للبحث والكتابة، ومن النساء فئتها المستهدفة بالدرجة الأولى مع عدم استثناء بعض الرجال المهتمين بالمسألة، كما أنها صحافة تديرها وتشرف عليها في أغلب الحالات نساء، لهذا تدخل ضمن الصحافة المتخصصة. ما يميز الصحافة النسائية عن بقية الصحافة المتخصصة الأخرى هو كونها لا تتوجه لفئة مهنية بعينها ولا لفئة عمرية، ولكنها تتوجه لنصف ساكنة المجتمع وتعبر عن طموحاتها ومشاكلها. إلا أن هذه الصحافة ليست كلا منسجما لا يحمل نفس الرسالة وليس لها نفس الأهداف ولا نفس التصورات، لهذا يمكن الحديث عن نوعين من الصحافة النسائية: صحافة نسائية

تجارية، وصحافة نسائية ملتزمة بقضية.[79] فما يميز الصحافة التجارية هو ارتباطها بالشركات ومؤسسات الدعاية التابعة لها، والتي تستغل الصورة التقليدية للمرأة وتحصر كينونتها في الجسد كموضوع للإثارة الجنسية الرخيصة وتوظفه كوسيلة سهلة ومربحة للدعاية والاستثمار. كان هذا النوع من الصحافة من القضايا المستهدفة من طرف الصحافة النسائية الملتزمة وذلك عبر فضح الخلفيات التجارية لهذه الصحافة والعمل على محو الصور السلبية والتعريف بالواقع الحقيقي للنساء من مختلف الشرائح الاجتماعية. فهي صحافة تحمل مشروعا وتعمل على تحقيقه على أرض الواقع، هدفها هو التعامل مع المرأة كقضية. في هذا الإطار تدخل تجربة جريدتين نسائيتين وهما جريدة 8 مارس وجريدة نساء المغرب من أبرز التجارب في هذا المجال وقد ساهمتا بشكل واضح في خلق وعي بأهم المواضيع المرتبطة بالقضية النسائية لدى جيل من النساء.

3-4 الجمعيات النسائية الحقوقية

تسمى أيضا الجمعيات ذات المسلك السياسي،[80] أو جمعيات الدفاع عن حقوق النساء[81] كما تدعى أيضا بجمعيات مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة،[82] أصبح لها حضور وازن في العمل الجمعوي والسياسي، تلتقي في مجموعة من الخصائص وهي:

التشابه في ظروف النشأة حيث أن أغلب عضواتها ينتمين إلى الأحزاب السياسية اليسارية وبعض الفصائل المحسوبة على اليسار.

– تأسست أغلب هذه الجمعيات من طرف نساء اشتغلن في أحزاب سياسية إما كمنتميات أو كعضوات قياديات، تحملن المسؤولية في إحدى الهيئات المسيرة للحزب خاصة القطاعات النسائية، وغالبا ما يزاولن المهمتين معا أي مسؤولية التسيير داخل الجمعية والمسؤولية داخل الحزب.

– تؤكد مؤسسات هذه الجمعيات أن العمل داخل الهياكل الحزبية خاصة القطاعات النسائية لا يمنح النساء الإمكانيات الكافية للدفاع عن قضاياهن وأن الأحزاب لا تحمل مشروعا حول المسألة النسائية وعملها لا يقدم نتائج في المستوى المطلوب.

---

[79]- أميتي خديجة: *الصحافة النسائية وتأسيس خطاب جديد عن المرأة*، مقال منشور في سلسلة "مقاربات" مبادرات نسائية العدد 9، فبراير، ص54، 1994.

[80]- تسمية أطلقتها عائشة بلعربي في الدراسة التي أنجزتها حول "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب: مواطنة النساء" مرجع مذكور.

[81]- تسمية أطلقتها لطيفة البوحسيني في الدراسة التي أنجزتها حول "الجمعيات النسائية :أي دور و أي تأثير؟" تحت الطبع.

[82]- تسمية تطلقها تلك الجمعيات على نفسها، تظهر من أسماء هذه الجمعيات من جهة والأهداف المسطرة من جهة ثانية.

– التشابه الكبير في مطالبها وطرق عملها والخطاب الذي أنتجته حول المسألة النسائية، تركيزها على تغيير القوانين المجحفة في حق المرأة خاصة مدونة الأحوال الشخصية كمدخل أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات ورفع تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي.

– التقارب الكبير في المحطات النضالية التي خاضتها هذه الجمعيات إما بمفردها أو بتنسيق مع القطاعات النسائية الحزبية مما جعل حصيلة عملها جد متقاربة.

– دخول هذه الجمعيات في عملية التنسيق في بعض القضايا خاصة منها المطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

تتجلى أهمية هذه الجمعيات في كونها أولى الجمعيات النسائية الحقوقية التي صاغت ملفا مطلبيا نسائيا ودافعت عنه بشكل دائم ومستمر وخاضت من أجله نضالات متتالية. أبرز هذه الجمعيات لها ارتباط بالأحزاب السياسية التي تشكل عينة البحث[83] وتأسست من طرف عضوات يتحملن مسؤوليات حزبية احتفظن بها حتى بعد التأسيس. ساهم هذان العاملان في تحديد طبيعة العلاقة بين الجمعيات والأحزاب من جهة وبينها وبين القطاعات النسائية التي هي الموضوع الرئيسي للبحث من جهة أخرى، هل هي علاقة تداخل وتكامل أم علاقة ارتباط وتبعية ؟

تتحدد أهداف هذه الجمعيات في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية للنساء ومناهضة كل أشكال العنف الموجه ضدهن.

لتحقيق تلك الأهداف عملت هذه الجمعيات على توسيع دائرة النقاش بين مختلف الأطراف حول مفهوم المساواة بين الجنسين في كافة الحقوق، وعملت على التدخل لدى الجهات المسؤولة بهدف التأثير في السياسات والقوانين والاتجاهات العامة لصانعي القرار وذلك عبر المرافعة والدفاع والتمكين الذاتي للنساء وتحسيسهن بثقافة المساواة والمواطنة الفعلية. أسست البعض منها مراكز موازية لها خاصة بالاستماع للنساء ضحايا العنف ومواجهة هذه الظاهرة التي تعوق انطلاقة المرأة في كافة المجالات. بينما أسست الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب كواحدة من الجمعيات النسائية ذات الرصيد المتميز مركزا لتكوين القيادات النسائية كهيأة متخصصة في العمل على الواجهة السياسية والعمل على منح النساء خبرة وكفاءة في المجال السياسي من أجل تهييئهن لتحمل المسؤولية والمشاركة في المعارك الانتخابية والانخراط في كل القنوات التي من شأنها أن تساعدهن على الوصول إلى مراكز

---

[83]- الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، تأسست من طرف أطر نسائية لحزب التقدم والاشتراكية. اتحاد العمل النسائي تأسس من طرف أطر نسائية لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي سنة 1987. جسور ملتقى النساء المغربيات تأسست من طرف أطر نسائية تنتمي أغلبها إلى الاتحاد الاشتراكي، سنة 1995.

القرار. جاء تأسيس هذا المركز "نتيجة الوعي بالواقع المر المتمثل في التعثر الحاصل في مسار تحديث المجتمع المغربي. ولذلك فقد تحمل مسؤولية إنجاز مهمة استراتيجية تكمن في تشخيص الوضعية وتحديد أسباب التعثر وكذا السبل الكفيلة بتنشيط الحقل السوسيو سياسي بالمغرب عن طريق مشاركة أكبر وتمثيلية أحسن للنساء".[84] يحمل تأسيس مركز من هذا النوع من طرف جمعية نسائية دلالات متعددة، فمن جهة يعكس تبني المقاربة الشمولية لقضايا المرأة والتي تعتبر أن الحقوق الاجتماعية والقانونية لا تنفصل عن الحقوق السياسية، كما تعكس التداخل الحاصل بين العمل الجمعوي والسياسي وذلك من خلال ثلاثة أبعاد:

- التفكير في أشكال الإقصاء الذي تعاني منه النساء خاصة في المجال السياسي بتحليل أسبابه وتقديم مقترحات للخروج منه.

- التحسيس والإعلام عن طريق التواصل مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها.

- تنظيم لقاءات وتداريب لفائدة النساء الراغبات في اكتساب مهارات التواصل من أجل تحمل المسؤوليات العمومية من خلال التعرف على القوانين المنظمة للانتخابات والبرلمان والمؤسسات السياسية.

في هذا الإطار نظم المركز خمس ندوات حول علاقة المرأة بالسياسة وضعف تمثيليتها في مراكز القرار السياسي. عمل المتدخلون على تحديد أسباب هذا الضعف المرتبطة منها بالممارسة الحزبية أو بقانون الانتخابات مع إبراز الآليات التي تساعد على تجاوزها كسن مبادئ جديدة كالحصة والمناصفة وتحديد التدابير الكفيلة بإبرازهما. اهتمت هذه الجمعية كذلك بالدفاع عن مواطنة مدنية فعلية للنساء تزول فيها كل أشكال التمييز القانوني والاجتماعي والثقافي وتسير كل انشغالاتها وتحركاتها في اتجاه سياسي بهدف معالجة المعيقات التي تحول دون مشاركة المرأة في مراكز القرار وبناء ديموقراطية حقيقية ومجتمع حداثي. "ففي الوقت الذي تعتبر فيه حقوق الإنسان أفقا أخلاقيا للمجتمعات المعاصرة، يعد الإقصاء الممنهج لنصف الساكنة شكلا من الأشكال الصارخة للجور واللامساواة. ومن أجل ذلك يكون تمتع النساء بكامل المواطنة المدنية والسياسية بعدا أساسيا للكفاح من أجل إرساء حقوق الإنسان وإقامة دولة القانون وترسيخ الديموقراطية."[85]

---

[84]- *الديموقراطية المبتورة: النساء والسلطة السياسية في المغرب* ندوة نظمها مركز تكوين القيادات النسائية التابع للجمعية.منشورات الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ص 12، 2001.

[85]- الديموقراطية المبتورة، مرجع مذكور، ص 13.

5- هل العمل الجمعوي بديل عن العمل الحزبي؟

انطلاقا مما سبق يمكن التساؤل حول طبيعة العلاقة بين النسائي والسياسي وبين الجمعيات النسائية والقطاعات النسائية الحزبية؟ هل يعتبر العمل النسائي الجمعوي بديلا للعمل النسائي الحزبي؟ هل يمنح إمكانيات لا يمنحها العمل الحزبي؟ تأسست هذه الجمعيات من طرف نساء يحتلن مواقع المسؤولية داخل الأحزاب التي ينتمين إليها وداخل القطاعات النسائية التابعة لها، يطرحن نفس القضايا للنقاش ويدافعن عن نفس المطالب، كما أن أغلبهن يجمعن بين عدة مهام.[86] فنحن أمام ظاهرتين طبعتا العمل النسائي وهما: التداخل بين العمل الجمعوي والعمل الحزبي، وتمركز المسؤوليات الجمعوية والحزبية في يد نخبة من النساء. فكيف يمكن تفسير هذا التداخل والتراكم؟ للإجابة على هذه التساؤلات، لدينا موقفان:

الموقف الأول: يرى أن الأحزاب لا تضع المسألة النسائية في قلب اهتماماتها ولا تدافع عن المطالب النسائية. وفي حالة وجود قطاعات نسائية، فهي لا توفر للنساء الشروط المناسبة للعمل، مما دفع نساء هذه التنظيمات إلى تأسيس إطارات تنظيمية جمعوية منحتهن إمكانيات العمل بشكل أكثر حرية وسمحت لهن ببلورة تصورات واضحة عن المسألة النسائية ووضع مطالب محددة. لهذا يعتبر أصحاب هذا الموقف أن المسألة النسائية لم تعرف تطورا في مسارها إلا بفضل المجهودات المبذولة من طرف الجمعيات النسائية الحقوقية، حيث تمكنت الفاعلات فيها من بلورة تصور واضح عن المسألة النسائية وعن طرق وسائل العمل المناسبة، مما مكنهن من طرحها بقوة داخل الأحزاب.

الموقف الثاني: يرى أن تأسيس الجمعيات النسائية لا يعني التخلي على القطاعات النسائية الحزبية، بل هو إضافة نوعية وواجهة خارجية للتعريف بأهداف الحزب وتصوراته حول المسألة النسائية. لهذا يعتبر أصحاب هذا الموقف أن تأسيس الجمعيات تم بتشجيع من الأحزاب باعتبارها تنظيمات موازية تلعب دورا إشعاعيا يمنح النخبة النسائية المشتغلة بها قيمة مضافة ويقوي مواقعها داخل المؤسسة

[86]- يمكن إعطاء أمثلة نزهة الصقلي عضوة قيادية في حزب التقدم والاشتراكية شغلت منصب رئيسة الجمعية الديموقراطية في بداية تأسيسها، كذلك أمينة لمريني التي كانت لحظة التأسيس عضوة في المكتب السياسي للحزب هي بدورها شغلت منصب رئيسة الجمعية. نفس الشيء نلاحظه بالنسبة لنساء اتحاد العمل النسائي، لطيفة الجبابدي عضوة في المكتب التنفيذي لمنظمة العمل وفيما بعد في الحزب الاشتراكي الديموقراطي لما حدث الانشقاق وهي رئيسة الاتحاد منذ تأسيسه إلى الآن، نفس الأمر بالنسبة لعائشة لخماس ونزهة العلوي. بالنسبة لنساء الاتحاد الاشتراكي نجد أمينة أوشلح الكاتبة العامة للقطاع النسائي الاتحادي وعضوة اللجنة الإدارية للحزب وجمعية جسور وبرلمانية حاليا. نفس الواقع بالنسبة لحزب العدالة والتنمية نجد بسيمة الحقاوي رئيسة منظمة تجديد الوعي النسائي والمكتب التنفيذي للحزب، برلمانية حاليا. سمية خلدون برلمانية وعضوة في هيأة وطنية للحزب ورئيسة منتدى الزهراء.

الحزبية، وقد مكنتها هذه المواقع من الترشيح للانتخابات التشريعية لسنة 2002 والاستفادة من إجراء الكوطا الذي تم تبنيه لأول مرة في المغرب.

يبدو أن تأسيس الجمعيات النسائية من طرف الأطر النسائية الحزبية ينطلق من الموقفين معا. فمن جهة يعبر عن تحقيق نوع من الاستقلالية المفقودة داخل الأحزاب والعمل بأساليب تنظيمية لا تسمح بها أنظمتها الداخلية، ومن جهة أخرى لا يتم هذا التأسيس بدون مباركة الأحزاب وأجهزتها العليا. لهذا يمكن اعتبار أن تأسيس الجمعيات النسائية من طرف النخبة النسائية الحزبية مسألة تمنح هذه الأخيرة إمكانية التحول إلى قوة ضغط نسائية أو جماعة المصالح اتجاه الرأي العام والأحزاب نظرا إلى تداخل المصالح بينهما. بالنسبة للأحزاب تعتبر الجمعية النسائية واجهة مدنية وقناة للتواصل مع باقي مكونات المجتمع وهيئاته من جمعيات وأجهزة مسؤولة كالحكومة والبرلمان والمؤسسة الملكية (الرسائل التي ترفعها هذه الجمعيات إلى هذه الهيئات للمطالبة بتغيير القوانين المجحفة في حق النساء)، كما تلعب دورا إشعاعيا في استقطاب عناصر جديدة للأحزاب أو على الأقل كسب تعاطفها معها. تمثل الجمعيات النسائية الأحزاب في المناسبات الثقافية والمحطات النضالية على المستوى الوطني والدولي، إضافة إلى ذلك تستفيد باعتبارها إطارات مدنية مستقلة من الدعم المادي الذي تقدمه المنظمات الدولية المانحة للمساعدات. في نفس الوقت تعتبر الأحزاب مرجعية فكرية وسياسية وإطارا قانونيا من خلاله يمكن للجمعيات اتخاذ القرارات وتسطير الأهداف وتفعيلها. تدافع جل هذه الجمعيات على ضرورة الرفع من التمثيلية النسائية في مراكز القرار السياسي لهذا ترى أن الأحزاب وحدها تمنح إمكانية الترشيح للانتخابات الجماعية والتشريعية والأداة القانونية التي يمكن أن تدافع عن مطالبها على الواجهة السياسية.

نستنتج أن العلاقة بين هذه الجمعيات وأحزابها علاقة ترابط دائم يطبعها الاندماج والتوتر، الاستقلالية والتبعية في نفس الوقت، وذلك حسب الرهانات السياسية وموازين القوى وطبيعة المصالح بينهما. فمطالب الجمعيات النسائية لا يمكن تحقيقها خارج الإطار الحزبي والممارسة السياسية، وهذا ما يفسر كون النخبة النسائية المتواجدة في هذه الجمعيات النسائية هي نفسها النخبة المكونة للقطاعات النسائية الحزبية.

سنتبين طبيعة هذه العلاقة من خلال تجربتين عاشتهما الحركة النسائية المغربية بمختلف مكوناتها قطاعات نسائية حزبية، جمعيات نسائية حقوقية، وهما: تغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

الفصل الثالث

القطاعات النسائية والمحطات الأساسية في تاريخ الحركة النسائية

عاشت الحركة النسائية المغربية خلال العقدين الأخيرين حدثين بارزين تمثلا في تغيير مدونة الأحوال الشخصية، ومشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

وقد كانت القطاعات النسائية الحزبية في قلب هذين الحدثين باعتبارها إحدى المكونات الأساسية للحركة النسائية. شكل تغيير مدونة الأحوال الشخصية مطلبا اتفقت حوله كل التنظيمات والفعاليات النسائية، نظرا إلى تعارض مضامينها مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور من جهة، ومع التحولات السوسيواقتصادية العميقة التي عرفها واقع الأسرة المغربية بحكم استفادة المرأة من التعليم وخروجها للعمل من جهة أخرى. عاشت الحركة النسائية الحدث الأول في بداية التسعينات مع حملة مليون توقيع، والحدث الثاني في نهاية التسعينات مع مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

المبحث الأول :

من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة

شكل تغيير مضامين بعض الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية مطلب بعض زعماء الحركة الوطنية قبل وضع المدونة سنة 1957. لقد خصص علال الفاسي فصولا في كتابه "النقد الذاتي" للحديث عن الأوضاع المزرية للمرأة في الأربعينات من القرن الماضي ودعا إلى ضرورة تغيير أوضاع كل من المرأة والرجل وبالتالي أوضاع الأسرة من خلال المطالبة بمنع تعدد الزوجات، وضع الطلاق بيد القضاء، تعليم المرأة، الدفاع عن حقوقها المدنية: كحق الأمومة، السكن، الصحة، المعرفة، العمل، الراحة، الاستشفاء والأمان في سن الشيخوخة، كما دعا إلى الحد من كثير من مظاهر الفساد والتخلف.[87] في 19 غشت من سنة 1957 تكونت اللجنة الملكية الأولى التي كلفت بإعداد مدونة تنظم المجال الأسري بالمغرب شهورا قليلة بعد الاستقلال باعتبارها خطوة مهمة في بناء الدولة المغربية الناشئة، وقد تشكلت هذه اللجنة تحت إشراف علال الفاسي الزعيم السابق لحزب الاستقلال. أسندت هذه المهمة إلى رجل وطني يجمع بين مواصفات الزعيم السياسي والمنظر الاجتماعي، وهو اختيار لا يخلو من دلالة قوية.

جاء ذلك التعيين في صيرورة اجتماعية وسياسية فرضت ملء الفراغ القانوني في مجال الأحوال الشخصية، وكان بذلك واحدا من القوانين التي حظيت بالأولوية مباشرة بعد حصول المغرب على الاستقلال كخطوة اتجاه التخلص من قوانين المستعمر. لم يكن هذا القانون شاملا لجميع المقتضيات المنظمة للعلاقات الزوجية بشكل دقيق، لذلك نص الفصل 82 بشكل صريح على أن "كل ما لم يشمله هذا القانون يرجع فيه إلى الراجح والمشهور، أو ما جرى به العمل من مذهب الإمام مالك."[88] اعتبر وضع المدونة مشروعا التقى عنده طرفان رئيسيان وهما القصر كسلطة دينية وعناصر الحركة الوطنية بتشكيلاتها المختلفة. شارك إلى جانب علال الفاسي مجموعة من العلماء والفقهاء الذين أنهوا عملهم بعد خمسة أشهر من تكليفهم بها. وفي 6 دجنبر من نفس السنة أصبحت المدونة جاهزة للتطبيق بمقتضى ظهير57-1-343 وتضمنت 297 فصلا.[89] كانت أكبر مفاجأة هي أن المدونة لم

---

[87]- الفاسي علال: *النقد الذاتي*، الباب الرابع المخصص للفكر الاجتماعي، الفصل 7: تعدد الزوجات، الفصل 8: الطلاق، الفصل 9: حقوق المرأة المدنية، الفصل 12: النسل، الفصل 13: أغراض التربية. دار الفكر المغربي الطبعة الثانية.

[88]- المصلي جميلة: *مطالب المنظمة النسوانية لتغيير مدونة الأحوال الشخصية*، جريدة التجديد، العدد 51، ص 15، سنة 2000.

[89]- جريدة التجديد فبراير 2004 العدد الخاص 14. مسار مدونة.

تتضمن الكثير من الأفكار والمطالب التي نادى بها رئيس اللجنة نفسه مثل المطالبة بمنع تعدد الزوجات والتخلص من النظرة القاصرة للمرأة وجعل الطلاق بيد القضاء.[90] لم تعرف المدونة تغييرا يؤثر على مضمونها منذ وضعت إلى تاريخ أول تعديل سنة 1993 إذا ما استثنينا مبادرة وزارة العدل التي تقدمت بها سنة 1965 من أجل تعديل بعض البنود بعد فشل لجنة كونت من رجال القضاء لنفس الغاية لكنها لم تستطع القيام بذلك. لم يطبق المشروع الذي كونته نفس الوزارة في نفس السنة بسبب الظروف السياسية العصيبة التي عاشها المغرب وحالة الاستثناء التي أعلنت في نفس السنة وانتهت في 1970 وهي فترة جمع فيها الملك جميع التخصصات، وعاش خلالها المغرب أزمات متتالية تمظهرت في اشتداد الصراع بين القصر والمعارضة. قدمت خلال هذه المرحلة عدة مشاريع للتعديل منها: مشروع 1961، مشروع 1979 ثم مشروع 1981، قدمت جميعها بمبادرة من وزارة العدل لكن لم يقبل أي منها بسبب الانتقادات الشديدة التي كانت توجه لها في كل مرة، إلى أن حدث أول تغيير سنة 1993، فكيف تم هذا التغيير؟ ما هو حجمه؟ من كان وراءه؟

بدأت أحزاب اليسار تطالب بتغيير مدونة الأحوال الشخصية منذ بداية السبعينات. استنكر القطاع النسائي الاتحادي الوضعية الدونية التي كانت توجد عليها المرأة المغربية في تلك الفترة وطالب بمنع تعدد الزوجات وجعل الطلاق بيد القضاء ومنح المرأة كافة الحقوق. نفس المطالب عبرت عنها باقي أحزاب اليسار. بموازاة مع ذلك وعلى مستوى الإصدار ظهرت عدة دراسات وأبحاث متعلقة بالمدونة محاولة توضيح مصادر الخلل فيها سواء في علاقتها بالواقع أو بالدستور أو بالمواثيق الدولية.[91] ويستند أصحاب هذا التوجه على ضرورة ملاءمة أحكام الأسرة مع فلسفة حقوق الإنسان وحقوق المرأة كما هي واردة في الاتفاقات الدولية خاصة تلك التي صادق المغرب عليها، في هذا الإطار دعت جمعية نسائية إلى القيام بحملة وطنية من أجل التحسيس والمطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية.

1- حملة المليون توقيع والبحث عن السند الشعبي

راهن اتحاد العمل النسائي منذ تأسيسه على تغيير مدونة الأحوال الشخصية واعتبرها أولى الأوليات في الملف المطلبي النسائي. بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة لسنة 1992 أعلن عن انطلاق حملته التحسيسية بهدف جمع مليون توقيع وأطلق نداء وجهه لكافة أفراد الشعب المغربي رجالا ونساء من أجل تزكية موقفه من تغيير مدونة الأحوال الشخصية ومساندة حملته. سجل التعارض الواضح بين

---

[90]- الفاسي علال: النقد الذاتي، الباب الرابع، الفكر الاجتماعي، دار الفكر المغربي الطبعة الثانية.

[91]- انظر كتاب كنزة لمراني العلوي: *الأسرة المغربية، الثوابت و المتغيرات*، 1989 وكتاب معادي زينب: *الأسرة المغربية بين الخطاب الشرعي و الخطاب الشعبي*، وكتب أخرى سبقت الإشارة إليها.

محتواها القائم على النظرة الدونية للمرأة والدستور الذي يقر بمبدأ المساواة بين الجنسين، كما انتقد بشدة ما يسببه هذا التعارض من أزمات ومشاكل اجتماعية، مؤكدا أن بناء علاقات ديموقراطية داخل الأسرة والمجتمع هو السند الحقيقي لبناء ديموقراطية حقيقية وهو أمر لا يتحقق إلا بتغير كافة البنود المجحفة في حق المرأة. تم الإعلان عن هذه العريضة خلال ندوة صحفية عقدها المكتب التنفيذي للجمعية بحضور ممثلي الصحافة الوطنية والدولية،[92] كما قدم مضمونها والمبادئ المطلوب احترامها في أي إصلاح مرتقب أهمها:

– اعتبار الأسرة مؤسسة مبنية على أساس التكافؤ والتكافل بين الزوجين على قدم المساواة.

– اعتبار المرأة كالرجل تكمل أهليتها بمجرد بلوغها سن الرشد.

– إعطاؤها الحق في الزواج دون حاجة إلى ولي منذ بلوغها سن الرشد.

– التنصيص على نفس الحقوق والواجبات بالنسبة لكلا الزوجين.

– وضع الطلاق بيد القضاء والتنصيص على حق الرجل والمرأة في تقديم طلب الطلاق إلى القضاء.

– منع تعدد الزوجات.

– إعطاء المرأة حق الولاية على أبنائها مثل الرجل.

– اعتبار العمل والتعليم حقان ثابتان للمرأة لا يحق للزوج سلبهما منها.

إضافة لهذه المطالب تضمنت العريضة بندا متعلقا بإقرار المساواة بين الجنسين في الإرث.[93]

رأت التيارات الإسلامية في مطالب اتحاد العمل النسائي مخالفة واضحة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومساسا بثوابتها، كتعبير عن احتجاجها ورفضها شنت حملة مضادة على صفحات جرائدها[94] اضطر الاتحاد معها إلى حذف هذا المطلب. عبر هذا الموقف عن "تسرع" نساء الاتحاد وسوء تقديرهن لحجم الصعوبات التي يطرحها المساس بقضايا تتمتع بقدسية دينية لا زال مجتمعنا التقليدي المحافظ غير مؤهل بعد لنقاشها.

---

[92]- انظر نص العريضة في جريدة 8 مارس، العدد 58، يونيو 1992.

[93]- انظر نص العريضة المتضمنة للبند الخاص بالإرث في جريدة 8 مارس العدد 57، مارس 1992.

[94]- أسبوعية الراية وهي لسان حال تيار الإصلاح والتجديد أعداد 18-19-20 من سنة 1992.

إضافة إلى هذا الموقف كرر اتحاد العمل النسائي نفس الخطأ الذي وقع فيه لحظة التأسيس وانفرد بقرار وضع العريضة دون أن يدخل في عملية تنسيق مع باقي الأطراف المعنية بالموضوع. هكذا لم تتمكن مبادرة جمع مليون توقيع من تفعيل الشعار المركزي الذي رفعه اتحاد العمل النسائي المتعلق بالجماهيرية والعمل المشترك بين كل الأطراف المعنية من قطاعات وجمعيات نسائية، وحكم مرة أخرى عل هذه الحملة التحسيسية بالتعثر.

اتخذ الاتحاد مجموعة من التدابير من أجل إنجاح حملة مليون توقيع:

على مستوى الهيئات السياسية

وجه اتحاد العمل النسائي رسالة نداء إلى لجنة التنسيق بين الأحزاب الوطنية بمناسبة تنظيمها لليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية وذلك بهدف التأكيد على ضرورة إدراج حقوق المرأة ضمن البرنامج الإصلاحي للأحزاب وعلى رأسها إصلاح مدونة الأحوال الشخصية.[95] كما وجه رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس النواب ومختلف الفرق البرلمانية يدعوهم فيها إلى المصادقة على المطالب المذكورة في أقرب الفرص من أجل النهوض بأوضاع النساء.

على المستوى الإعلامي

شكل لجانا للدعم في مختلف المدن المغربية لإنجاح الحملة من خلال تنظيم سلسلة من الندوات والتجمعات واللقاءات في مختلف المناطق بهدف التعريف بمضامين العريضة ودعوة الفاعلين رجالا ونساء للتوقيع عليها. كانت المناظرة الوطنية المنعقدة بالرباط في 18-19 أبريل 1992 أهم هذه الأنشطة حضرتها مجموعة من الجمعيات النسائية منها من كانت بصدد تأسيس إطاراتها ومنها من كانت في بداية طريقها، أما عن الأحزاب السياسية فقد حضرت ممثلة الاتحاد الاشتراكي ولم تحضر أي ممثلة عن حزب الاستقلال، كما حضرت ممثلات عن الجمعيات الحقوقية. وما أعطى دعما لهذه المبادرة هو حضور بعض الباحثين والباحثات الذين لهم اهتمام بالموضوع. انتهت أعمال المناظرة بتأسيس "مجلس التنسيق الوطني من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن حقوق المرأة"[96]الذي ضم مختلف التنظيمات النسائية والهيئات النقابية والحقوقية. اعتبرت الأطراف المكونة أن تأسيس مجلس للتنسيق بين النساء يعد حدثا تاريخيا بارزا، فلأول مرة تتمكن الهيئات النسائية من التجمع في إطار مهيكل من أجل الدفاع عن المسألة النسائية. أكدت مختلف أطراف المجلس التنسيقي عن التناقض الصارخ الموجود بين بنود المدونة وروح الشريعة

95 - Zakia D. ibidem, p. 333.

96- حول هذا المجلس انظر جريدة 8 مارس العدد58- 1992.

الإسلامية من جهة وبين محتوى المدونة والتطور الحاصل في وضعية المرأة المغربية على صعيد التعليم والشغل من جهة ثانية.

على المستوى الميداني

كانت حملة المليون توقيع بالشكل الذي دعا إليها اتحاد العمل النسائي فرصة لفتح الحوار وخلق التواصل بين مختلف فئات المجتمع أفرادا وجماعات حول مضمون المدونة ومكامن النقص فيها والبنود التي أصبحت متجاوزة بحكم الواقع، ثم شرح مضمون العريضة وكسب دعم المواطنين رجالا ونساء، والحصول على مليون توقيع كسند شعبي لطلب تغييرها. أما عن أشكال التواصل كانت كثيرة ومتعددة استغلت جميع الفضاءات من شارع ومدرسة وجامعة مع التركيز على المثقفين والمتعلمين. كانت الحملة مناسبة لفتح حوار اجتماعي حول قضايا ذات طبيعة دينية اجتماعية وثقافية خاصة أن البنود التي طالب الاتحاد بتغييرها والمقترحات التي أتى بها تمس الأسس الجوهرية التي تقوم عليها العلاقات بين الأزواج في مجتمع تقليدي محافظ لا زالت أكثر من نصف ساكنته تعاني من الأمية، مثل استبدال مبدأ الطاعة بالتكافل والمساواة، منح المرأة حق الأهلية الاجتماعية، اعتبارها كائنا مسؤولا بمجرد وصولها سن الرشد ووضع الطلاق بيد القضاء. جل هذه المقترحات تبدو وكأنها تسحب من الرجل بعض الصلاحيات التي تعود على الانفراد بها كحق التطليق وتعدد الزوجات كانت تعطيه سندا قانونيا لتدعيم سلطته واعتبارها حقا لا يمكن انتزاعه منه. لقد نجحت الحملة في فتح النقاش مع رجال ونساء المجتمع من مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية والأوساط المهنية وخلق دينامية اجتماعية تجلت عبر مظهرين متناقضين:

تجلى المظهر الأول في المواقف التي اتخذتها الأطراف المؤيدة كجمع التوقيعات والأنشطة الدعائية والحوار المفتوح مع مختلف مكونات المجتمع خاصة أن كل توقيع كان لابد أن يكون مسبوقا بنقاش حول مضمون المدونة والعريضة، إلا أن كل نقاش لم يكن يؤدي بالضرورة إلى توقيع على العريضة، مما يعني أن عدد المساهمين في النقاش فاق عدد الموقعين على العريضة.

أما المظهر الآخر لهذه الدينامية تجلى في الحملة المضادة التي قام بها التيار الإسلامي المعارض للعريضة بكافة مضامينها سواء على المستوى الميداني من خلال محاولة خلق رأي عام مضاد، أو على المستوى الإعلامي من خلال ما كان ينشره من فتاوى وخطب تكفر عضوات الجمعية وتتهمهن بالزندقة.

الملاحظ أن الاتحاد اتخذ مبادرة وضع العريضة وشرع في خوض الحملة التحسيسية الدعائية لجمع مليون توقيع بمفرده ثم بعد ذلك وجه النداءات إلى مختلف الأطراف

للانخراط معه من أجل إنجاح الحملة. وجهت انتقادات حادة لاتحاد العمل النسائي من طرف القطاعات النسائية للأحزاب التي راهن على مساندتها كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال، إذ اعتبرت جميعها أن الانفراد بالمبادرة موقف يتعارض كلية مع الشعار الذي رفعه الاتحاد الداعي إلى بناء حركة نسائية جماهيرية ديموقراطية ومستقلة تساهم في بنائها كل الأطراف المعنية، في نفس الوقت يتجاهل القوى السياسية التي لها سبق تاريخي في معالجة هذا الموضوع.[97] إضافة إلى أن المطالبة بتغيير قانون يمس كافة أفراد المجتمع المغربي مسألة لا تهم جمعية نسائية واحدة بل مسألة ينبغي أن تحظى بموافقة جميع الهيئات السياسية والجمعوية، وهذا ما لم يحترمه الاتحاد. لهذا تأرجحت ردود الأفعال اتجاه حملة المليون توقيع بين المعارضة والمساندة.

2- معارضة التيار الإسلامي وتكفير المؤيدين

حين نتحدث عن الدين الإسلامي هنا ليس المقصود هو العقيدة أو الإيمان أي العلاقة الوجدانية للإنسان مع ما يعتبره مقدسا ومطلقا، وإنما الدين كثقافة امتزجت فيها مبادئ الشريعة الإسلامية والمواقف الفقهية بالمعتقدات الشعبية والعادات والتقاليد، الدين "التجلي العملي النسبي لهذه العلاقة في صور مختلفة من الوعي والممارسة الاجتماعية". يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الممارسات الدينية وهي: الدين الشعبي، الدين الرسمي، الدين السياسي.[98]

الدين الشعبي: هو خلاصة تراث تاريخي حضاري تختلف مظاهره من مرحلة تاريخية لأخرى يتجلى في السلوكات الدينية اليومية المتمثلة في الطقوس والقيم والمفاهيم المتداخلة التي تتجلى في الأخلاق، العادات، التقاليد وطرق الاحتفال بالمناسبات الدينية، تختلف هذه الممارسات من فئة اجتماعية إلى أخرى يمكن أن تصل حد التناقض لكنه تناقض لا يمس جوهر هذه الممارسات. من خصوصياته القدرة على التكيف مع القيم والنظم الاجتماعية الجديدة، لهذا يتسم بالمرونة والتسامح.

الدين الرسمي: في معظم البلدان الإسلامية يعلن بشكل رسمي أن الإسلام هو دين الدولة لذلك توجد مؤسسات دينية لرعايته تختلف تسميتها من بلد لآخر، ففي المغرب نجد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، رابطة علماء المغرب، دار الحديث

97- سبق للقطاع النسائي أن طالب بتغيير مدونة الأحوال الشخصية في التقرير النسوي الذي قدمه للمؤتمر الاستثنائي الحزب في 1975. تشير بعض تقارير التقدم والاشتراكية كذلك إلى نفس الموضوع، كما نجد جمعيات نسائية سبق وطالبت بذلك مثل الجمعية المغربية للنساء الديموقراطيات، وجمعية الدفاع عن حقوق النساء.

98- *الإسلام السياسي* تحت إشراف محمود أمين العالم، المقدمة. الطبعة الثانية مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ص 9 ،1991.

الحسنية، في مصر مثلا نجد دار الإفتاء، الأزهر. فضلا عن المضامين الدينية المسطرة في البرامج التعليمية وفي وسائل الإعلام السمعي البصري هناك طرق الاحتفال بالأعياد الدينية وبعض الطقوس والشعائر كإحياء المواسم الشعبية. تعمل كل هذه المؤسسات تحت توجيه الدولة وبالضبط القصر الملكي الذي يخضعها إلى إدارته الكاملة، من خلالها يمارس سلطاته ويتحكم في كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية. هكذا يتم تداخل واضح بين الدين والسياسة وتصبح هذه المؤسسات شكلا من أشكال الدين السياسي وطرفا رئيسيا فيه.

الدين السياسي: الشكل الثاني من الدين السياسي نجده خارج المؤسسات الدينية الرسمية، ممثلا في الحركات الأصولية والجماعات الدينية الغير رسمية، وأحيانا في الأحزاب السياسية الإسلامية. تكون هذه القوى معارضة للدين الرسمي والنظام السياسي وباقي القوى السياسية الأخرى، مبرر وجودها في غالب الحالات هو أن تكون بديلا للنظام الرسمي الذي يكون في نظرها طاغيا أو فاسدا أو تابعا للغرب. تفسر معظم الأزمات التي يعرفها المجتمع بإرجاعها لعدم تطبيق الدين الإسلامي والتبعية للنموذج الغربي، أما الحلول المقترحة فتنطلق من منطلق واحد وهو ضرورة الرجوع إلى الأصول بنوع من المرونة عند البعض وبنوع من التشدد الذي يصل حد التعصب عند البعض الآخر.

واجهت حملة المليون توقيع معارضة شديدة باسم الدين الإسلامي السياسي شارك فيها طرفان أساسيان وهما حركة التجديد والإصلاح كجماعة دينية معارضة، وفريق من العلماء والفقهاء كممثلين لمؤسسات دينية رسمية وهي رابطة العلماء، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وظف الطرفان الوسائل التحريضية والإعلامية لتعبئة الشعب المغربي من أجل رفض العريضة وعدم التوقيع عليها وبذلك يكون الطرف الثالث الممثل للدين الشعبي قد أقحم بدوره في الحملة المضادة. وجه المكتب التنفيذي لحركة التجديد والإصلاح بيانا دعا فيه المسلمين إلى استنكار العريضة وعدم التوقيع عليها وطالب من السادة العلماء أن يبينوا حكم الشرع في مضمونها واعتبر أن مراجعة المدونة يجب أن تتم في إطار مراجعة كل القوانين وموافقتها مع الشريعة الإسلامية لتصلح أحوال الأمة. لإنجاح حملتها المضادة دعت الحركة كافة الجمعيات والهيئات الإسلامية إلى القيام بواجبها في الدفاع عن الشريعة الإسلامية وخصوصا ما تبقى منها في مدونة الأحوال الشخصية.[99] لم تقف المعارضة عند هذا الحد بل ذهبت حد التكفير والتهديد، في هذا الإطار أصدر محمد الحبيب التجكاني فتوى في حق من يطالب بإلغاء أحكام الشريعة القطعية في كونها ردة في الإسلام والردة هي

[99]- انظر نص البيان في أسبوعية الراية بتاريخ 22 يونيو 1992.

جريمة تعاقب بالإعدام بعد الاستتابة ثلاثة أيام.[100] إن المطالبة بمنع التعدد وبتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث وضعت المسؤولات عن العريضة في موقع المرتدات عن الإسلام تجوز محاربتهن وتباح دماؤهن.

لم يتأخر رد فعل العلماء كذلك، إذ اعتبروا أن هذه الحملة أشد خطرا على الشعب المغربي من الظهير البربري "ذلك أن هذا الظهير كان يهدف لإخراج نصف سكان المغرب من حكم الشريعة الإسلامية، أما دعاة حملة تغيير المدونة فإن هدفهم هو إخراج الشعب المغربي من حكم الشريعة. في نفس الوقت رفع فريق من العلماء مذكرة إلى الوزير الأول ورئيس مجلس النواب أكدوا فيها أن من يرفض حكما شرعيا ثابتا بنص القرآن أو السنة هو مرتد تطبق عليه أحكام الردة، كما اعتبروا أن الحملة ستحدث الفتنة داخل المجتمع لهذا طالبوا بإيقاف نشاطها وإجراء تحقيق مع المسؤولات عنها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإرجاع الأمور إلى نصابها. هل كان التكفير والتهديد بالقتل دفاعا عن الشريعة الإسلامية أم دفاعا عن مواقع سياسية؟

في هذه المرحلة كانت حركة التجديد والإصلاح هيأة غير معترف بها قانونيا تبحث عن موقع في الخريطة السياسية، وبحكم توجهها الإسلامي استغلت الحدث وجعلت منه فرصة للتعريف بنفسها وإثارة الرأي العام حولها وإشعار النظام بالثقل السياسي الذي يمكنها أن تلعبه في المستقبل، مستغلة استعداد الفئات المحافظة والتقليدية التي يسهل إقناعها باسم الدين ووظفتها في حملتها ضد جمعية نسائية. نجحت الحركة في تغليط الرأي العام وتحويل قضية اجتماعية من حجم تغيير المدونة والدفاع عن المرأة وحقوقها إلى موضوع للنكتة.

غالبا ما يكون الدين السياسي معارضا للدين الرسمي نظرا إلى اختلاف منطلقاتهما وأهدافهما، لكن في بعض الحالات يحدث اتفاق ومهادنة بينهما، هذا ما حدث أثناء معارضة مشروع تغيير المدونة حيث أن معارضة العلماء والفقهاء هي تعبير ضمني عن موقف الدين الرسمي الذي سينال دعم القصر ويعطي لنفسه حق الحديث باسم الدين فصدر نفس الرد من الطرفين وهو الرفض مع التكفير والتهديد. نفس الموقف سوف يعرفه مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

حولت هذه الردود حملة المليون توقيع إلى حدث بارز ذي أبعاد اجتماعية وسياسية ودينية مما أفقدها تدريجيا طابعها المطلبي النسائي.

---

[100]- انظر نص الفتوى في أسبوعية الراية العدد 20- 22 أبريل 1992.

3- ردود أفعال الأطراف المساندة للتغيير

مقابل التيار الإسلامي المعارض أعلنت أطراف أخرى عن مساندتها المبدئية لتغيير المدونة رغم تحفظها عن فكرة جمع مليون توقيع والفترة الزمنية التي تمت فيها الحملة.

في ردها اعتبرت المنظمات الحقوقية أن هذه الهجمات تعتبر مسا بحرية التعبير التي هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، كما أن المطالبة بتغيير بنود مدونة هي من اجتهاد فقهاء في مرحلة تاريخية معينة بعيدة عن أن تكون مضرة لا بالإسلام ولا بالمسلمين. اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن حرية التعبير حق يضمنه الدستور، وأن فتوى التجكاني المنشورة تعد تطاولا على القانون وعلى اختصاص القضاء والبرلمان وتحريضا على القتل ومخالفة لما ورد في الدستور المغربي من حرية الرأي ولجميع المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والداعية إلى المساواة بين الجنسين، لهذا طالبت بضرورة الاحتكام للحوار الديموقراطي. كما أصدر المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان بيانا أكد فيه أن تعديل مدونة الأحوال الشخصية كقانون وضعي لا يشكل جريمة بل وسيلة حضارية لبناء دولة الحق والقانون.[101]

أما أحزاب الكتلة، خاصة حزب الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية كأحزاب تدعو في أدبياتها إلى ضرورة تغيير وضع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل التزمت الصمت والحياد منذ انطلاق الحملة متجاهلة مواقف قطاعاتها النسائية التي سبق وطالبت بتغيير مدونة الأحوال الشخصية وركزت على نفس البنود المتعلقة بالزواج والولاية والطلاق وتعدد الزوجات، كما تجاهلت انخراط نسائها في مجلس التنسيق. ليست أول مرة يتخذ فيها هذان الحزبان مثل هذا الموقف، إذ "يغلب الالتباس والغموض على مواقف الأحزاب التقدمية المغربية من الدين... لا تبدي أطر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكذا مثقفو حزب التقدم والاشتراكية حماسا كبيرا في الرد على الانتقادات ذات الطابع الديني، كما يلتزم الحزبان الصمت حين مناقشة أمور لها علاقة بالشريعة والملة."[102] سيؤثر موقف هذين الحزبين بشكل واضح على قطاعاتها النسائية مما سيدفعها إلى الانسحاب من مجلس التنسيق، بينما ستستمر لجنة التنسيق على مستوى الأحزاب الأربعة في إطار الكتلة الديموقراطية. لكن إلى أي حد يمكن اعتبار الموقف المحايد للأحزاب السياسية سببا حاسما في حدوث هذا الانسحاب؟ ما هو موقف القطاعات النسائية من هذه المبادرة؟ كان العمل

---

[101]- انظر نص البيان في كتاب *المنظمة المغربية لحقوق الإنسان*، البلاغات والتصريحات، ماي 1991 دجنبر 1992، دار النشر المغربية.

[102]- الطوزي محمد، *مرجع مذكور*، ص 189.

في مجلس التنسيق أول تجربة خاضتها مكونات الحركة النسائية المغربية، عرفت تعثرات كثيرة أبانت أن تجربتها في مجال التنسيق وقدرتها على تدبير الخلافات محدودة جدا. إن دخول بعض القطاعات والجمعيات النسائية لمجلس التنسيق لم ينسها ما اعتبرته خطأ فادحا في حق الحركة النسائية، والمقصود بذلك انفراد اتحاد العمل النسائي باتخاذ قرار الحملة لوحده وفرضه منطق الزعامة. إلى جانب هذه العوامل هناك الصعوبات التي يثيرها النقاش في قضايا مرتبطة بالدين والموروث الثقافي والتي لم يكن أي طرف مهيأ بعد للدخول في غمارها، مما جعل الحملة تتحول إلى معركة سياسية يستفيد منها كل طرف حسب موقعه وأهدافه.

كيف سيكون رد اتحاد العمل النسائي على انسحاب نساء الأحزاب الوطنية، وكيف سيواجه معارضة التيار الإسلامي؟

تجاهل الاتحاد انسحاب نساء أحزاب الكتلة وفي المقابل شجع أطرافا أخرى على الدخول في التنسيق مثل لجنة المرأة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، ممثلات عن حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، وعدد من الفعاليات المنتمية إلى اليسار كأطراف لا تسير على نفس الخط السياسي لأحزاب الكتلة الوطنية. أما هذه الأخيرة فقد طلبت من نسائها الانسحاب من التنسيق وضغطت على منظمة العمل الديموقراطي الشعبي لتطلب من اتحاد العمل التراجع عن العريضة،[103] مما يعكس الخلفية التقليدية المحافظة لأحزاب الكتلة بما فيها أحزاب اليسار التي تتبنى الفكر الاشتراكي، وعجزها عن اتخاذ مواقف واضحة من العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية.

إذا كانت المطالبة بتغيير قانون الانتخابات قد وحد مواقف أحزاب الكتلة، فإن المطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية قد قسمها وجعل مواقفها متأرجحة بين الرفض والحياد مما يبين أن المسألة النسائية لا زالت بعيدة عن أن تحتل الموقع الذي تستحقه في برامج الأحزاب بحجة أولوية السياسي على النسائي.

أمام انسحاب القطاعات النسائية من التنسيق وتخليها عن دعم الحملة، وموقف الصمت الذي اتخذته أحزاب الكتلة والمعارضة والهجوم الشديد من طرف التيار الإسلامي، وجد اتحاد العمل النسائي نفسه وحيدا في مشروع مجتمعي أكبر من حجمه بكثير يتطلب تضافر جهود جميع المكونات السياسية والفكرية والدينية، مما اضطره إلى تليين خطابه والتركيز على مبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور، وعلى مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، كتثبيت لموقف الحركة النسائية من عدم رفضها للإسلام وإنما لما هو معارض لمبدأ المساواة في الإسلام.

[103]- Daoud, Z. ibidem, p. 340.

4- إمارة المؤمنين وفك النزاع

بما أن القصر كان طرفا حاسما في وضع مشروع المدونة فلا يمكن أن يتم تغييرها بدون تدخله من جديد نظرا إلى السلطات الدينية والسياسية التي يخولها له الدستور. وتماشيا مع الموقف الذي اتخذته المؤسسات الدينية أمام هذه الأحداث، دعا الملك الحسن الثاني ولأول مرة الجمعيات النسائية إلى توجيه ملاحظاتها ومؤاخذاتها إلى شخصه مباشرة بصفته أميرا للمؤمنين إليه ترجع صلاحيات تفسير وتطبيق القرآن "أسمع أنكن تشتكين من المدونة أو تطبيق المدونة، فاعلمي ابنتي العزيزة المرأة المغربية أن المدونة هي قبل كل شيء في عنقي وأنا المتحمل مسؤولية المدونة أو عدم تطبيق المدونة، فارجعي الأمر لي ... هناك فعلا ثغرات أو تطبيق غير صالح للمدونة وهناك حيف وظلم... لا يمكن أن يحل هذا المشكل إلا عبد ربه لأنه أمير المؤمنين."[104] نفهم من الخطاب الملكي أنه فيما يتعلق بموضوع متعدد الأبعاد يلتقي فيه ما هو ديني بما هو سياسي واجتماعي لا أحد له الصلاحية باتخاذ أية تدابير ولا القيام بأية خطوة في التغيير، وأن الأمر يعود جملة وتفصيلا إلى شخص الملك. بمعنى أن توجه الاتحاد إلى الأحزاب السياسية ومجلس النواب لطلب دعمهم لا يمكن أن يحقق النتائج المطلوبة، وأن تغيير مدونة الأحوال الشخصية كقانون شرعي لن يتأتى إلا بقرار من الملك باعتباره أميرا للمؤمنين يمثل الشرعية الدينية وينفرد بحق اتخاذ قرارات في هذا الشأن.

لم تتفق مختلف مكونات مجلس التنسيق على كيفية التعامل مع مضمون الخطاب الملكي كما لم تتمكن من صياغة وثيقة مشتركة تحدد المطالب والمقترحات النسائية، ومما زاد الأمر تعقيدا مضمون الخطاب الذي ألقاه الملك بتاريخ 8 شتنبر 1992 مباشرة بعد ظهور نتائج الانتخابات المحلية، حيث أعلن على الاتصالات التي تمت مع جميع الهيئات الممثلة للمرأة المغربية واختياره للمخاطبات وللجنة الفقهية القانونية التي ستكون المحاور المباشر للسيدات اللائي وقع عليهن الاختيار. تشكلت اللجنة من بعض الفقهاء والعلماء المتخصصين، ترأسها السيد عبد الهادي بوطالب المعروف بتفتحه وبعمق معارفه الدينية والقانونية. أما المخاطبات فقد تم اختيار نساء القطاعات النسائية للأحزاب السياسية في حين لم تستدع الجمعيات بما فيها تلك التي كانت وراء حملة المليون توقيع أي اتحاد العمل النسائي كإشارة إلى أن القصر يخاطب الهيئات التي يرى أنها قادرة على أن تعبئ الجماهير وليس الجمعيات النسائية. كان ذلك القرار بمثابة تجاهل تام لتوجه الجمعية صاحبة المبادرة وإعلان على أن الفاعل الحقيقي في مثل هذه القضايا هو القصر.

---

[104]- الخطاب الملكي ليوم 20 غشت 1992 موجود في كتاب "*المرأة في خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني*" منشورات وزارة الخارجية والتعاون وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2001.

5- فشل أول مجلس تنسيق نسائي

بعد انسحاب نساء الأحزاب الفاعلة من المجلس والتحاق أطراف مختلفة المشارب غير قادرة على توحيد الرأي حول طرق العمل والتفاعل مع الخطب الملكية، وأمام كذلك استبعاد القصر للجمعيات النسائية كطرف مخاطب بدا واضحا ارتباك عمل مجلس التنسيق وعدم تمكن أطرافه من توحيد مواقفهم وتصوراتهم وحسن تدبير خلافاتهم مما أدى إلى فشله وعدم استمراره، الأمر الذي اضطرت معه جمعية اتحاد العمل النسائي إلى تقديم مقترحاتها للجنة المعنية بشكل منفرد كباقي الجمعيات الأخرى، وكان ذلك بمثابة إعلان فشل مشروع العريضة بشكل رسمي.

رغم عدم تمكن حملة المليون توقيع من تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وفي مقدمتها تغيير مدونة الأحوال الشخصية وفق منظور حديث يضمن المساواة بين الجنسين، ورغم عدم تمكنها من بناء حركة نسائية مغربية موحدة وفشل أول محاولة تنسيقية بين مكوناتها، فقد ساهمت هذه الحملة في فتح نقاش في الأوساط السياسية والثقافية، في صفوف الرجال والنساء حول قضايا المرأة وعلى رأسها الأحوال الشخصية.

6- تعديلات ليست في مستوى طموح الحركة النسائية

استمر عمل اللجنة إلى حدود فاتح ماي 1993 حيث تم استقبال النساء مرة أخرى لتقديم نتائج العمل التي يمكن القول إنها لم تكن في مستوى تطلعاتهن. لقد تم تغيير بعض البنود فقط تلك المتعلقة بالولاية، تعدد الزوجات، الطلاق، الحضانة، النفقة، إضافة إلى إحداث مؤسسة جديدة تحت اسم مجلس العائلة. ارتكز التعديل على أساس التفريق بين الأحكام الثابتة والمتغيرة في الشريعة الإسلامية لذلك لم يأت بما يخالف الأحكام القطعية في الدين. لم تكن هذه التعديلات في مستوى مطالب الهيئات النسائية ولا الجمعية التي قامت بالحملة.

7- ردود أفعال القطاعات النسائية من التعديلات

بالنسبة لاتحاد العمل النسائي الذي كان صاحب المبادرة لم يخرج عن صمته إلا بعد ثمانية أشهر من إعطاء النتائج وقد كان هذا التأخر تعبيرا واضحا عن الاستياء الذي شعر به. في البيان الصادر عن الندوة الصحفية التي نظمها بتاريخ 7 دجنبر 1993 وضح موقفه[105] وعبر فيه عن عدم رضاه عن النتائج التي جاء بها التعديل الذي لم يمس جوهر المدونة وأبقى على اللامساواة بين الجنسين كمبدأ لا تظهر معه أهمية

[105]- لطيفة البوحسيني: *الجمعيات النسائية المغربية: أي دور وأي تأثير*؟ دراسة مكونة من 50 صفحة لا زالت تحت الطبع، ص 15.

البنود الأخرى التي تم تعديلها. لهذا سيبقى ملف المدونة مفتوحا وستستمر الجمعية في نشاطها وتحركها حول هذا الموضوع إلى أن تتحقق الأهداف. في أوساط هذه الجمعية تم اعتبار أن المكسب الأساسي الذي تم تحقيقه هو إزالة طابع القدسية عن نص قانوني لم يعرف أي تعديل منذ عام 1957.

أما منظمة المرأة الاستقلالية فقد اعتبرت أنه لا داعي للتسرع في المطالبة بتغيير بنود المدونة ودعت إلى عقد مناظرة وطنية يشارك فيها العلماء ورجال القانون والمسؤولون في الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية لمناقشة الموضوع.

أما الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، فقد عبرت عن ارتياحها لكون أعلى سلطة في البلاد اهتمت بالموضوع وأكدت على ضرورة العمل من أجل تغيير المدونة، كما انتقدت الانفراد بالقرارات والمبادرات الشخصية (كإشارة إلى حملة مليون توقيع) واعتبرتها تساهم في تشتيت الحركة النسائية، وتمنعها من استثمار طاقاتها وتنويع مكوناتها بشكل إيجابي، ومن نتائج ذلك هو عدم تقديم مشروع مشترك، لذلك دعت الجمعية إلى أن تحقيق المكاسب متوقف على تجنب هذه السلبيات وتوحيد الجهود واتخاذ القرارات بشكل جماعي. "فالمبادرات المشتتة والغير متفق عليها تؤدي إلى ضعف ومحدودية التأثير".[106] كما أكدت الجمعية بدورها على أن التعديلات ليست في مستوى الطموحات.

انتقد القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بدوره الكيفية التي تمت بها المبادرة من طرف نساء منظمة العمل الديموقراطي الشعبي معبرا عن عدم رضاه عن التعديلات التي أدخلت عن المدونة والتي لم تأت بجديد، وأكد على ضرورة مواصلة العمل من أجل إصلاح أكثر جذرية.

شكلت حملة مليون توقيع من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية حدثا بارزا في تاريخ الحركة النسائية المغربية ومختلف الهيئات السياسية. لقد أثارت نقاشا مجتمعيا شارك فيه كل من يعتبر أن بناء مجتمع ديموقراطي لا يمكن أن يتم والمرأة لا تتمتع بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحكمها قانون يجعلها تحت وصاية الرجل. خلق المشروع كذلك دينامية وسط كل فئات المجتمع وفتح لها المجال للتعامل مع موضوع ظل مهمشا ومسكوتا عنه لعقود. وقد تجاذب هذا الحدث موقفان متباينان، موقف يرغب في تحديث المجتمع وخلق علاقات جديدة بين الجنسين أساسها المساواة وضمان حقوق الطرفين، وموقف محافظ يرفض تغيير البنيات الاجتماعية القائمة على التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، ويريد إبقاء السلطة في يد الرجل وحده. إلا أن هذه المبادرة جاءت في ظرف كانت فيه تجربة الجمعيات

[106]- في بيان صادر عن الجمعية في نهاية سنة 1993.

النسائية محدودة في الزمان والمكان لم يتمكن مجلس التنسيق الذي ضم عددا من الهيئات من إنجاحها بالشكل المطلوب. استمر اتحاد العمل النسائي صاحب المبادرة في تأطير الحملات التحسيسية وشرح مضامين العريضة وتوضيح مشروعية المقترحات الواردة فيها بهدف خلق تجاوب المواطنين معها والتوقيع عليها. الملاحظ أنه رغم الاستجابة المبدئية لمختلف الفعاليات مع المبادرة إلا أنها بقيت متحفظة بشأن طريقة العمل التي بدا اتحاد العمل آخذا بزمامها هذا الواقع منع عددا من الجمعيات التي تنتمي عضواتها إلى الأحزاب السياسية وكذلك القطاعات النسائية إلى المشاركة في الحملة، خوفا من استغلالها سياسيا من طرف نساء منظمة العمل، خاصة أن المغرب كان على أبواب الدخول في الانتخابات، بمعنى أن الاعتبارات والحسابات السياسية كانت حاضرة في التعامل مع الحدث وبالنسبة لكل الأطراف بما في ذلك اتحاد العمل النسائي صاحب المبادرة، الذي لم يتعامل مع تغيير المدونة كمطلب نسائي فحسب.

اتخذت أحزاب الكتلة موقف الحياد السلبي من المشروع، وكان الصمت مؤشرا قويا على كون المسألة النسائية لا تشكل بعد نقطة مهمة في تصورها المجتمعي. فرغم أنها كانت في مرحلة تأسيس منظور جديد للممارسة السياسية بتشكيلها للكتلة الديموقراطية كإطار تنسيقي يحمل مشروعا سياسيا ومجتمعيا متقاربا في تصوراته وأهدافه، فقد بدا واضحا أن تغيير المدونة والدفاع عن المساواة بين الجنسين لا يشكل بعد نقطة في هذا المشروع.

لم تتمكن القطاعات النسائية للأحزاب من إنجاح أول مشروع نسائي مشترك وذلك لسببين.

انفراد قطاع منظمة العمل بقرار تأسيس تنظيم جماهيري مستقل ودعوته بعد ذلك باقي الأطراف لدعم مشروعه يبين عدم استعداده للممارسة الديموقراطية ومراهنته على الاعتبارات السياسية بقوة رغم ادعائه خدمة القضية النسائية بالدرجة الأولى.

عدم قدرة هذه القطاعات النسائية على صياغة مشروعها بمقاربة نسائية وبطرق ديموقراطية لأنها تفتقد لاستقلالية القرار ولا تشكل قوة ضاغطة داخل أحزابها، لهذا كانت عاجزة عن اتخاذ قرارات في مصلحة النساء والدفاع عن مشروع موحد مثل مشروع تغيير المدونة.

أما بالنسبة للنظام فقد كانت الحملة وما أثارته من ردود أفعال متباينة مناسبة أكد فيها إرادة الملك في الحسم في جميع الخلافات باعتباره أميرا للمؤمنين له كافة الصلاحيات، الدستورية والدينية والسياسية خاصة في موضوع تلتقي فيه الأبعاد الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فبتدخله أبان القصر أن صلاحيات الأحزاب

وقطاعاتها النسائية محدودة جدا وأنها عاجزة عن التحكم في الأحداث بالشكل المناسب.

لقد كانت المطالبة بتغيير المدونة مبادرة نسائية، لكن تعديلها كان قرارا ملكيا. لم تكن التعديلات في مستوى ما تطمح إليه الحركة النسائية، لذلك ستبقى المطالبة بتغيير المدونة قائمة ومطلبا تلتقي حوله مختلف الهيئات النسائية السياسية الجمعوية والحقوقية طيلة التسعينات إلى تاريخ حدوث التعديلات الأخيرة في مارس 2004.

المبحث الثاني: مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية

ظل تغيير مدونة الأحوال الشخصية مطلبا قائما ما فتئ عدد الهيئات المطالبة به يتكاثر. وقد اعتبر "مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية" استجابة شاملة لتغيير أوضاع المرأة على كافة الواجهات. مشروع وضعته "كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة" كوزارة أنشئت لأول مرة مع حكومة التناوب الديموقراطي سنة بعد تعيينها وذلك بتنسيق مع بعض الجمعيات النسائية وممثلي القطاعات الحكومية وممثلات عن الحركة النسائية والحقوقية والتنموية وكذلك عدد من الباحثين والباحثات المهتمات بالموضوع.

تتضمن الخطة تشخيصا لأوضاع المرأة في مختلف المجالات اقتصادية اجتماعية قانونية وصحية، كما تضمنت معطيات وإحصائيات خاصة بكل مجال على حدة، ثم حددت المجالات المستعجلة التي ينبغي التدخل بصددها تتمثل في النقاط التالية:

- التعليم ومحو الأمية والتربية غير النظامية
- الصحة الإنجابية
- الإدماج في الحياة الاقتصادية وسوق الشغل ومحاربة الفقر
- التمكين القانوني والسياسي والمؤسساتي.

حدد المشروع 193 تدبيرا من أجل التدخل في مختلف هذه المجالات يتوخى كل واحد منها تحقيق هدف معين وتصب كلها في تحقيق الهدف العام المتمثل في إدماج المرأة في التنمية وتمكينها من الاستفادة من مشاركتها في هذه التنمية. حدد المشروع كذلك مدة زمنية لإنجاز التدابير ذات الطابع الاستعجالي من سنة 1999 إلى سنة 2000. والتدابير الأولوية من 1999 إلى 2003. تم تقديم هذا المشروع يوم 19 مارس 1999 في حفل عام ترأسه كثير من الشخصيات السياسية المهتمة بالموضوع.[107] تشكلت بعد ذلك لجنة وزارية دائمة برئاسة الوزير الأول للنظر في كيفية تفعيل مختلف التدابير الواردة في الخطة، لكنها لم تعقد أكثر من اجتماعين. ومنذ هذه اللحظة دخل مشروع الخطة في مرحلة صعبة، بدأت بالورقة التي قدمها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية باسم لجنة العلماء وهي لجنة تابعة لوزارته، تضمنت ردا يعبر عن الرفض للمشروع خاصة التدابير المتعلقة بمدونة الأحوال الشخصية

[107]- ترأست الحفل الأميرة فاطمة الزهراء، رئيسة الاتحاد الوطني النسائي المغربي، وحضره الوزير الأول وكاتب الدولة في الرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة وعدد آخر من الوزراء والشخصيات السياسية والفعاليات النسائية.

كتدابير ستثير مرة أخرى تحفظات وانتقادات سيتم التركيز عليها من طرف المعارضين لهذا المشروع. فماذا تضمنت هذه التدابير؟

يتلخص مقترح تعديل المدونة في تسعة بنود وهي لا تختلف عن تلك التي تطالب بها الجمعيات والقطاعات النسائية والتي سبق وتضمنتها عريضة المليون توقيع وهي:

- رفع سن الزواج إلى 18 سنة،
- جعل حكم الوصاية في الزواج ثانويا بالنسبة للفتيات الراشدات،
- حذف التطليق وإقرار الطلاق القضائي،
- حذف تعدد الزوجات واقتراح حالات استثنائية حسب تقدير القاضي وبموافقة الزوجة الأولى،
- توحيد سن الحضانة بغض النظر عن جنس الأطفال في 15 سنة،
- إلغاء كون زواج الأم المطلقة سببا في سقوط حق الحضانة،
- توسيع مفهوم النفقة ليشمل بيت الزوجية كمكون أساسي،
- إخضاع حق التصرف في أملاك القاصر للقاضي سواء كان الممثل الشرعي هو الأب أو الأم،
- إقرار نصف الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج للمرأة المطلقة.

تهم هذه النقاط التسع الأحكام الخاصة بالعلاقات الزوجية كما أوردها مشروع الخطة، وقد أثارت حفيظة وغضب لجنة العلماء وفعاليات سياسية ودينية، وأخرى مستقلة، وقد اتسعت رقعة هذه المعارضة حتى شملت الشارع المغربي الذي أصبح ينسج قصصا وحكايات حول ما ستفعله الخطة بالمجتمع المغربي.

مرة أخرى سيحدث مطلب تغيير الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة هزة اجتماعية وإعلامية سينقسم على إثرها المجتمع المغربي إلى قسمين، قسم مؤيد وقسم معارض، الأول له استعداد للاعتراف بالمرأة ككيان مستقل ومواطن كامل الأهلية، والثاني راغب في إبقائها كإنسان من الدرجة الثانية وكائن قاصر مدى الحياة. لقد وجد المجتمع المغربي نفسه أمام الانقسامات والصراعات والتحولات التي عاشها في بداية التسعينات بأساليب دعائية جديدة وتحت مبررات وحجج أبدع في نسجها العقل السياسي والمخيال الشعبي على حد سواء.[108] فمن هي أطراف الخلاف هذه المرة

[108]- لقد ابتعدت الأطراف المعارضة للخطة أساليب تحريضية كثيرة من أجل تشويه مضمونها وتعبئة المواطنين ضدها، منها: تعبئة أئمة المساجد ومدهم بخطب جاهزة لإلقائها يوم الجمعة تحمل مضمونا عدائيا للمرأة ولأبسط حقوقها. تسجيل أشرطة صوتية يتنقل بها الدعاة في المحلات التجارية والأسواق والحافلات، تنعت المشروع وأصحابه بأقدح النعوت، واستعمال أسلوب التغليط والتمويه وقلب الحقائق كالقول أن الخطة تدعو إلى الفساد والانحلال الخلقي وتمرد البنات على آبائهم و التفريق بين الزوج و زوجته، و أكل مال الناس بالحرام وغيرها كثير...

وما هي الأساليب التي استعملها كل طرف لتدبير هذا الخلاف؟ وما هو موقف الحكومة من هذا الخلاف؟

1- تعدد الأطراف المعارضة

كانت المعارضة في تجربة المليون توقيع ممثلة في إحدى الجماعات الإسلامية وبعض العلماء والفقهاء، أما مع تجربة الخطة فقد تعددت الجهات المعارضة، بحيث تمثلت في مؤسسات رسمية كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واللجنة العلمية التابعة لها، جمعية خريجي دار الحديث الحسنية، رابطة علماء المغرب، وأئمة المساجد. أما المؤسسات الغير رسمية فتمثلت في حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح إضافة إلى شخصيات مستقلة. فما هي مبررات كل طرف لرفض الخطة في جانبها المتعلق بالأحكام الشخصية؟

لقد عبرت كل هيأة عن معارضتها ورفضها القاطع للخطة بأشكال متعددة كالحملات الدعائية والتحريضية وإصدار البيانات. اعترضت اللجنة العلمية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على كل التعديلات واعتبرتها تقويضا للشخصية المغربية الإسلامية ونسفا لمرجعيتها الدينية من خلال "نقل أحكام الأسرة من وضعها الأصيل الذي يعكس ذاتنا وهويتنا وأصالتنا إلى وضع تغريبي لائكي كما تقترحه الورقة".[109] وجهت رابطة علماء المغرب اتهامات للحكومة المغربية واعتبرتها تهدد انتماء المغرب للشريعة الإسلامية وقد جاء في البيان الذي أصدرته ما يلي: "إن علماء المملكة يندِدون بما تضمنته بنود الخطة المقترحة، وديباجتها من استخفاف بالتشريع الإسلامي وتهديد لاستمرارية الإسلام الذي تضمنته تلك البنود المناهضة لأصول الأحكام الإسلامية كتابا وسنة."[110] لم يختلف موقف جمعية خريجي دار الحديث الحسنية عن سابقاتها إذ أصدرت بيانا جاء فيه: "إن المحتوى الفقهي للخطة وما تضمنته من دعوى صريحة لتغيير الأحكام الشرعية- رغم أنف النصوص القطعية- والاستعداء عليها بالمنظمات النسائية والهيئات الدولية والدعوة إلى اتخاذ القوانين التي صاغتها الثقافة العلمانية شريعة ومنهجا، وذلك كجعل الطلاق بيد القاضي وقد وضعه الشرع بيد الزوج، ومنع تعدد الزوجات الذي أباحه الإسلام ولم يفرضه، كإلغاء الولاية في النكاح وكانت محل إجماع المجتهدين عبر العصور كاقتسام ما امتلكه الزوج أثناء سريان الحياة الزوجية عند انتهاء هذه العلاقة، سوية بينه وبين مطلقته، وفيه ما فيه من إباحة أكل أموال الناس بالباطل وهو محرم شرعا

---

[109]- أصدرت هذه اللجنة ورقة حول الموضوع، أوردته لطيفة البوحسيني مرجع مذكور.

[110]- بيان منشور في جريدة أصداء العدد الصدر بتاريخ 30-6-1999، ص11.

وعقلا، وقس على ذلك من الأمثلة الواردة في المشروع، فكلها مخالف للشرع مناقض لأحكامه مردود على أصحابه".[111]

كان رد حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح عبارة عن بيان مشترك طالبا فيه بإلغاء الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وتكفير مراميها ووقف أي إجراء يرمي إلى اعتمادها. وكوسيلة للتصعيد لم يكتف حزب العدالة والتنمية بإطاره الحزبي وبحركة التوحيد والإصلاح كحليف استراتيجي، بل عملا معا على خلق هيأة جديدة تشكلت في نونبر1999 تحت اسم "الهيأة الوطنية لحماية الأسرة المغربية" انتخبت مكتبا وطنيا يتكون من ستين عضوا ومكتبا تنفيذيا يتكون من خمسة عشر عضوا تواجدت بها شخصيات مستقلة وأخرى منتمية كالحبيب الفرقاني عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ومحمد بلبشير الحسني من حزب الاستقلال، إضافة إلى العناصر الأساسية من العدالة والتنمية والحركة الوطنية الشعبية. أصدرت الهيأة بيانا أعلنت فيه رفضها ومناهضتها لكل الخطط والبرامج التي تتجاوز الشريعة الإسلامية ومقتضياتها الأخلاقية والتشريعية والتي تستهدف الإضرار بالأسرة المغربية وأن أية إصلاحات لأوضاع الأسرة المغربية لا بد وأن تكون في إطار الدين الإسلامي متجنبة للتقليد والتبعية."[112]

لقد اتفقت كل الأطراف المناهضة للخطة على أن المقترحات الواردة في هذا المشروع تمس بالشريعة الإسلامية وتعمل على تغليط الرأي العام وتضليله لتمرير أهداف أملتها جهات خارجية تريد تخريب ما تبقى للمجتمع المغربي من الإسلام أي الأسرة، واتهمت المنادين بها بالعلمانية والإلحاد وخدمة العولمة والثقافة الغربية وإتباع توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي معتبرين أن التنمية الحقيقية لا تمر عبر المس بالثوابت وإنما بتغيير الواقع. لقد تجند التيار الإسلامي بكل مكوناته والمتعاطفون معه لتعبئة الشارع المغربي عبر تقديم المقترحات الواردة في الخطة إما بتأويلها بشكل خاطئ أو بتشويهها عن مراميها الحقيقية أو بتقديمها معزولة عن بعضها البعض حتى يسهل تأويلها بشكل يتناسب مع المرامي التي يسعى إليها. وقد ورد في بياناتهم ما يوضح ذلك كتفسير الممتلكات المحصلة أثناء الزواج بالسطو وأكل أموال الناس بالباطل، واعتبار وضع الطلاق بيد القضاء كتطاول على حق الزوج في التطليق، متجاهلين أوضاع آلاف النساء اللواتي أصبحن عرضة للشارع مع أطفالهن بعد الطلاق وعددا من المشاكل والآفات الاجتماعية الناتجة عن تجاهل حقوق المرأة والأطفال، إبطال الولاية بالدعوة إلى الفساد والانحلال.

---

[111]- انظر البيان في جريدة التجديد، العدد الصادر في نونبر 1999.

[112]- بن داوود عبد الحميد *"فصل الاعتراف فيما بين وزارة الأوقاف والحركة النسائية من خلاف !"* الاتحاد الاشتراكي، عدد 5951، 1999.

مرة أخرى ستستغل المسألة النسائية لاعتبارات سياسية مع تسجيل أن معارضة عضو من المكتب السياسي لحزب يترأس الحكومة التي وضعت المشروع له أكثر من دلالة تنم على أن الموروث الثقافي والحمولة الدينية لقضايا تهم المرأة تكون أحيانا أقوى من أي اعتبار آخر. وهكذا لم تختلف الحملة المضادة لتغيير الأحكام الخاصة بالأسرة عن تلك التي لاقتها معارضة حملة المليون توقيع.

2- تعدد وتنوع الأطراف المؤيدة للخطة

بالمقابل عرفت الخطة دعما من طرف الأحزاب الديموقراطية المحسوبة على اليسار بكل تلويناته، والجمعيات النسائية والحقوقية والثقافية، والهيئات النقابية والقطاعات النسائية للأحزاب السياسية، وكذلك بعض المثقفين والفنانين والحقوقيين والفاعلين المستقلين.

عبرت جل هذه الأطراف وعلى رأسها الأحزاب وقطاعاتها النسائية على مساندتها للخطة وهي: الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل، الحزب الاشتراكي الديموقراطي، جبهة القوى، حزب الطليعة الاشتراكي، مكونات اليسار الجديد وهي تيارات في طور التأسيس أو تشتغل بكيفية محدودة.

لقد كان الدعم الذي لقيته الخطة من طرف عدد كبير من الجمعيات بمختلف توجهاتها ومجالات عملها تضم النساء والرجال على حد سواء ومكونات المجتمع المدني ملفتا للنظر ومعبرا عن ظهور تيار حداثي في المجتمع المغربي أبان عن استعداده للتفاعل مع التحولات الاجتماعية والثقافية التي من الممكن أن تؤسس لثقافة المساواة داخل المجتمع المغربي. تكتل مؤيدو الخطة في تجمعين بارزين وهما:

- "شبكة دعم الخطة" تأسست في يوليوز 1999 وضمت 200 جمعية إلى جانب شخصيات وفعاليات نسائية وحقوقية وهيئات المجتمع المدني العاملة في مجالات متعددة كالتنمية والثقافة والإعاقة ومحاربة الرشوة والعنف ومحو الأمية وحتى فعاليات فنية ورياضية متواجدة على امتداد التراب الوطني اتفقت جميعها على هدف واحد وهو مساندتها للخطة"[113] إضافة إلى بعض القطاعات النسائية للأحزاب السياسية كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي، لكن لوحظ غياب حزب الاستقلال.

- تأسس التجمع الثاني في نفس الفترة تحت اسم: "الجبهة من أجل حقوق المرأة" وقد ضم 34 جمعية وهيأة تسعى إلى خلق تكتل قوي لتنظيمات وفعاليات المجتمع المدني

---

[113]- الجراف مريم: *الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية هل تعثر على نهاية*، مجلة النساء، عدد1، ص31، سنة 2000.

لتوفير الدعم الكافي لتنفيذ الخطة"[114] تشكلت الأولى في الرباط والثانية في البيضاء، اشتغلت كل واحدة بشكل مستقل، لكن مع تطور الأحداث وتصاعد وتيرة الصراع بين المعارضين والمؤيدين دخلت الهيأتان في التنسيق بينهما. وقد اتفقت الأطراف المشكلة لكل من الشبكة والجبهة على أن موجبات تغيير المدونة ووضع خطة مماثلة تعود بالأساس إلى:

– الوضعية المأساوية لمئات الآلاف من النساء المطلقات بكيفية لا مسؤولة وبدون أية ضمانات تكفل حماية حقوقهن وحقوق أبنائهن.

– تعرض عشرات الآلاف من النساء للعنف بكل أشكاله والمعاملات السيئة وغير ذلك من ضروب الإجحاف واضطرار البعض منهن إلى شراء خلاصهن بما يسمى طلاق الخلع.

– في حالات كثيرة من الطلاق يسطو الزوج على كل الممتلكات بما فيها تلك التي تساهم الزوجة في اكتسابها بمدخولها الخاص.

– الممارسات التعسفية الناتجة عن تعدد الزوجات في الأوساط المستضعفة.

لذلك جاءت الخطة بمقتضيات في إطار قراءة مستنيرة لتعاليم الإسلام.[115]

كان من أهداف الهيئتين إخبار الرأي العام وأصحاب القرار بأن المسألة النسائية لا تهم النساء فحسب بل هي مسألة تمس كافة الأطراف في المجتمع برمته، وأن القضاء على مظاهر الحيف هي مسؤولية الجميع.

تزامن اعتلاء محمد السادس العرش الملكي صيف 1999 مع بداية الجدل حول الخطة، وفي أول خطاب له بمناسبة ثورة الملك والشعب تطرق إلى الموضوع مشيرا إلى أنه لا يمكن "تصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللائى يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق الرجال تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل."[116] لتأكيد توجهه الجديد قام الملك بتعيين بعض النساء في مناصب عليا.

عبرت جل الأحزاب المكونة للحكومة وخاصة أحزاب الكتلة عن موقفها المبدئي في مساندة المطالب النسائية وضرورة النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات، من

---

[114]- الجراف مريم: المرجع السابق.

[115]- البيان الصادر عن اللجنة التحضيرية لتأسيس *شبكة دعم الخطة الوطنية*. مجلة جميعا من أجل المساواة. ص6-7، سنة 2001.

[116]- نص الخطاب الملكي منشور بجريدة الاتحاد الاشتراكي، 21 غشت 1999.

خلال البيانات الصادرة عن مكاتبها السياسية أو لجنها المركزية وافتتاحيات جرائدها اليومية.

ظل موقف الحكومة من تفعيل الخطة والدفاع عنها موقفا يشوبه الغموض والتردد إلى أن تقدم الوزير الأول بتصريح أمام البرلمان يوم 13 يناير 2000 ذكر فيه استعداد الحكومة لرفع الموضوع إلى التحكيم الملكي، معلنا بوضوح عدم استعداد الحكومة الخوض في قضية أثارت خلافا واسعا داخل المجتمع المغربي. في الوقت الذي ترفض فيه بعض أحزاب الحكومة مساندة مشروع طرح باسمها وحل النزاع بين أطراف الخلاف نلاحظ أن قطاعاتها النسائية متواجدة في شبكة دعم الخطة ومصرة على الدفاع عنها. بمعنى أن الحزب الوحيد لا يدافع رجاله ونساؤه عن موقف واحد من تغيير أحكام الأسرة كقضية في قلب التحولات الاجتماعية. أخذ الصراع بعدين، فهو من جهة صراع بين قوى حداثية وقوى محافظة ومن جهة أخرى هو صراع بين الرجال والنساء يتجلى فيه الاختلاف بين علاقات النوع.

تعيش الحركة النسائية المغربية تجربة حملة المليون توقيع بكيفية وطريقة أخرى وأساليب مختلفة عندما رفضت الأحزاب الوطنية استمرار تواجد نسائها في مجلس التنسيق من أجل تغيير المدونة في 1992. فمهما كانت مساندة الأحزاب للمسألة النسائية ومطالبتها في بعض المناسبات بضرورة تغيير أوضاع المرأة فإننا نلاحظ أن المسألة النسائية لم تصبح بعد مدمجة في استراتيجيات الأحزاب. كلما طرحت المسألة للتفكير والتأمل وكلما كانت في حاجة إلى قرارات مبنية على مواقف نظرية واضحة، نجد القيادات الحزبية تتذرع باعتبارات سياسية تبعد الطروحات النسائية عن جوهرها، فتقف هي ونخبها النسائية في مفترق الطرق، يتخذان مواقف متباعدة إن لم نقل متناقضة تبين عدم مساهمة النساء في اتخاذ القرارات حتى لما يتعلق الأمر بقضايا نسائية مصيرية، فهن لا يشكلن بعد قوة ضاغطة وقطاعاتهن تنظيمات بدون سلطة تقريرية.

رغم بعض المحاولات لتهدئة الأوضاع[117] احتدت وتيرة الجدال والخلاف وتعددت التحالفات وإصدار البيانات وتنظيم التجمعات والندوات من الأطراف المؤيدة والمعارضة على حد سواء. احتد الخلاف وتتالت الأفعال وردود الأفعال. تجلى هذا الأمر في تنظيم مسيرتين مطلبيتين في نفس اليوم أي الأحد 12 مارس 2000 وفي نفس التوقيت، نظمت مسيرة الرباط بدعوة من اللجنة الوطنية لإعداد المسيرة العالمية الخاصة بمحاربة الفقر والعنف ضد النساء والتي كانت مبرمجة منذ فترة لا تقل عن

---

[117]- البلاغ المشترك بين حزب التقدم والاشتراكية (وهو الحزب الذي ينتمي إليه كاتب الدولة في الرعاية الاجتماعية) وحزب العدالة والتنمية واتفاقهما على نهج أسلوب الحوار الهادئ كرغبة منهما في تهدئة الأوضاع بتاريخ 15 فبراير (جريدة الشرق الأوسط).

سنة في إطار عالمي، لكن التيارات الإسلامية اعتبرتها مسيرة لمساندة الخطة فقررت بدورها تنظيم مسيرة مناهضة بالدار البيضاء. حضر مسيرة الرباط ممثلون عن الصف الوطني الديموقراطي بما في ذلك عدد من الوزراء والمسؤولين الحزبيين،[118] وعن فصائل اليسار بمختلف مكوناته نساء ورجالا، وعدد من المثقفين والفنانين المستقلين والفاعلين في المجتمع المدني. تصدرت مسيرة البيضاء عناصر قيادية من مختلف التنظيمات الإسلامية بما فيها جماعة العدل والإحسان التي ظلت لآخر لحظة ملتزمة بالحياد، ثم ممثلون عن أحزاب الوفاق وهي أحزاب ذات توجه ليبرالي لم يسبق لها أن أبانت عن اهتمام خاص بالمسألة النسائية ولا بالدفاع عن العقيدة الإسلامية كما تبين لنا ذلك أثناء دراستنا لحزب التجمع الوطني للأحرار. تحالفت هذه الأحزاب مع التيار الإسلامي لضرب حكومة يترأسها لأول مرة حزب كان في المعارضة، ولإظهار قوة تيار ظل يعتقد أنه لا يتمتع بأية قوة سياسية في المغرب.

3- المسيرتان الوطنيتان، أشد حلقات الخلاف بين المؤيدين والمعارضين

شكلت المسيرتان حدثا متميزا أثار اهتمام الصحافة الوطنية والدولية كما واكبته وسائل الإعلام السمعية البصرية والقنوات التلفزية والإذاعية الوطنية والدولية.[119] لأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر يعيش المجتمع المغربي والطبقة السياسية حدثا مشابها. تنظم مسيرتان شعبيتان في نفس اليوم ونفس التوقيت بعدد هائل من المشاركين والمشاركات من طرف تيارين سياسيين متعارضين لكل منهما موقف من قضية واحدة وهي تغيير الأحكام المتعلقة بتحديد الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة. حدث سياسي متميز بين عمق التحولات التي يعيشها المجتمع المغربي والتي أفرزت اتجاهات متباينة ومتعارضة في المنطلقات والتوجهات. من بين القضايا التي أثارت جدلا حادا هو عدد المشاركين في المسيرتين بحيث تضاربت الآراء وأعطيت تقديرات متباينة تراوحت بين نصف مليون ومليونين. كانت مسيرة الرباط مسيرة نسائية ذات مشروع محدد ومطالب نابعة من الإيمان بالمساواة بين الجنسين في صيرورة عمل نسائي تاريخي بدأ منذ الإرهاصات الأولى لبناء حركة نسائية مغربية ولا زال يدافع عن نفس المطالب. كانت مسيرة نسائية طالبت الحكومة باحترام التزاماتها والقيام بالدور الذي ينتظره منها مؤيدوها. أما مسيرة البيضاء فقد جاءت كرد مفتعل الغاية منه إضعاف حكومة التناوب وإبراز قوة التيار الإسلامي الذي يعتمد أسلوب حشد الطاقات التعبوية. سيظهر هذا الأمر جليا في موقف هذا

118- السعدي سعيد: نزهة الشقروني، وغيرهما من المسؤولين.

119- ساهمت عدة قنوات إذاعية وتلفزية في تغطية الحدث نذكر منها: القناتين الفرنسيتين الأولى والثانية. TF1 وFrance2، القناة التلفزية الإسبانية TVE، الجزيرة، دبي، تلفزيون الشرق الأوسط، تلفزيون أبو ظبي، أما الإعلام الوطني فقد كان ممثلا بكل مكوناته القناتان الأولى والثانية، الصحف اليومية والأسبوعية، باللغتين العربية والفرنسية.

التيار بعد ذلك من التعديلات الأخيرة للمدونة والتي جاءت في مضامينها قريبة جدا مما ورد في الخطة[120]. شكلت المسيرتان حدثا بارزا في التاريخ السياسي المغربي بوجه عام وفي تاريخ الحركة النسائية المغربية بوجه خاص، حدثا أظهر حدة الخلاف والصراع بين الأطراف السياسية المغربية، دون أن يفضي إلى فرز معالم مجتمع ديموقراطي أو حتى السير نحو تحقيق الديموقراطية في آجال قريبة، كما بين أن الدين لا زال يشكل أحد الدعائم الرئيسية في الحياة الثقافية والاجتماعية ورهانا حقيقيا في الحياة السياسية. إن تنظيم مسيرتين حاشدتين في نفس التوقيت متعارضتين في تصوراتهما وأهدافهما وشعاراتهما مؤشر على أن المغرب أصبح يتوفر على هامش من حرية التعبير لا زال مفقودا في كثير من البلدان العربية والإسلامية ذات ظروف تاريخية مشابهة، لكنها حرية تبدأ وتنتهي في هذا الفعل الذي هو رفع الشعار وحرية الرأي وتعدد المنابر الصحافية والتظاهر في الشارع، هذه الحرية التي تفقد فعاليتها لأنها تتواجد إلى جانب انعدام التخصصات وعدم الفصل بين السلطات، ورجوع الكلمة الفصل إلى الملك أعلى سلطة في البلاد تجمع بين الشرعية الدينية والسياسية. فدولة الحق والقانون كما تقول جاكلين روس هي الدولة التي "تتخذ فيها السلط ثلاثة ملامح: القانون والحق وفصل السلط، وتضمن جميعها احترام الشخص وتؤسسه."[121] إن احترام مبدأ فصل السلط وقيام كل سلطة بمهامها واختصاصاتها واحدة من الشروط الأساسية لقيام دولة الحق والقانون، لكن المآل الذي انتهى إليه مشروع الخطة يبين لنا أنه لا السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان ولا السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة قامت بمهمتها اتجاه هذا المشروع الحكومي، أما الأحزاب فرجحت التحكيم الملكي وأبانت مرة أخرى عن عدم استعدادها للدفاع عن مشروع مجتمعي واتخاذ موقف واضح من قضية يلتقي فيها البعد الديني والسياسي بشكل قوي وهي المسألة النسائية.

4- موقف القطاعات النسائية من قرارات أحزابها

أدت هذه المستجدات إلى تغييرات مست طرفين أساسيين في ملف الخطة وهما الحكومة والحركة النسائية.

تمثل المستجد الأول في التعديل الحكومي الذي تغيرت بموجبه بعض الوزارات وعلى رأسها كتابة الدولة المكلفة بالملف فتم استبدال السيد السعدي كقيادي من حزب التقدم والاشتراكية والذي دافع باستماتة عن الخطة بالسيدة نزهة الشقروني من حزب

120- مضامين مدونة الأسرة مع تعديلات 2004: الأسرة قائمة على أساس المساواة بين الزوج والزوجة، القضاء بيد القضاء، اقتسام الممتلكات المحصلة أثناء فترة الزواج بين الزوجين في حالة حدوث الطلاق، إلغاء الولاية في الزواج..

121- Russ, Jacqueline : *les Théories du pouvoir*, Librairie Générale Française, coll Poche, 1964, p.90.

الاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي تم تأويله في أوساط سياسية وجمعوية بكون التضحية بالسيد السعدي هي تضحية بالخطة وتعويضه بكاتبة دولة من أحد أحزاب الكتلة هو تعبير عن رغبة في إظهار هذه الأحزاب في حالة تناقض وعدم انسجام مواقفها من الخطة. هذا المشروع الذي وضعه السعدي ودافع عنه، ستتجاهله الشقروني وتتخلى عنه. حرصت الوزيرة الجديدة على عدم الخوض في موضوع الخطة وعلى إصدار مشاريع قوانين مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض، وحسمت الشكوك بالتصريح أن ملف المدونة من اختصاص الملك.[122] كما حرصت الحكومة من جهتها على الاهتمام بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى ولم تعتبر إصلاح المدونة موضوعا كباقي المواضيع يمكن أن يناقش في إطار مسار طبيعي ضمن المؤسسات المختصة. تلا هذا الحدث استقبال الملك لوفد نسائي طالب ب "تحقيق المزيد من إنصاف النساء المغربيات وإيلائهن المكانة اللائقة بهن في جميع مجالات الحياة الوطنية وفي مقدمتها مراجعة بنود مدونة الأحوال الشخصية".[123]

تمثل المستجد الثاني في الحركة النسائية وعلى رأسها القطاعات النسائية التي وجدت نفسها مرة أخرى في تناقض صارخ بين مطالبها النسائية وتخلي أحزابها عنها. لم تصمد أمام تسارع الأحداث وتداخلها، ولم تتمكن من الحفاظ على إطاراتها التنظيمية ووحدة صفها فانتهت إلى بلورة مواقف متعددة ومختلفة حسب الانتماءات السياسية لكل جهة. لم يعد المشكل الأساسي هو عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها بل أصبح هو كيف يحتل كل طرف موقعا مريحا في الوضعية الجديدة. بحيث اتخذت علاقة الحركة النسائية بالحكومة منذ وضع الخطة في1999 إلى مارس 2001 ثلاثة مواقف وهي:

– وضعت الحكومة بمشاركة مختلف مكونات الحركة النسائية مشروع الخطة في مارس 1999 فاعتبرا طرفين حليفين في الدفاع عنها.

– مارس 2000 بدأت الحكومة تتراجع عن موقفها المساند وتميل إلى التحكيم الملكي، في حين بدأت الحركة النسائية تتخوف من تراجع الحكومة عن مساندة الخطة وبدأت تطالبها بالوفاء بالتزاماتها.

– مارس 2001 تخلت الحكومة نهائيا عن الخطة ولجأت إلى التحكيم الملكي. استقبل الملك وفدا عن بعض المنظمات النسائية كإشارة إلى أن الموضوع أصبح بيده وبعدها

[122]- Interview avec madame la ministre, *Citadine* n° 59 janvier 2001, p. 25-28.

[123]- نص الكلمة التي ألقتها السيدة السعدية بلمير (عضو المجلس الدستوري) في "الوثائق و النصوص القانونية المتعلقة بالمرأة" منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق الطبعة الأولى، 2001.

عين لجنة للسهر على تغيير المدونة. أمام هذه المستجدات أصبح للحركة النسائية موقفان:

– الموقف الأول: ارتأى ضرورة إيقاف أي تحرك في انتظار ما سيسفر عنه التدخل الملكي ويقف عمليا في صف الحكومة المطالب بالتحكيم الملكي، وتدخل ضمنه القطاعات النسائية التي تهمنا في هذا البحث خاصة قطاع منظمة العمل الذي أصبح قطاع الحزب الاشتراكي الديموقراطي وقطاع الاتحاد الاشتراكي وبشكل غير واضح نساء التقدم والاشتراكية. أما حزب الاستقلال فحاول التزام الحياد رغم أنه عرف تاريخيا بمواقفه الإيجابية من قضايا المرأة لهذا تكون داخل الحزب موقفان متعارضان، الواحد اعتبر أن النصوص المستمدة من القرآن لا يمكن مراجعتها، والآخر ارتأى ضرورة فتح باب الاجتهاد لمواكبة التطور الحاصل في المجتمع.

– الموقف الثاني: دعا إلى الاستمرار في الضغط من أجل تحقيق مطلب تغيير المدونة والاستمرار في مطالبة الحكومة بواجبها ويمثل هذا الاتجاه الجمعيات المستقلة أو ذات التوجه اليساري.

كان هذا الاختلاف في المواقف سببا في وقوع تصدعات وتمزقات في صفوف الحركة النسائية أدت عمليا إلى التوقف النهائي للشبكة كتنسيق جمعوي واسع يضم أكبر عدد من الجمعيات النسائية والهيئات الحقوقية. لم تكن القطاعات طرفا منعزلا عن هذه التطورات ولم تشتغل لوحدها فهي من جهة ملتزمة مع الشبكة كتنسيق جمعوي مدني يساند الخطة وهي من جهة أخرى تنظيمات تابعة للأحزاب ولا تعمل في نهاية الأمر إلا بقراراتها مما أخضعها للإكراهات والحسابات السياسية.

ما الذي يمكن استخلاصه من هذه المحطة النضالية الثانية في تاريخ الحركة النسائية المغربية؟ وهل حصل تغيير في علاقة القطاعات النسائية بأحزابها من جهة، وفي عملية التنسيق مع الجمعيات النسائية من جهة ثانية؟

يتضح أن الأحزاب الوطنية لا تتوفر على مشروع مجتمعي متكامل تقدم فيه تصورها لكافة القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بل نلاحظ أن اهتمامها انصب طيلة المراحل السابقة على القضايا السياسية بالدرجة الأولى خاصة تلك المرتبطة بالتسيير السياسي والمشاركة في الانتخابات والحكومة، أما المسألة النسائية فتأتي في آخر جدول أعمالها وتعتبرها قضية قابلة باستمرار للتأجيل. فكلما كانت مضطرة إلى اتخاذ موقف يهم تحديد العلاقة بين الجنسين والدفاع عن مبدإ المساواة بينهما يطفو البعد الديني على السطح، فتفضل الصمت أو الحياد أو القبول بحلول لا تزيد إلا في تعطيل الممارسة إلى الديمقراطية، ونعني هنا لجوءها إلى التحكيم الملكي كطريقة لسد باب النقاش ترجئ الفصل بين السلط كمطلب طالما نادت

به أحزاب المعارضة واعتبرته شرطا من شروط بناء دولة الحق والقانون، وتقبل بشكل مسبق بالنتائج التي سيسفر عنها. ينعكس هذا الغياب على قطاعاتها النسائية التي تتأرجح بدورها في تحديد مواقف واضحة، فتضطر في نهاية الأمر إلى العمل بما يتلاءم مع التوجهات الرسمية للأحزاب. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في كيفية دفاعها عن مشروع الخطة، بحيث انطلقت بحماس كبير ودخلت في عملية التنسيق مع مختلف المكونات المدافعة عنه، وصمدت لفترة في مواجهة الخلافات، وما ترتب عن تخلي الحكومة عن المشروع، لكنها انتهت في الأخير إلى توقيف التنسيق والدخول في حالة الانتظار، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية وطرح مبادرة اللائحة الوطنية التي ستسمح لثلاثين امرأة ولوج قبة البرلمان، وأخيرا باركت النتائج التي انتهت إليها اللجنة الملكية المكلفة بتغيير المدونة واعتبرتها استجابة لجوهر المطالب التي نادت بها.[124] أما حزب العدالة والتنمية وتنظيماته النسائية، فقد وظف كافة الأساليب الدعائية والتحريضية لمعارضة مشروع الخطة، والوقوف ضد مؤيديها متذرعا بالحجج الدينية، إلا أن مسألة التحكيم الملكي وقبول مدونة الأسرة بمضامين جديدة لا تختلف عن المقترحات التي تضمنها مشروع الخطة أظهر جليا توظيفه للمسألة النسائية واستعماله السياسي للدين.

بظهور مدونة الأسرة بمنظور حديث مبني على علاقات المساواة بين الرجل والمرأة وتجاوز المفاهيم التي كانت تمس بكرامة المرأة وأهليتها وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين، أصبحت المدونة كنص تشريعي متقدمة على مضمون النص الثامن من الدستور الذي يمنح المرأة المساواة السياسية فقط. من هنا نفترض أن مدونة الأسرة رغم الإجماع الذي حققته من طرف كل القوى السياسية، ورغم دفاعها الضمني عن البعد الحداثي في بناء العلاقات بين الجنسين ستبقى منعزلة إذا لم ترافقها تغييرات في باقي القوانين المتعلقة بالشأن السياسي وإقرارها بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح النساء على رأسها القوانين الداخلية للأحزاب، وقانون الانتخابات.

---

[124]- الخطاب الذي ألقاه الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان، الأحداث المغربية، العدد 7367، 12 أكتوبر 2003.

خاتمة

القطاعات النسائية أجهزة موازية للأحزاب السياسية

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الأحزاب المشكلة لعينة البحث لا توظف نفس الصيغ التنظيمية في تأطير نسائها. هناك أحزاب خلقت بداخلها قطاعات نسائية لكونها تعتبر أن وضعية المرأة خاصة ومتميزة تقتضي وجود تنظيم مرتبط بها يساعدها على الإندماج في الحزب والحياة السياسية كحزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي. بالمقابل هناك أحزاب أخرى رفضت فكرة وجود تنظيم خاص بالنساء وعوضته بجمعيات نسائية كالتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية، حجتهما في ذلك أن وجود تنظيم نسائي يساهم في إبعاد النساء عن الحزب وبالتالي عن الممارسة السياسة وليس العكس، المرأة من وجهة نظر هذه الأحزاب كالرجل يجب أن تنخرط في العمل السياسي. وهناك أحزاب أخرى ما زالت في مرحلة تأسيس قطاع نسائي كمحاولة منها لتدارك النقص الذي تراكم لديها خلال السنوات الماضية، يندرج حزب التجمع الوطني للأحرار في هذا الإطار.

بالرغم من اختلاف المرجعيات الفكرية للأحزاب التي أسست قطاعات أو تنظيمات نسائية وتباعد الفترات التاريخية التي أسست فيها، فإن الغايات التي خلقت من أجلها متقاربة يمكن إجمالها فيما يلي:

- تتبنى كل القطاعات النسائية التصورات الفكرية والإيديولوجية للحزب الذي تنتمي إليه، إذ تقر جميعها بأنها هيئات تابعة للحزب وتدافع عن توجهاته السياسية.

- يعد استقطاب أكبر عدد من النساء إلى صفوف هذه الأحزاب هدفا أساسيا لخلق القطاعات النسائية.

- خلق القطاع نابع من إيمان كل هذه الأحزاب بخصوصية المسألة النسائية.

أما عدم توفر حزب سياسي على قطاع نسائي لا ينفي تبنيه لتصور خاص بالمسألة النسائية، تصور يساهم إما في تعميق الاختلاف أو التقارب بين الأحزاب الأخرى ومواقفها من القضايا النسائية. وقد تبين ذلك بشكل واضح من خلال قراءة وتحليل أدبيات الأحزاب وقطاعاتها وتنظيماتها النسائية المتعلقة بالموضوع، كذلك من خلال مواقفها من إحدى أهم القضايا التي شغلت الحركة النسائية وهي تغيير مدونة الأحوال الشخصية، وتعاملها مع مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

رغم وجود هذه الاختلافات يبقى القاسم المشترك بين هذه الأحزاب هو الواقع المشترك لنسائها المتمثل في ضعف تمثيليتهن داخل أجهزتها المنتخبة، وضعف ترشيحهن في كل الاستحقاقات التي عرفها المغرب طيلة أربعة عقود، وذلك رغم أن جل هذه الأحزاب حاولت استدراك هذا النقص في مؤتمراتها الوطنية الأخيرة وذلك بمصادقتها على تخصيص حصة للنساء تتراوح بين 10%و20% من المقاعد في جميع الأجهزة الحزبية.

تقوم القطاعات النسائية والتنظيمات الموازية لها من لجن المرأة وجمعيات وشبكات جمعوية نسائية على أساس التقسيم الجنسي للعمل السياسي، تضم نساء من فئات اجتماعية ومهنية وثقافية مختلفة، يجمع بينهن انتماؤهن الجنسي بالأساس، مما يطرح صعوبات على مستوى التواصل بينهن، عكس باقي التنظيمات أو القطاعات الحزبية الأخرى التي تقوم على أساس السن والمهنة. بمعنى أن الإنتماء الحزبي للمرأة ينحصر في وجودها داخل تنظيم خاص بالنساء، ويظل نشاطها السياسي مرتبطا أساسا بالقضايا المتعلقة بالمسألة النسائية. لكن بعد مرور ثلاثة عقود على أول تنظيم نسائي حزبي، وأمام تمثيلية النساء الباهتة في مراكز القرار السياسي، يمكن أن نتساءل إلى أي حد تمكنت القطاعات النسائية الحزبية من أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها أي فك القطيعة بين المرأة والسياسة والدفاع عن حقوق النساء والرفع من تمثيليتهن في مراكز القرار السياسي؟ لقد رأينا من خلال قراءتنا وتحليلنا للأدبيات المكتوبة أسباب التعثر من وجهة نظر النساء الفاعلات في هذه التنظيمات، وهي أسباب يمكن ردها في المجمل إلى عدم اهتمام الأحزاب بما فيه الكفاية بالمسألة النسائية، واستمرار هيمنة العقلية الذكورية التي ترى أن السياسة حقل خاص بالرجال لا تستحضر النساء إلا كطاقة ناخبة، ولا تتوجه إلى القطاعات النسائية إلا باعتبارها تنظيمات مساعدة على استقطاب وجلب الأصوات النسائية. إضافة إلى أن السياق الاجتماعي والثقافي لا يساعد النساء على التحرر من بعض التمثلات السلبية عن الأنوثة والذكورة، مما يحصر مشاركتهن في أدوار هامشية داخل المؤسسة الحزبية ويحكم عليهن بالبقاء في أسفل السلم السياسي. هذا الواقع هو الذي حدا بجزء كبير من النخبة النسائية للعمل في الإطارات الجمعوية كفضاء يسمح باستقلالية أكبر ويحرر من إكراهات العمل الحزبي، كما يساعد على بلورة تصورات واضحة حول المسألة النسائية وابتكار أساليب تنظيمية جديدة. إلا أن استمرارية ارتباط هذه النخبة بأحزابها حد من الاستغلال الجيد لإيجابيات العمل الجمعوي، وجعل استقلالية الحركة النسائية محدودة ونسبية.

يمكن الإشارة كذلك إلى عناصر أخرى تكرس محدودية هذه الاستقلالية وهي عدم توفر هذه القطاعات النسائية على مقرات خاصة بها وتمويل قار، ومداومين أو

مداومات يسهرون على ضبط الجانب التنظيمي الداخلي- باستثناء منظمة المرأة الاستقلالية على المستوى المركزي- لهذا بقيت القطاعات النسائية تنظيمات نخبوية، تشتغل ضمن فئة محدودة من النساء المتعلمات والمتواجدات أساسا بالمدن الكبرى. إضافة إلى أنها أفرزت نخبة من النساء توظف في أغلب الأحيان نفس الميكانزمات التي توظفها نخبة الرجال داخل الأحزاب. يتجلى ذلك في غياب الممارسة الديموقراطية والتأخر في عقد المؤتمرات وعدم تجديد الأجهزة وطنيا ومحليا، والانفراد بالقرارات واحتكار المناصب، وبقاء نفس النخبة النسائية على رأس التنظيم لمدة طويلة.

لا يمكن نفي الأدوار التي لعبتها القطاعات والجمعيات النسائية في إثارة اهتمام أحزابها والرأي العام بقضايا المرأة وزعزعة الأفكار الجاهزة حول مواقع كل من النساء والرجال في الحياة الخاصة والعامة بما في ذلك المجال السياسي. كما لا يمكن تجاهل مساهمتها في بلورة وعي جديد وخلقها لدينامية اجتماعية اتجاه القضايا النسائية، وصياغتها لملف مطلبي ركز على مدونة الأحوال الشخصية. استطاعت الحركة النسائية أن تحول نفسها من قوة مطلبية إلى قوة اقتراحية تؤكد على أن بناء مجتمع ديموقراطي وعادل لا يمكن أن يتحقق والنساء مقصيات من المشاركة في الحياة العامة. هذه الحصيلة المهمة لا تعفينا من التساؤل حول حجم وأهمية النتائج التي حققتها، هل تعد نتائج في مستوى وحجم المطالب التي طرحتها أم أنها لازالت بعيدة عن تحقيق المساواة المنشودة؟

في الوقت الذي لا تؤمن فيه بعض الأحزاب بضرورة وجود تنظيمات نسائية داخل الحزب كما هو الشأن بالنسبة للتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية وتعمل على تعويضه بالعمل في إطار تنظيمات جمعوية، نجد أحزابا أخرى بدأت تغير من استراجيتها وتتساءل عن مدى ضرورة استمرار قطاع نسائي كما هو حال الاتحاد الاشتراكي، في حين تراهن أحزاب أخرى على بناء تنظيم خاص بالنساء لتجاوز التأخر الحاصل لديها لأكثر من عقدين من الزمن كما هو الشأن بالنسبة للتجمع الوطني للأحرار. أمام تعدد الاختيارات التنظيمية وشبه توحد النتائج على رأسها ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار، يتم خلق القطاعات النسائية كهيئات سياسية من طرف الأحزاب، وبناء قطاع نسائي معناه السماح للنساء باقتحام هذا البناء الخاص بالرجال، ولو من خلال تنظيم خاص بهن، وهنا يكون لغياب حماس الرجل في تقبل المساواة ما يبرره لأن الأمر يتعلق بتوزيع السلطة ومن الصعب أن نتصور أن الرجال سيتنازلون بسهولة عن ميدان ظل لحد الآن مقتصرا عليهم. بالمقابل نسجل أن المرأة الممارسة للسياسة لم تراكم بعد الخبرة الكافية التي تسمح لها ببلورة شخصية الزعيم السياسي الذي يتوفر على الحنكة الضرورية للدفاع عن مصالحه

وإثبات هويته السياسية. هذا الوضع لم يمكن النساء الممارسات للسياسة من تشكيل قوة ضاغطة ولا من استقلالية في القرار، وبالتالي البقاء دائما في موقع التبعية للأجهزة والقرارات الحزبية.

نعتبر أن القطاعات النسائية مطالبة بتقييم تجاربها وإعادة النظر في أشكالها التنظيمية وتصوراتها للعمل الحزبي السياسي والنسائي، والدفاع أكثر عن صلاحياتها في المشاركة في اتخاذ القرارات الحزبية بهدف تحقيق المزيد من الاستقلالية والتمكن من بلورة أشكال تنظيمية جديدة تتلاءم وتطلعاتها المستقبلية في إطار مشروع مجتمعي متكامل. كما نعتبر أن النساء الممارسات للعمل السياسي مطالبات بتقييم تجاربهن والتساؤل عن أهمية استمرار وجود قطاعات نسائية داخل المؤسسات الحزبية، وفتح المجال لتصورات جديدة للممارسة السياسية تقوم على أساس الاختلاط الجنسي وتخفف في نفس الوقت من الهوة الساحقة بين مواقع الرجال والنساء داخل الأحزاب تسير في اتجاه تجاوز التقسيم الجنسي للعمل السياسي.

وأخيرا يمكن القول إن هذه الدراسة سمحت بمعرفة وجه هام من واقع النساء السياسيات من خلال الكتابات الحزبية والقطاعية، بينما تكشف الممارسة السياسية في الميدان عن أوجه أخرى متداخلة ومركبة لا نعثر عليها في الوثائق الرسمية ولا يمكن معرفتها إلا بمقاربة الموضوع من زوايا معرفية ومنهجية أخرى، وهو مشروع نتمنى أن تعمل دراسات قادمة على تحقيقه.

بيبليوغرافيا

الكتب بالعربية

- أبراش إبراهيم: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، المنارة، 1998.
- المؤسسات والوقائع الاجتماعية: من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، طبعة 1998.
- أزرويل فاطمة الزهراء: المرأة بين التعليم والشغل، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، 1996.
- أعراب ابراهيم: الإسلام السياسي والحداثة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.
- أوزي أحمد: تحليل المضمون ومنهجية البحث، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، 1993.
- التازي عبد الهادي: المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي، دار النشر الفنك، الدار البيضاء، 1992.
- التاج عائشة: المرأة والتنمية، سلسلة شراع، العدد 41، أكتوبر، 1998.
- الخماس سلوى: المرأة والمجتمع التقليدي المتخلف، مكتبة العالم الثالث. دار الحقيقة، بيروت، 1981.
- الخطيبي عبد الكبير: التناوب والأحزاب السياسية، ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي، منشورات عكاظ، 1999.
- الزيات عبد الحليم: في سوسيولوجيا بناء السلطة، القوة، الصفوة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1981.
- السعدي السعدية: دفاعا عن الحق النسائي، سلسلة شراع، العدد 74، 2000.
- الشاوي عبد القادر: حزب الاستقلال 1944-1982، سلسلة النجاح، الجديدة، 1990.
- الطوزي محمد: الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، نشر الفنك، الدار البيضاء، 1999.
- العاصمي مليكة: المرأة وإشكالية الديموقراطية، قراءة في الواقع والخطاب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991.
- العمراني عبد الحي حسن: أبطال الوطنية، عن حياة محمد بن الحسن الوزاني، وتاريخ الحركة الوطنية، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.
- الفاسي علال: النقد الذاتي، مطبعة الرسالة، الرباط،، الطبعة الرابعة، 1979.

معركة اليوم والغد، مطبعة الرسالة، بدون تاريخ، الرباط.

منهج الاستقلالية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1967.

- المصدق رقية: المرأة والسياسة، التمثيل السياسي في المغرب، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، 1987.

- الوزاني محمد بن الحسن: الإسلام والمدينة، بيروت، مؤسسة محمد الوزاني، 1996.

- بوطالب عبد الهادي: *نصف قرن في السياسة*، تقديم محمد سبيلا، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001 .

- بوعزيز مصطفى: اليسار المغربي الجديد، النشأة والمسار، 1965-1979، ترجمة وتقديم عبد الرحمان زكري، دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش، 1993.

- بورجا فرنسوا: الإسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة: لورين زكري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994.

- حسان رفعت: الإسلام وحقوق المرأة، ترجمة جهان الجندي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000 .

- سبيلا محمد: للسياسة، بالسياسة، في التشريح السياسي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000 .

- شرابي هشام: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، القدس، 1975.

- شقير محمد: الديموقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة والتكريس القانوني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003.

- ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988.

النسق السياسي المغربي، مقاربة سوسيو- سياسية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999.

الإسلام السياسي في الوطن العربي، منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1992.

الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1998.

- طلال محمد: المرأة العربية في الدين والسياسة، دار النشر المغربية، 1998.

- عياش ألبير: المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الاستعمارية، تعريب عبد القادر الشاوي وآخرون، دار الخطابي، 1985.

- غلاب عبد الكريم: الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979 .

- قرنفل حسن: النخبة السياسية والسلطة، أسئلة التوافق، مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997.

المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997.

- لمراني العلوي كنزة: الأسرة المغربية، الثوابت والمتغيرات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

- محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، 1977.

- معادي زينب: الأسرة المغربية بين الخطاب الشرعي والخطاب الشعبي، نشر الفنك، الدار البيضاء، 1992.

- الشطي نور الضحى/انيكا رابو: تنظيم النساء، الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، الناشر المدى، بدون تعيين المكان، 2001.

- هبة عزت رؤوف: المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 1995.

الكتب الجماعية

- النساء الموظفات في المغرب، بحث وشهادات: مليكة غفران، الحسين بلهاشمي، ترجمة فوزية الدكالي، تحت إشراف إدريس الكراوي، دار توبقال للنشر، 2002.

- الديموقراطية المبتورة: النساء والسلطة السياسية في المغرب، مركز تكوين القيادات النسائية، منشورات الجمعية المغربية لنساء المغرب، الدار البيضاء، 2001.

- المرأة والانتخابات: أشغال ندوة في مركز جمعية السيدة الحرة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى، يوليوز، 2002.

- الإسلام السياسي: تحت إشراف محمود أمين العالم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991.

- المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين: كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، الدار البيضاء، أبريل 2001.

- ملامح نسائية: سلسلة مقاربات، العدد 1، تحت إشراف فاطمة المرنيسي، 1987.

- مبادرات نسائية: سلسلة مقاربات، العدد 9، تحت إشراف عائشة بلعربي، نشر الفنك، الدار البيضاء، 1999.

- النساء والديموقراطية، السؤال الكبير؟ سلسلة مقاربات، تحت إشراف عائشة بلعربي، العدد 10، نشر الفنك، الدار البيضاء، 2000،

- النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، من أجل ملاحظة غير متحزبة للانتخابات، تقرير، الانتخابات التشريعية شتنبر 2002، الطبع إليسترو غراف، 2002.

- علي خليفة الكواري، رغيد كاظم الصلح، برهان غليون، أحمد الخليفة، عبد المجيد بوقربة وآخرون، حوار من أجل الديموقراطية، دار الطليعة، بيروت، أبريل 1996.

المقالات بالعربية

- بيكر أليسون، التاريخ والأسطورة، حكايات نساء المقاومة المغربية، تعريب ليلى أبو زيد، ملفات من تاريخ المغرب، مجلة تاريخية سياسية، العدد 15، نونبر 1997.

- البوحسيني لطيفة، الجمعيات النسائية المغربية، أي دور وأي تأثير؟ مقال تحت الطبع.

- بنعدادة أسماء، تصورات عن علاقة المرأة بالسياسة، في كتاب صورة المرأة ونظرة المجتمع، منشورات كرسي اليونسكو "المرأة وحقوقها" منشورات La croisée des chemins، الدار البيضاء، 2005.

- بلعربي عائشة: الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب، تأكيد مواطنة النساء، منشور في كتاب "وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي" تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، 1988.

- بلمودن فاطمة، مشاركة النساء في الحياة السياسية بين الواقع والطموحات، مجلة الشعلة، العدد 6، أكتوبر 2001.

- المصدق رقية، الحقوق السياسية للمرأة في المغرب، مجلة القانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية العدد 7، فاس 1991.

- لمريني أمينة، المرأة في الجمعيات الأهلية العربية، حالة المغرب، منشور في "المنظمات الأهلية العربية" دار المستقبل العربي، 1999.

- شعراوي جمعة سلوى، المشاركة السياسية للمرأة، نشر الوكالة الكندية الدولية حول المرأة، 1996.

- شادي عبد العزيز، التمثيل السياسي للمرأة في الدول الاسكندنافية، محاولة للفهم والتقييم والاستفادة، في كتاب جماعي، المرأة والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، القاهرة، 2000.

- فرتات التيجانية، المشاركة السياسية للمرأة، هذه القاصر الأبدية، ترجمة: فؤاد الصفا، سلسلة حوارات فلسفية، تحت إشراف عي بنمخلوف، نشر الفنك، الدار البيضاء، 2003 .

الدوريات

- مجلة "باحثات" تصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات، موقع المرأة في السياسة في لبنان والعالم العربي، العدد الرابع، بيروت، 1997-1998.
- مجلة "أمل" حلقات في تاريخ المرأة بالمغرب، العدد 14/13، السنة الخامسة، 1998.
- مجلة "الشعلة" أي واقع يواجه المرأة المغربية، العدد 2، يونيو 1998.
- مجلة "الكرامة" لسان المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عدد خاص عن حقوق المرأة بين الديني والمدني، ماي 2000.
- مجلة "وجهة نظر" مجلة تعنى بقضايا الفكر والسياسة، العدد 7 ربيع 2000، العدد 10 شتاء 2001، عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف 2003، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ل 1977، 1980، 1995.
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد عن "المرأة في مجالات السلطة والنفوذ" تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو، السنة 15، العدد 58، دجنبر 1984.
- مجلة "جميعا من أجل المساواة" الشبكة الوطنية لدعم مشروع الخطة الوطنية، العدد 1 و 2، الرباط 2001.
- مجلة "الخطوة" نشرة تصدر عن منظمة تجديد الوعي النسائي، الأعداد 9-11-12-14.
- مجلة "أكزيكو" نشرة إخبارية تصدرها مديرية التعاون المتعدد الأطراف التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، العدد السابع، غشت 1998.

المقابلات

- بناني سميرس لطيفة: رئيسة سابقة لمنظمة المرأة الاستقلالية، برلمانية لدورتين، 1993-2003، عضوة اللجنة التنفيدية للحزب لأكثر من دورة. أجريت المقابلة في منزلها بفاس، في يونيو 2001.
- بنمسعود رشيدة: عضوة الكتابة الوطنية للقطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، برلمانية لدورة 2002. أجريت المقابلة في المقر المركزي للحزب بالرباط ، في 07-07-2003.
- أوشلح أمينة: كاتبة عامة للقطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، برلمانية لدورة 2002، أجريت المقابلة في بوزنيقة: 29 يونيو 2002.
- الصقلي نزهة: عضوة الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، برلمانية لدورة 2002، رئيسة الفريق الاشتراكي، أجريت المقابلة بفاس في مارس 2002.
- السعدي سعيد: عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، كاتب دولة سابق مكلف بالأسرة والأشخاص المعاقين في حكومة التناوب. أجريت المقابلة في فاس مارس 2001.
- فرح نعيمة: عضوة المكتب التنفيذي لحزب التجمع الوطني للأحرار، رئيسة الديوان في وزارة حقوق الإنسان، أجريت المقابلة في مقر الوزارة بالرباط، في 11 دجنبر 2003.
- بسيمة الحقاوي: رئيسة منظمة تجديد الوعي النسائي، عضوة في حزب العدالة والتنمية، برلمانية لدورة 2002. أجريت المقابلة في مكتب الحزب في مقر البرلمان بالرباط، في 22 يونيو 2003.
- العثماني سعد الدين، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، برلماني لدورة 2002. أجريت المقابلة في مكتب الحزب في مقر البرلمان بالراط في 22 يونيو 2002.
- المرابط بشرى: عضوة في حزب العدالة والتنمية ولجنة قضايا المرأة التابعة له، وجمعية منتدى الزهراء. أجريت المقابلة في المقر المركزي للحزب بالرباط في دجنبر 2003.

تقارير الأحزاب والقطاعات النسائية

حزب الاستقلال

- المؤتمر السادس لحزب الاستقلال، 1962.
- المؤتمر الثاني عشر لحزب الاستقلال، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، 1981.

- المؤتمر العام الثالث عشر، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، الرباط 20-22 فبراير 1998.
- حزب الاستقلال بين مؤتمرين 1989-1994 مبادئ وعمل، خطب وأحاديث الأستاذ الدويري نائب الأمين العام، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1994.
- الندوة الوطنية الأولى للمرأة الاستقلالية، المرأة المغربية ماذا تريد؟ 10-12 يوليوز 1988.
- حزب الاستقلال، الندوة الوطنية الخامسة، الأمية في المغرب تحت شعار "لا تنمية مع الأمية" 11-12 نونبر 1989.
- منظمة المرأة الاستقلالية، الندوة الوطنية السابعة، وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، مكناس 19-20 ماي 1999.
- المؤتمر الوطني الثاني لمنظمة المرأة الاستقلالية، تحت شعار "من أجل مساواة فعلية ومشاركة فعالة وديموقراطية حقيقية" الرباط، 24 -26 دجنبر 1993.
- منظمة المرأة الاستقلالية، القانون الأساسي، 30 شتنبر- 1 أكتوبر، الرباط، 2000.
- منظمة المرأة الاستقلالية، الصحافة والأخلاق، تصحيح: حول مشروع خطة لإدماج المرأة، الرباط، فبراير 2000.
- الأوراق التنظيمية للمؤتمر الوطني الثالث لمنظمة المرأة الاستقلالية، الرباط، 2001 .

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

- المؤتمر الاستثنائي، التقرير الإيديولوجي، دار النشر المغربية، البيضاء، يناير 1975.
- الاتحاد الاشتراكي، دفاتر المؤتمرات، أزمة المجتمع والبناء الديموقراطي، التقرير الذي قدم للمؤتمر الرابع، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1989.
- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني السادس، مشروع الأرضية السياسية، مشروع الأرضية التنظيمية.
- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اللجنة المركزية، القانون الأساسي، النظام الداخلي، دار النشر المغربية، 2001.
- تقارير باسم القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي:
- التقرير النسوي، المؤتمر الاستثنائي 10-11-12 يناير 1975.
- تقرير حول وضعية المرأة في المغرب، الندوة الوطنية للنساء الاتحاديات، 23 أبريل 1977.

- القطاع النسوي، مؤتمر نساء البحر الأبيض المتوسط، أثينا 10-13 أكتوبر 1980. ورقة حول "النساء الاتحاديات رمز تحرير المرأة المغربية" ثم ورقة حول "المرأة والعمل."

- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الرابع، تقرير حول قضايا النساء المغربيات، الرباط، يوليوز 1984.

- النساء الاتحاديات، الندوة الوطنية ربيع 1992، دار النشر المغربية، البيضاء 1993.

- القطاع النسائي، الكتابة الوطنية، مذكرة حول قضايا النساء المغربيات، الرباط، 29 شتنبر 1992.

- القطاع النسائي الاتحادي، ندوة دولية "المرأة والفضاء العام" الرباط، 10-12 أبريل، 1997.

- القطاع النسائي الاتحادي، المؤتمر الوطني الرابع، مشروع الورقة التنظيمية، ثم مشروع الورقة التوجيهية، بوزنيقة، 28 -30 يونيو 2002.

منظمة العمل الديموقراطي الشعبي

- منظمة العمل الديموقراطي الشعبي، مقررات المؤتمر الوطني الأول، دفاعا عن وحدة الوطن وحقوق المواطنة، الدار البيضاء، 27-29 دجنبر، 1985.

- منظمة العمل الديموقراطي الشعبي، الندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي، تحت شعار "من أجل حركة نسائية جماهيرية ديموقراطية ومستقلة" 24-25 دجنبر 1983، دار قرطبة للطباعة والنشر، 1986.

حزب التقدم والاشتراكية

- Ail Yata, Problèmes actuels de la révolution nationale démocratique, bilan de 15 ans d'indépendance , 3ème congrès, 1966.

- 2ème congrès national, nos analyses, nos buts, nos taches, 23-24 février, 1979.

- Vers le 4ème congrès national du parti du progrès et du socialisme, projet du rapport du comité centrale, juin 1987.

- حزب التقدم والاشتراكية، لنحول الأفكار إلى تقدم، أطروحة المؤتمر الوطني الخامس، الرباط، 21-23 يوليوز، 1995.

- حزب التقدم والاشتراكية، "من أجل شراكة ناجحة " 3 ماي 1999.

- المذكرة المطلبية لوصول النساء إلى مراكز القرار والمسؤولية، 27 فبراير 2001.

حزب العدالة والتنمية

- أشغال المجلس الوطني الأول، منشورات حزب العدالة والتنمية، 3-4 أكتوبر 1998.
- أشغال المجلس الوطني الثاني، 26 شتنبر 1999.
- حزب العدالة والتنمية، مذكرة حول تعديل مدونة الأحوال الشخصية، المذكرة التي تقدم بها الحزب للجنة الاستشارية الخاصة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، يونيو 2001.
- حزب العدالة والتنمية، انتخابات 2002، البرنامج الانتخابي، نحو مغرب أفضل، من أجل نهضة شاملة.
- حزب العدالة والتنمية، محطات في تاريخ الحزب، ماي 2003.
- حزب العدالة والتنمية، مشروع أرضية للبرنامج السنوي للجنة قضايا المرأة والأسرة، 3-12-2002.
- منظمة تجديد الوعي النسائي، الرؤية والميثاق، منشورات الوعي النسائي، مطبعة النجاح الجديدة، أكتوبر1997.
- منظمة تجديد الوعي النسائي، مدونة الأحوال الشخصية، مطالب ومقترحات، مطبعة النجاح الجديدة، 2003.
- مجلة الخطوة، نشرة تصدر عن منظمة تجديد الوعي النسائي، 2002.
- منتدى الزهراء للمرأة المغربية، محضر الجمع العام التأسيسي، 11 ماي 2002.
- لائحة الجمعيات المنضوية في النسيج الجمعوي منتدى الزهراء للمرأة المغربية، 2002.
- القانون الأساسي لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية، ماي 2002.

التجمع الوطني للأحرار

- التجمع الوطني للأحرار، المشروع المجتمعي، أكتوبر 1997.
- أحمد عصمان، نحو تجمع الوطني للأحرار، منشورات ميثاق المغرب، خطب 1978-1997، مطابع ميثاق المغرب.
- التجمع الوطني للأحرار، لقاء الأطر النسوية التجمعية بالدار البيضاء، خطاب الأخ الرئيس أحمد عصمان، 30 ماي 1999.

المنشورات

- كتاب حول المرأة في خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، منشورات وزارة الخارجية والتعاون وصندوق الأمم المتحدة. 2001.
- منشورات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، البلاغات والتصريحات، ماي 1991، دجنبر 1992، دار النشر المغربية.
- منشورات رابطة علماء المغرب، بيان رابطة علماء المغرب حول مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية، 1419، 1999.
- UNIFEM, rapport biennal, Le progrès des femmes à travers le monde, 2000.
- USAID, Renforcement des ONG pour la démocratisation et le développement durable au Maroc, une enquête sur les ONG, février 1996.
- Avec le soutien de L'UNIFEM , Projet d'amendements au code électoral, Mai 2000 .

الجرائد

- العلم، العدد 11598، 2000. 18816،2001. 18894، 2001.
- الاتحاد الاشتراكي،الأعداد 5959، 6420-2001، 6980-2002، 6484-6043-6992-7469.
- الأحداث المغربية، فبراير، مارس 2000- مارس 2001- أكتوبر، مارس 2002- نونبر، دجنبر، يوليوز 2003- مارس 2004.
- بيان اليوم، العدد 3605، مارس 2002.
- الميثاق الوطني، 5 نونبر 2001.
- رسالة الأمة، العدد 5959، مارس 2002.
- 8 مارس، الأعداد: 17- 20- 26- 28 - 1985، 57-1992،
- النشرة، العدد 40، 1995.
- أصداء عدد 28، 30 يونيو 1999.
- التجديد، نونبر 1999، يناير 2000، فبراير 2004.
- أسبوعية الراية الأعداد 18-19-20 1992.
- أسبوعية الأيام، العدد 27 مارس 2002 ، العدد 65، دجنبر 2002.
- العصر، أكتوبر 2003، مارس 2004.

الكتب بالفرنسية

Adler, L. *Femmes politiques.* Paris, Le Seuil, 1993.

Agacinski, S. *Politique des sexes*, Paris, Le Seuil, 1998.

Akharbache, L. *Femmes et Médias*, Casablanca, Le Fennec, 1992.

Akharbache L. Raghaye N. *Femmes et politique*, Casablanca, Le Fennec, 1993.

Ascha G. *Du statut inférieur de la femme en islam*, L'Harmattan, Paris, 1989.

Bataille PH., Gaspard F. *Comment les femmes changent la politique et Pourquoi les hommes résistent*, Paris, La Découverte, 1999.

Belarbi A. "Mouvement des femmes au Maroc", in *La société civile au Maroc*, Approches, Signes du présent, Rabat, SMER, 1992.

Belhaj A. *Les partis politiques marocains dans le Maroc indépendant*

Blanchet, Alain *L'entretien dans les sciences sociales*, Dunot, 1985.

Bihr A. Pfeffe Rkorn, *Hommes, femmes : l'introuvable Egalité : école, Travail, couple. Espace public*, Paris, Ed. Atelier cop, Paris, 1996.

Bourdieu, P. *La domination masculine*, Paris, Le Seuil, 1998.

Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980.

Choses dites, Paris, Minuit, 1987.

Bourquia R. *Femmes et Fécondité*, Casablanca, Afrique Orient, 1996.

Bourquia R., Charrad M. Gallagher N *Femmes, culture et société au Maghreb,* T. 1, Casablanca, Afrique Orient, 1996.

Bourquia R., Charrad M. Gallagher N *Culture, femmes et famille au Maghreb,* T. 2, Casablanca, Afrique Orient, 1996.

Bourquia R., Charrad M. Gallagher N *Femmes, pouvoir politique et développement*, T.3, Casablanca, Afrique Orient, 1996.

Bourquia R. (sous la direction de) *Etudes féminines, note méthodologique, ed* Afrique orient, 1994.

Braud Ph. *Sociologie politique*, manuel, Ed. LGDG, Paris, 1998.

Brimo A. *Femmes françaises face au pouvoir politique*, Paris, Ed. Montchrestien, 1975.

Camau, M. *Pouvoirs et institutions au Maghreb*, Tunis, Ed. CERES, 1978.

Charif, M. *Islam et liberté, le malentendu historique*, Paris, Albin Michel, 1998.

Charlot J. *Les partis politiques*, Paris, Armand Colin, 1971.

CERED *Femmes et développement au Maroc*, CERED, 1992.

Collin F., Pisier E., Varikas E. *Les femmes, de Platon à Derrida, Anthologie critique*, Paris, Plon, 2000.

Commaille J. *Les stratégies des femmes, travail, famille et politique*, Paris, La Découverte, 1993.

Cot J-P., Mounier *Pour une sociologie politique*, Paris, Le Seuil, T. 1,2, 1974.

Daoud Z. *Féminisme et politique au Maghreb, soixante ans de lutte*, Casablanca, EDDIF, 1993.

Dayan-Herzbrun S. "*La mixité dans le politique*" In. Baudoux, C., Zaidman, C., *Egalité entre les sexes, mixité et démocratie*, Paris, L'Harmattan, 1992.

Dogan M. *Sociologie politique comparative : problèmes et perspectives*, Paris, Ed. Monchrestien, 1977.

Duverger M. *La participation des femmes à la vie politique*, UNESCO, 1955.

Introduction à la politique, Paris, Gallimard, Coll. Idées, 1964.

Sociologie de la politique, Paris, PUF, 1973.

La sociologie politique, Paris, Le Seuil, 1985.

El Benna A. *L'union socialiste des forces populaires : naissance et Développement* Thèse de doctorat d'Etat, Université Med V, Rabat, 1989.

El Khayat Rh. *Le monde Arabe au féminin*, Paris-Casablanca, L'Harmattan-Eddif, 1986.

Le Maghreb des femmes, les femmes dans l'UMA, Casablanca, EDDIF, 1992.

El Mossadeq R. *Consensus ou jeu de consensus ? Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc*, Distribution Sochpress, 1995.

Le système parlementaire, Paris, DES, 1975. ?

Fanon F.*Les damnés de la terre*, Paris, Maspero, 1976.

Freedman J. *Femmes et politiques, mythes et symboles*, Paris, L'Harmattan, 1997.

Fromm E. *La peur de la liberté*, Paris, Ed. Buchet Chastel.

Gaudio A. *Allal El Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, Paris, Ed. Alain Moreau, 1972.

Gubin E, Van Molle L. *Femmes et politique en Belgique*, Bruxelles, Racine, 1998.

Le Galle A., Françoise G., Claude S. *Au pouvoir, citoyennes ! Liberté, Egalité, Parité*, Paris, Seuil, 1997.

Habermas Y. *L'espace public*, Paris, Payot, 1992.

Hadad R. *Parole de femme*, Paris, Ed. Elyssa, UNFT, 1994.

Halimi G. *La nouvelle cause des femmes*, Paris, Le Seuil, 1997.

Femmes, moitié de la terre, moitié du pouvoir, Paris, Gallimard, 1994.

Khatib R. *La participation des femmes à la vie politique et publique au Maroc*,

Mémoire de 3ème cycle, université Mohammed V, 1992.

Lecercq C. *Sociologie politique*, Paris, Economica, 1998.

Mernissi F. *Le Harem politique, le prophète et les femmes*, Paris, Albin Michel, 1987.

Chahrazad n'est pas marocaine, Casablanca, Le Fennec, 1987

Sultanes oubliées, Paris, Albin Michel, 1991.

La peur de la modernité, Islam et démocratie, Paris, Albin Michel, 1992.

Michels R. *Les partis politiques, essais sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, 1925.

Michels R. *Les partis Politique*, Paris, Flammarion, 1971.

Möller Okin S. "*Sur la question des différences*", In. *La place des femmes, les enjeux de l'identité et de l'égalité au regard des sciences sociales*, La Découverte, 1995, Paris.

Montagne R. *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires*, groupe chleuh, 1963.

Moulay R'chid *La condition de la femme, Rabat*, Ed. de la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Rabat, 1985.

My Rchid A. *La femme et la loi au Maroc*, Casablanca, Le Fennec, 1991.

Oulmekki M. *Conférence de Pékin et les droits de la femme*, Thèse de Doctorat, 2000.

Ozouf M. *Les mots des femmes, essai sur la singularité française*, Paris, Fayard, Coll. l'esprit de la cité, 1995.

Perrot M. *Les femmes ou le silence de l'histoire*, Paris, champs/ Flammarion, 1998.

Portelli H. *Les régimes politiques européens*, Paris, Librairie générale Française, 1994.

Prelot M. *Histoire des idées politiques*, Paris, Dalloz, 1970.

Roudy Y. *Mais de quoi ont –ils peur? Un vent de misogynie souffle sur la politiqu*e, Paris, Albin Michel, 1995.

Rézette R. *Les partis politiques Marocains*, Paris, 1955.

Rocher G *Introduction à la sociologie générale, T. 2, l'organisation sociale,* éd HMH, 1968.

Russ J. *Les théories du pouvoir*, Paris, Librairie générale française, coll. Poche, 1944.

Schwartzenberg R. *Sociologie politique, élément de science politique*, Paris, éd. Montchrestien, 1977.

Sineau M. *Des femmes en politique*, Paris, Economica, 1988.

Souriau C ; *Femmes et politiques autour de la méditerranée,* Paris, L'Harmattan, 1980

Thanh-Huyen/ B-cao et Veronique M et Lea S : *Genre et politique. Débats et perspectives*, Paris, Gallimard, 2000.

El Aoufi, N. *La société civile au Maro*c, Signes du Présent, Rabat, Ed. SMER,

التصميم